الجمعية العامّة العادية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

المحتويات

٤	اجتماع الجمعية العامة العادية
٥	جدول أعمال الجمعية العامة العادية
٦-٢٢	قراءة محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق
٢٤-٢٧	مناقشة تقرير مجلس الإدارة
٢٨-٢٩	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٣٠-٣١	تقرير مراقبي الحسابات
٣٣-١١٥	مناقشة البيانات المالية
١١٦-١٣٩	مناقشة تقرير حوكمة البنك
١٤٠	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة
١٤١	الموافقة على تعيين / إعادة تعيين مراقبي الحسابات
١٤٢	الموافقة على تعيين / إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية
١٤٣	الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة
١٤٤	انتخاب العضو التاسع
١٤٥	ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية

اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد في تمام الساعة العاشرة
من صباح يوم الثلاثاء ٢٠ جمادي الآخر ١٤٣٧ هـ
الموافق ٢٩ مارس ٢٠١٦م بمقر المجموعة في مرفأ البحرين المالي،
البرج الشرقي – الطابق ٢٨،
وذلك لمناقشة وإقرار جدول الأعمال التالي.

وفي حال عدم اكتمال النصاب، فسيكون الاجتماع الثاني يوم الثلاثاء
الموافق ٥ أبريل ٢٠١٦ والاجتماع الثالث اذا اقتضى الأمر يوم الثلاثاء
الموافق ١٢ أبريل ٢٠١٦
في نفس الزمان والمكان.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

١. قراءة محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠١٥، والمصادقة عليه.

٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م والمصادقة عليه.

٣. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

٤. الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين على حسابات السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

٥. مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و المصادقة عليها.

٦. مناقشة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م واطلاع المساهمين بالتزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي و المصادقة عليه.

٧. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

٨. الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين لمراقبة حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

٩. الموافقة على تعيين/اعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

١٠. الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة إلى تسعة.

١١. انتخاب العضو التاسع للفترة التكميلية للدورة الحالية للمجلس (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

١٢. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية.

د. أحمد المطوع
رئيس مجلس الادارة

1

قراءة محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠١٥، والمصادقة عليه

بيت التمويل الخليجي

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

المنعقد يوم الأحد 23 جمادي الثاني 1436هـ

الموافق 12 أبريل 2015م

في تمام الساعة العاشرة صباحاً

بمقر بيت التمويل الخليجي

مملكة البحرين

استهل السيد رئيس مجلس الإدارة لبيت التمويل الخليجي اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين وشكرهم على حضورهم الاجتماع. وكذلك رحب بمندوبي كل من إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي ومندوبي وزارة الصناعة والتجارة ومندوب بورصة البحرين ومندوب المدقق الخارجي السادة (KPMG).

ومن ثم أشار السيد الرئيس إلى أن هذا الإجتماع هو الإجتماع الثالث لعقد جمعية عمومية عادية، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الإجتماعين الأول والثاني، حيث كان الإجتماع الأول بتاريخ 29 مارس 2015، والثاني بتاريخ 5 أبريل 2015، مما استدعى عقد الإجتماع الثالث. بلغت نسبة الحضور من المساهمين في هذا الاجتماع أصالةً ووكالة 1,489,321,036 سهم مثلت 26.42 ٪ من إجمالي الأسهم وهي نسبة تكفي النصاب القانوني المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية.

كما طلب السيد الرئيس من ممثلة وزارة الصناعة والتجارة الإذن ببدأ الإجتماع، وطلب من السادة المساهمين الموافقة على تعيين الدكتور محمد عبدالسلام مقرراً لاجتماع الجمعية العمومية العادية.

وقد بين السيد الرئيس أن هذا الاجتماع للجمعية العامة العادية سيناقش البنود الواردة في جدول الأعمال المعلن عنه في الصحف اليومية والموقع الالكتروني التابع للبنك وفق الأصول المعمول بها والمتعارف عليها.

بعدها استعرض السيد الرئيس جدول أعمال الاجتماع، وأوضح رئيس الجلسة بأنه تسلم طلباً من قبل ممثل عن عدد من المساهمين تفوق نسبتهم 10٪ من إجمالي الأسهم، طالباً النظر في إستمرارية إدراج سهم بيت التمويل الخليجي في كل من سوق الأوراق المالية الكويتي و برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية، كما تقدمت ممثل وزارة الصناعة والتجارة بإعتراضها على إضافة البند حيث يعتبر مخالف للحالات المذكورة في المادة 207 من قانون الشركات التجارية على حد تقديرها، في حين أكد المساهمين الحاضرين موافقتهم على إدراج البند ضمن جدول الأعمال، وتكليف إدارة البنك للمتابعة مع الوزارة بهذا الشأن، وبعد إقرار جدول الأعمال من قبل الجمعية العامة، تم العمل به على النحو التالي:

1. **<u>التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 14 أبريل 2014م</u>**

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على المحضر المطروح للمناقشة في البند الأول.

وبعد التداول ومناقشة بنود محضر الاجتماع السابق تم التصديق على محضر الاجتماع والمنعقد بتاريخ 14 أبريل 2014 م بعد أن تم الإطلاع عليه من قبل المساهمين الحاضرين وإقرار ما جاء به من بنود.

2. **<u>مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، والتصديق عليه.</u>**

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

أشار الرئيس بأن تقرير مجلس الإدارة متوفر لدى السادة المساهمين، وأنه على إستعداد للإجابة على أي استفسارات أو ملاحظات موجودة لدى السادة المساهمين تتعلق بالتقرير.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن أن البنك قد أعلن في العام السابق بأنه حقق أرباح تقدر بـ 6 مليون دولار، بينما في تقرير مجلس الإدارة لهذه السنة تم ذكر أن البنك قد حقق خسائر تقدر بـ 17 مليون دولار، فأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن الأمر عائد إلى حصة البنك في المصرف الخليجي التجاري، حيث كانت هناك مفاوضات لعملية إستحواذ بنك الخير على أسهم المصرف الخليجي التجاري، وبعد عدم نجاح المفاوضات، كان من الواجب عمل بعض التغييرات المحاسبية مما إنعكس على النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، وأشار السيد رئيس المجلس بأنه سيكون هناك شرح وافي للعملية تحت بند البيانات المالية خلال الاجتماع.

كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن استثمار نادي ليدز يونايتد، حيث أعلن البنك في العام الماضي أنه حقق أرباح من عملية إعادة تقييم الاستثمار، ولكن في تقرير مجلس الإدارة تم ذكر أن البنك قد أخذ مخصص يقدر بـ 12 مليون دولار مقابل استثماره في نادي ليدز يوناتد، أجابه السيد الرئيس التنفيذي، بأن المخصص المذكور يتعلق بعدة مشاريع، جزء منها يخص استثمار ليدز يونايتد وهو يتعلق بالتمويل المقدم من قبل البنك للنادي، وتساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن تخارج البنك من استثمار نادي ليدز يونايتد، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن البنك قد باع 75٪ من النادي ويملك حالياً ما يقارب 25٪ منه مع المستثمرين الآخرين.

كما تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن موضوع توقيع الإتفاقية مع شركة دبي لاند، حيث أشار بأنه قد طرح موضوع مشروع دبي لاند في اجتماعات سابقة كما طلب في اجتماعات سابقة من مصرف البحرين المركزي التحقيق في موضوع مشروع دبي لاند، وتساءل عن علاقة الاتفاقية الموقعة المذكورة في تقرير مجلس الإدارة بموضوع أرض مشروع دبي لاند، فأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن البنك قد دخل في خلاف مع إدارة مشروع دبي لاند، وتم التوجه للقضاء لتسوية الخلاف القانوني، ولله الحمد تم تسوية الخلاف وتم الحصول على قطعة أرض في المشروع والتي تسعى إدارة البنك في الوقت الحالي في تطوير

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

الأرض والاستفادة منها، وأن مصرف البحرين المركزي قد قام فعلاً ببحث الموضوع مع إدارة بيت التمويل الخليجي عدة مرات وقد اتضحت الصورة النهائية لدى كل الأطراف.

كما أشار المساهم إبراهيم صلاح الدين بأن شركة GFH Capital التابعة للبنك قد دخلت في عدة مشاريع خلال العام السابق، وفي نفس الوقت تم انتشار خبر القاء القبض على المدير التنفيذي للشركة، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي موضحا بأن المدعو دايفد هايغ كان يشغل منصب نائب المدير التنفيذي و مستشار قانوني لشركة GFH Capital ، وأنه خلال عمل إدارة التدقيق الداخلي السنوي، تم إكتشاف مخالفات مالية و عمليات إختلاس قام بها السيد دايفد هيج، فتم رفع قضية ضده في دبي وتم إلقاء القبض عليه من قبل شرطة دبي، و بناء على قرارات صادرة من محاكم دبي و انكلترا تم الحجز على بعض الأصول التي يملكها في لندن، وينتظر البنك قرار المحكمة بخصوص القضية.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين بأنه من ضمن الأمور المذكورة في تقرير مجلس الإدارة، أن هناك بعض عمليات إعادة الهيكلة لمشاريع البنك مثل مشروع تونس ومشروع المغرب، وعن تسويات حصلت مع الممولين مما أدى إلى رفع الرهن عن بعض أراضي المشاريع، فتساءل المساهم عن ما إذا كان هناك بناء على هذه الأراضي أم إنها أراضي خالية من أي أعمال بناء، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن التطورات قائمة، وبالتحدث عن كل مشروع على حده، ففيما يخص مشروع المغرب، يوجد هناك المبنى الرئيسي لمكاتب شركة المشروع على الأرض وأيضاً 40٪ من البنية التحتية تم إنجازها، حيث أن ما كان يعيق المشروع هو وجود إلتزامات على المشروع مقابل رهن الارض، فإستطاع البنك بعد مفاوضات مطولة مع البنك الممول من إسقاط جزء من الأرباح المتراكمة المطالب بدفعها، وكذلك تحويل 10٪ من التمويل إلى أسهم في شركة المشروع، وتم جدولة باقي الالتزامات على ست سنوات، كما تم توقيع اتفاقية مع أحد المطورين في المغرب للبدء في تطوير الاراضي، كما أن هناك مطور أخر يتم التفاوض معه للدخول في عملية التطوير. أما فيما يخص مشروع تونس، أشار السيد الرئيس التنفيذي بأن الأرض موجودة ولا يوجد عليها أي التزامات، وقد تم البدء بعمليات البنية التحتية، كما تم التوقيع على اتفاقيات مع شركات تونية وفرنسية لعميات تطوير الفلل وملعب القولف، وهناك مفاوضات مع عدة شركات أخرى للتطوير.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مجلس الادارة تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

3. **<u>الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات على حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م</u>**

دعا السيد رئيس المجلس مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) إلى تلاوة تقريرهم على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م حيث قام السيد جليل العالي مندوب السادة مدققي الحسابات (كي بي إم جي KPMG) بتلاوته أمام السادة المساهمين.

بعد ذلك استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن سبب عدم تحفظ مدققي الحسابات على بيانات البنك، حيث أن البنك قد أعلن أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، ولكن تم تغيير البيانات المالية بعد نهاية العام 2014 حيث أصبحت هناك خسائر عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، فأجابه السيد جليل العالي بأن كل التفاصيل الخاصة بموضوع الخسائر مذكورة في البيانات المالية، ولا توجد هناك أي أخطاء في البيانات المالية يستدعي التحفظ عليها، حيث أن التحفظ له أصول، كما أشار بأن عملية تغيير نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 يعود لتغيير تصنيف بعض الأصول مثل أسهم المصرف الخليجي التجاري المملوكة من قبل البنك، وذلك مبين بشكل واضح في البيانات المالية.

كما أشار المساهم إبراهيم صلاح الدين بأن هناك خسائر بسبب زيادة رأس المال تقدر بـ 200 مليون لم يتم ذكرها في تقرير مدققي الحسابات، وأشار أنه كان من الأولى ذكرها، فأجابه السيد جليل العالي بأن حساب الخسائر المتراكمة وحساب تسوية رأس المال واضحة ومبينة في البيانات المالية وفي الإضاحات المتعلقة بالبيانات المالية.

كما استفسر أحد المساهمين عن ما إذا كانت هناك تغييرات جوهرية في الفترة القائمة من يوم توقيع تقرير مدققي الحسابات في فبراير 2015 إلى تاريخ اليوم، فأجابه السيد جليل العالي بأنه لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية أو سلبية.

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير مراقبي الحسابات تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

مرفق تقرير السادة مدققي الحسابات بهذا المحضر حيث تعتبر جزءً منه ومكملا له.

4. **<u>الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن التدقيق في أعمال البنك للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م</u>**

بدأ فضيلة الشيخ نظام يعقوبي باسم الله عز وجل والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه ورحب بالسادة المساهمين والحضور، وأبلغهم بتحيات فضيلة الشيخ عبدالله المنيع رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبيت التمويل الخليجي، وأشار بأن هيئة الرقابة الشرعية قد كلفته بقراءة تقريرها للبنك حول الأعمال التشغيلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، وبعد قراءة التقرير، أشار فضيلة الشيخ بأنه يرحب بالإجابة على أي استفسارات من السادة المساهمين.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الزكاة المذكورة في البيانات المالية، حيث أن الزكاة قد بلغت 285 ألف، وبلغت في العام السابق 162 ألف، فأجابه فضيلة الشيخ نظام يعقوبي بأن الزكاة المذكورة هي في ما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاه، والتي يخرجها البنك نيابة عن المساهمين حسب قرار الجمعية العمومية السابق، أما زكاة أسهم المساهمين يتم إحتسابها لاحقاً وتبين في دليل الزكاة الذي يصدر في بداية شهر رمضان، وأشار فضيلة الشيخ بأن المبلغ المذكور 285 ألف هو لخاص بما يقابل الأرباح المستبقاه والإحتياطي القانوني وخاضع لموافقة المساهمين.

استفسر أحد المساهمين عن ما إذا كان على البنك إخراج الزكاة فقط عندما تكون هناك أرباح ولا يخرج الزكاة في حالة الخسارة، فأجابه فضيلة الشيخ بأن إخراج الزكاة ليس له علاقة بربح أو خسارة البنك، خاصة زكاة التجارة والعروض والأعمال، فهي تعين بمعايير ومخصصات معينة، حيث أن الهيئة تحتسب الزكاة حسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وأشار فضيلة الشيخ أن الجمعية العمومية للبنك فوضت في السابق إدارة البنك في إخراج الزكاة عن ما يقابل الإحتياطي

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

القانوني والأرباح المستبقاه، وهذا راجع لموافقة المساهمين، فمن حق المساهمين رفض تخويل البنك في إخراج الزكاة فيما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة نيابة عن المساهمين، وبعد المناقشة والتداول، أقترح السادة المساهمين عدم تخويل الجمعية العمومية لإدارة البنك في إخراج الزكاة فيما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة نيابة عن المساهين عن السنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 فقط، على أن يرجع إخراج الزكاة كما كان بعد السنة المشار إليها.

بعد ذلك وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير الهيئة الشرعية تم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين وأعلن السيد رئيس مجلس الإدارة موافقة الجمعية العمومية على عدم تخويل البنك في إخراج الزكاة نيابة عن المساهمين فيما يقابل الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 .

مرفق نسخة من تقرير الهيئة الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من المحضر ومكملاً له.

5. مناقشة واعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م والمصادقة عليها

في البداية طلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، أو على الإيضاحات التابعة.
استفسر أحد المساهمين عن التمويلات الدائة والمبينة في الإيضاح رقم 16، وعن سبب إرتفاع نسبة تكلفة التمويلات، كما تساءل عن رهن جزء من استثمار في شركة زميلة بقيمة دفترية 140 مليون، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي أن إدارة البنك قد حصلت على موافقة الجمعية العمومية في العام السابق في الحصول على تسهيلات من أجل إعادة هيكلة التزامات البنك، والسبب يعود إلى أن الالتزامات التي على البنك تعود لفترة الأزمة المالية، لذلك كانت على تكلفة عالية وتطلبت رهونات مرتفعة، لذلك تمت المفاوضة مع البنوك الممولة إلى تخفيض تكلفة التمويل من 8٪ إلى 6٪ كما سيتم فك الرهن عن 5 قطع أراضي من أصل 9 يملكها البنك في مشروع مرفأ البحرين المالي، كما أن هناك تسهيلات كانت مقدمة من WestLB والتي أصبح في الوقت الحالي تحت مسمى Citi Bank، والتي تم رهم أسهم المصرف الخليجي التجاري

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

مقابلها، فالمبلغ الحالي للإلتزامات الخاصة بهذا التمويل تقدر بحوالي 46.4 مليون دولار، والتي كانت في السابق حوالي 300 مليون، كما أن هذا التمويل هو تجمع يضم عدة بنوك أجنبية، وهي غير موافقة على فك جزء من رهن أسهم المصرف الخليجي التجاري بطريقة النسبة والتناسب، وفي حال تم سداد الالتزام كامل سيتم فك رهن الأسهم، ومن المتوقع أن يتم سداد الالتزامات الخاصة بتسهيلات Citi Bank بحلول شهر يوليو 2018، وأشار السيد الرئيس التنفيذي بأنه بسبب تحسن وضع السيولة، فالبنك قادر في الوقت الحالي على سداد جميع الالتزامات، ولكن من الأفضل أن يتم استخدام السيولة في الدخول في مشاريع جديدة وفي تطوير أعمال البنك.

أشار المساهم إبراهيم صلاح الدين بأن المساهمين قد تضرروا خلال الفترة السابقة مما حصل من خفض وزيادة في رأس المال، ودليل ذلك بأن نسبتهم من رأس المال قد انخفضت، وأشار بأن المستفيد الوحيد من عمليات خفض وزيادة رأس المال هي الجهة التي تقدم التسهيلات القابلة للتحويل للبنك، فأجابه السيد رئيس المجلس بأن البنك سعى في الحصول على هذه التسهيلات لسبب وجيه، وهو للحفاظ على البنك وعلى سير عملياته، وبالتالي تخفيف الضرر على المساهمين والعمل لمصلحتهم وحفظ حقوقهم، فزيادة رأس المال كانت ضرورية في ذلك الوقت لأسباب عده منها السيولة، كما أشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة مسؤولة عن حقوق المساهمين، وقد يتأثر المساهمين خلال فترة ولكن الفائدة ستكون أكبر.

كما تساءل أحد المساهمين عن التسهيلات التي كان من المفترض أن يحصل عليها البنك من بيت التمويل الكويتي، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأنه تم توقيع الاتفاق المبدئي مع بيت التمويل الكويتي، ولكن لم يتم التنفيذ لعدة أسباب منها إنخفاض سعر سهم بيت التمويل الخليجي، وأيضاً الإتفاق مع البنوك الممولة في تخفيض نسبة أرباح التسهيلات الحالية، وفي فك جزء من الرهن، فأصبح من صالح البنك أن يبقى مع البنوك الممولة الحالية.

كما تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاحات الخاصة بشركة سيمينا، وعن حصصها في الشركات التي تم تأسيسها في ليبيا وسوريا، وعن ما إذا تم أخذ مخصصات كافية مقابل هذه الاستثمارات، فأشار السيد الرئيس التنفيذي بأنه تم أخذ مخصصات إجمالية على جزء من حصة البنك في شركة سيمينا، وأشار الرئيس التنفيذي بأن شركة سيمينا تملك في الوقت الحالي أربع شركات، وهي شركة الصقر

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

للإسمنت، وشركة بلكسيكو، وشركة في سوريا وشركة في ليبيا، وقد تم أخذ المخصصات مقابل هذه الاستثمارات.

كما استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن استثمار نادي ليدز يونايتد، حيث تبين الإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية أن استثمار نادي ليدز يونايتد يندرج تحت موجودات محتفظ بها لغرض البيع حسب البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، أما في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، فلم يتم وضع استثمار ليدز يوناتد تحت مسمى موجودات محتفظ بها لغرض البيع، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأنه في عام 2013 كان البنك يملك أكثر من 85٪ من النادي، وكانت المفاوضات جارية لبيع النادي، لذا كان تصنيف استثمار البنك في نادي ليدز يونايتد هي موجودات محتفظ بها لغرض البيع، وبعد أن تمت عملية بيع جزء كبير في النادي، احتفظ البنك ومستثمرين أخرين بحصة تقدر بـ 25٪ من ملكية النادي وتم تحويلها من موجودات محتفظ بها لغرض البيع إلى الاستثمارات في أوراق مالية.
تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن ما ذكر في الإيضاح رقم 6 عن الأوراق المالية غير المسعرة ، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن جزء منها يعود لاستثمار نادي ليدز يونايتد وجزء منها لاستثمار مشروع المغرب.

تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الموجودات غير الملموسة التي ظهرت في العام 2014 ولم تكن موجودة في العام 2013، فأشار السيد الرئيس التنفيذي بأن السبب عائد لضم شركة سيمينا إلى البيانات المالية الموحدة للبنك، مما ضم أصول والتزامات الشركة للبيانات المالية الموحدة لبيت التمويل الخليجي، وهي موضحة في الإيضاح رقم 12.

كما تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاح رقم 22 والمتعلق بالإيرادات الأخرى، والتي تقدر بمبلغ 38 مليون دولار مقابل التعويض بقطعة الأرض بمشروع دبي لاند، وأشار إلى أنه لولا حصول البنك على هذه التعويضات، لكانت نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 سلبية، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي، بأنه من المفترض أن تكون النظرة بشكل أكثر شمولية، فهذه المشاريع التي واجه البنك بعض المشاكل والقضايا القانونية فيها، قد بذلت إدارة البنك فيها جهداً ووقتاً كبيرين وتحملت بعض المصاريف في سبيل الحصول على هذه التعويضات، كما أنه يجب النظر إلى الإيرادات بشكل عام حيث حققت

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

المجموعة مايقارب 160 مليون دولار، وإذا تم استثناء إيرادات شركة سيمينا، فقد حقق البنك إيرادات تقدر بمبلغ 65.7 مليون دولار، حيث تمكن بيت التمويل الخليجي خلال العام 2014 من توظيف استثمارات بنجاح، وهي علامة جيدة على عودة الثقة.

كما تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاح رقم 24 الخاص بتكلفة الموظفين، وأنه يأكد بأهمية دور الموظفين خلال الفترة السابقة، ولكنه أشار بأن البنك لم يحقق النتائج المرضية ليتم إعطاء الموظفين مكافآت، فأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأنه ليس من الضروري أن يحقق البنك أرباح عالية ليتم إعطاء الموظفين مكافآت، وأشار بأنه من المهم أن يتم أعطاء الموظفين مكافآت من أجل ضمان إستمراريتهم في العمل لصالح البنك وشعورهم بالتقدير جراء الجهود التي تبذل في سبيل تحسين أوضاع البنك ومواجهة التحديات. كما أشار أحد المساهمين بأنه من الضروري أن يتم تقليل المكافآت طالما أن مجلس الإدارة يطالب المساهمين بالموافقة على شطب الخسائر المتراكمة، ويتم خفض المصاريف كذلك، وأجابه السيد رئيس مجلس الإدارة بأن جميع المصروفات في البنك تخضع إلى رقابة صارمة ولا يوجد هناك إفراط في المصروفات، كما أن المكافآت التي صرفت تعتبر متوسطة ولا يوجد مكافآت غير عادية، وكذلك من مصلحة المساهم أن لا يتم خسارة الموظفين المهمين في البنك، وأشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مجلس الإدارة لديه التزام بالمحافظة على حقوق المساهمين، وأنه من مصلحة المساهم الحصول على الأرباح وإخراج البنك من المرحلة التي كان فيها إلى مرحلة أفضل، فكان من اللازم على مجلس الإدارة مكافأة بعض الموظفين للمحافظة عليهم وحتى لا يتم استقطابهم من قبل بنوك أخرى، لذلك يتم دفع المكافآت للموظفين، لأن مجلس الإدارة غير مستعد لخسارة موظفين استراتجيين في مرحلة يحتاجهم البنك فيها لمجرد تطبيق سياسية التقشف وفي نهاية الأمر سيكون المتضرر الأول هو المساهم نفسه وهو الأمر الذي لن يرضى عنه مجلس الإدارة، وأشاد بعدها المساهم عن دور السيد رئيس مجلس الإدارة في الدفاع عن موظفين البنك والوقوف بجانبهم ومساعدتهم في تحقيق مصلحة المساهمين، ووافق على سياسة المجلس في هذا الصدد.

كما استفسر أحد المساهمين عن الاستثمارات في الأوراق المالية، حيث أشار بأنه من الأفضل أن يتم وضع جميع الاستثمارات مفصلة في الإيضاحات ونسبة العائد أو الخسارة من كل مشروع على حده، فأجابه السيد

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

جليل العالي بأن الشركات التي يملك فيها البنك حصص أقلية، لايمكنه الإفصاح بتفاصيل هذه الاستثمارات في البيانات المالية، وطريقة الإيضاحات الموجودة هي حسب المعايير المتبعة.

استفسر المساهم إبراهيم صلاح الدين عن الإيضاح رقم 28 والذي يخص أتعاب أعضاء مجلس الإدارة، فأجابه السيد جليل العالي بأنها تخص أتعاب ومخصصات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان التابعة. كما تساءل عن رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل ومصروفات، والتي تخص موظفي الإدارة الرئيسيين، حيث أن المصاريف في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 كانت حول 1.5 مليون دولار، ولكن في الإيضاحات الخاصة في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 ذكر بأن المصروفات العام 2013 كانت 2.5 مليون دولار وفي العام 2014 بلغت 2.9 مليون دولار ، فأجابه السيد الرئيس التنفيذي بأن السبب في تغيير مصروفات العام 2013 من 1.5 إلى 2.5 مليون دولار هو بسبب التغييرات التي جرت من قبل مصرف البحرين المركزي في تعريف موظفي الإدارة الرئيسيين، حيث شمل التعريف الجديد عدد أكبر من موظفي البنك، فكان من الضروري تغيير المصاريف للعام 2013 لتشمل التعريف الجديد، وذلك للمقارنة بين مصاريف العام 2013 والعام 2014.

وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على الحسابات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2014م كما هي واردة في جدول الأعمال.

6. **<u>الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتخصيص صافي ارباح العام بتحويل مبلغ (1,105,867) دولار أمريكي إلى حساب الإحتياطي القانوني، وترحيل المبلغ المتبقي وقدره (9,952,805) دولار أمريكي إلى حساب الأرباح المرحلة .</u>**

أفاد السيد رئيس مجلس الإدارة أن مجلس الادارة أوصى بعدم توزيع أي أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م. كماأوصى بتخصيص صافي أرباح العام بتحويل مبلغ 1,105,867 دولار أمريكي إلى حساب الإحتياطي القانوني، وترحيل المبلغ المتبقي وقدره 9,952,805 دولار أمريكي إلى حساب الإيرادات المستبقاة.

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أي أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، وتخصيص صافي أرباح العام بتحويل مبلغ 1,105,867 دولار أمريكي إلى حساب الإحتياطي القانوني، وترحيل المبلغ المتبقي وقدره 9,952,805 دولار أمريكي إلى حساب الإيرادات المستبقاة.

7. **الاطلاع على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.**

في البداية بين السيد رئيس مجلس الإدارة بأن تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014 متواجد للسادة المساهمين والحضور، وطلب السيد الرئيس من السادة الحضور إبداء أية ملاحظات أو تعليقات على التقرير.
وبعد المناقشة والتداول تمت الموافقة والمصادقة على تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

8. **الموافقة على إعتماد إطار المكافآت الداخلي المتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، وتفويض مجلس الإدارة في وضع وتنفيذ السياسات والقواعد التفصيلية لتنفيذه، وإجراء التعديلات التي يراها لازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة.**

أشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأن مصرف البحرين المركزي قد وضع نظام جديد للمكافآت، يتطلب عمل بعض التغييرات على الإطار الداخلي للمكافآت، وقد طلب السيد رئيس مجلس الإدارة من الجمعية العمومية تخويل السيد رئيس مجلس الإدارة بإعتماد التغييرات حسب موافقة مصرف البحرين المركزي.

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

9. **<u>إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن إدارتهم للشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.</u>**

وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

10. **<u>الموافقة على تعيين/إعادة تعيين مراقبي الحسابات لمراقبة حسابات البنك لعام 2015م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).</u>**

في البداية أشار الرئيس إلى أن مجلس الإدارة يوصي بأن يتم إعادة تعيين السادة KPMG كمدققين لأعمال البنك المالية للعام 2015م.

بعدها تساءل المساهم إبراهيم صلاح الدين عن سبب عدم تغيير مدققين الحسابات منذ أكثر من 12 سنة، وأن بعض البنوك قد قامت بتغيير مدققي الحسابات، فأشار السيد رئيس المجلس بأن حسب القانون، يجب على البنك تغيير الشريك الخاص بشركة التدقيق بعد فترة معينة، وهو ما يقوم به البنك، وأشار بأن تغيير الشريك يغير من طريقة عمل فريق التدقيق الخارجي وهو يساهم في عملية التغيير، وأضاف السيد الرئيس بأن السادة KPMG لديهم خبره طويلة ولديهم علم بجميع تفاصيل مشاريع البنك مما يساهم في كفاءة العمل.

كما أشار أحد المساهمين بأنه في الكويت تعين الشركات الكبيرة شركتين للتدقيق الخارجي، وتساءل عن ما إذا يمكن تطبيق هذه الفكرة، فأشار السيد الرئيس التنفيذي بأن المعمول به في البحرين هو أن يتم تعيين شركة واحدة فقط، أما القانون في الكويت يجبر الشركات على عمل ذلك، ولكن يقوم البنك بالإستعانه بشركات أخرى غير KPMG للعمل على أمور التقييم والدراسة لاستثمارات البنك، كما أضاف بأن

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

مصرف البحرين المركزي له دور في العمل كمدقق ثاني، حيث يقوم مصرف البحرين المركزي في التدقيق على أمور البنك بشكل مفصل وبياناته كجزء من سياسة مصرف البحرين المركزي مع البنوك العاملة في البحرين.

كما أضاف السيد رئيس مجلس الإدارة بأن إدارة التدقيق الداخلي تعمل بحيادية وتشرف عليها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

وبعد التداول والنقاش وافقت الجمعية العامة العادية على اقتراح مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة KPMG كمراقبين لحسابات البنك للعام 2015م كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم السنوية وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية.

11. الموافقة على تعيين/اعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لعام 2015م (شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي).

استمعت الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2015.

وبعد التداول وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك للعام 2015م من السادة:

فضيلة الشيخ/ عبدالله بن سليمان المنيع

فضيلة الشيخ/ نظام بن محمد صالح يعقوبي

فضيلة الدكتور/ فريد محمد هادي

فضيلة الاستاذ الدكتور/ عبد العزيز خليفة القصار

12. ما يستجد من أعمال

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

- **النظر في إستمرارية إدراج سهم بيت التمويل الخليجي في كل من سوق الأوراق المالية الكويتي و برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية.**

في البداية سجلت مندوبة وزارة الصناعة والتجارة رفضها إدراج هذا البند على أجندة أعمال الجمعية، وطلبت عدم مناقشته لإنتفاء الضرورة التي ينص عليها القانون.

أشار المساهمين إلى الأخذ بالإعتبار وجه نظر الطرفين المتمثلين بوزارة الصناعة والتجارة من ناحية، ومن ناحية أخرى مجلس إدارة البنك ورغبة المساهمين، وعليه تم إقتراح مناقشة الموضوع ومن ثم البت فيه من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

أشار السيد الرئيس التنفيذي بأن سهم بيت التمويل الخليجي مدرج في كذا سوق للأسهم، من ضمنهم برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية ، وأشار بأن قرار وقف تداول سهم بيت التمويل الخليجي في برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية لا يستدعي قرار الجمعية العمومية حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها هناك، حيث يكفي قرار مجلس الإدارة، وأشار بأنه تم إدراج أسهم البنك في لندن في العام 2007، وكان البرنامج ناجح في ذلك الوقت، ولكن بعد إنفتاح الأسواق الخليجية على السوق العالمية، لم يعد إدراج السهم في لندن ضروري، حيث وقفت عمليات البيع والشراء هناك، كما أن البنك يدفع رسوم سنوية للجهات المعنية هناك ويستوجب على البنك الالتزام بالقوانين والأنظمة هناك، فمن مصلحة المساهمين والبنك أن يتم سحب تداول سهم البنك هناك، أما ما يخص سوق الأوراق المالية الكويتي، فإن البنك يقوم بعمليات الإفصاح لجميع الأسواق المدرج فيها سهم بيت التمويل الخليجي وهي سوق البحرين ودبي والكويت، حيث يقدم البنك نفس المعلومات لجميع هذه الأسواق، ولكن استمرارية اعتراض الجهات الرقابية في سوق الكويت للأوراق المالية على عمليات الإفصاح وبشكل دوري مع كونها نفس بيانات الإفصاح التي تتم لبقية الأسواق المدرجة، وقد أدى ذلك إلى إيقاف تداول سهم البنك في سوق الأوراق الكويتي كذا مرة من قبل الجهات الرقابية هناك لنفس السبب، وقد تمت مراجعة الجهات الرقابية في سوق الأوراق المالية في الكويت، حيث يرى مجلس الإدارة بأن البنك لم يخطأ في عملية الإفصاح المتبعة والتي لم يتم الإعتراض عليها من قبل الجهات الرقابية في سوقي البحرين ودبي، وأن عملية وقف التداول تأثر بشكل سلبي على سمعة البنك، لذلك يتم النظر حالياً في سحب تداول سهم بيت التمويل الخليجي من سوق الكويت للأوراق المالية، حيث أن النسبة العظمى للتداول هي في سوق دبي

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

للأوراق المالية، وسيتم دراسة الموضوع بشكل أكبر للنظر في الوضع خلال الفترة القادمة خاصة أنه تم تعديل قوانين هيئة أسواق المال في الكويت، هذا وإن تبين في المستقبل أنه من الأفضل الانسحاب من سوق الكويت للأوراق المالية، فإنه سيتم إتخاذ الإجراءات المناسبة والتي تصب في مصلحة المساهمين بشكل رئيسي عندها.

وبعد المناقشة والتداول أعلن الرئيس موافقة الجمعية العمومية العادية على تخويل مجلس الإدارة للنظر في إستمرارية إدراج سهم بيت التمويل الخليجي في كل من سوق الأوراق المالية الكويتي و برنامج GDR في سوق لندن للأوراق المالية، واتخاذ القرارات بإستمرارية الإدراج من عدمه، والقيام بكافة الإجراءات اللازمة حيال ذلك.

وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة كافة البنود و عليه انتهت الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الثانية عشر.

المرفقات:

1 تقرير السادة مدققي الحسابات.

2 تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

الدكتور أحمد المطوع
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور محمد عبدالسلام
رئيس قسم الرقابة الشرعية
مقرر الجلسة/مقرر مجلس الإدارة

بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. ص.ب. 10006، المنامة، مملكة البحرين. (ت) 17538538 973+ (ف) 17540006 973+ info@gfh.com www.gfh.com
بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. هو شركة مساهمة عامة تأسست في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم 44136 وهو مرخص كبنك جملة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

2

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م والمصادقة عليه

تقرير رئيس مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس إدارة جي إف إتش، يسرني أن أستعرض على حضراتكم النتائج المالية للمجموعة، للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، والتي حققت المجموعة خلالها نموا مطردا وتنويعا في الأصول ومعدلات مستقرة من الربحية.

لعلنا ندرك جميعا البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي تطلبت منا درجة عالية من القدرة على التكيف والرؤية الثاقبة لتحقيق نتائج مالية تلبي تطلعات مستثمرينا ومساهمينا. بالرغم من الأجواء الصعبة التي سادت خلال عام ٢٠١٥، استطاعت مجموعة جي إف إتش تحقيق معدلات جيدة من حيث الأداء والتصنيف الائتماني. لقد بذلت المجموعة جل جهودها لتعزيز مصادر الإيرادات من الأنشطة الاستثمارية والتجارية لتلبية التوقعات المالية لمساهمينا.

خلال عام ٢٠١٥، واصلنا سجلنا الحافل من الأداء المربح حيث سجلت المجموعة ربحا صافيا موحدا بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي، وذلك بعد إستقطاع مخصصات معتمدة بقيمة ١٧ مليون دولار أمريكي من إجمالي الربح الصافي المحقق والبالغ ٢٩ مليون دولار أمريكي.

إدارة الأصول

من أبرز الملامح الرئيسية لأداء المجموعة خلال عام ٢٠١٥، شراء أحد المجمعات التجارية في مدينة جدة بقيمة ٤٨ مليون دولار أمريكي وذلك في شهر مايو ٢٠١٥، حيث لوحظ بشكل عام أن السوق بمدينة جدة بشكل خاص والمملكة العربية السعودية بشكل عام يوفر فرصا استثمارية استراتيجية إذ تبلغ حصة المملكة حوالي ٤٢ بالمائة من قطاع التجزئة بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والذي شهد نموا سريعا خلال العقد الماضي. كما تعتبر مدينة جدة مكانا جاذبا للأسماء التجارية العالمية كسوق يتمتع بمعدل إنفاق استهلاكي مرتفع. نتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عائدا نصف سنويا ومعدل عائد داخلي بنسبة ١٢ بالمائة خلال فترة الاستثمار.

وكنا قد أعلنا في شهر أكتوبر الماضي عن استحواذ المجموعة لمحفظة عقارات صناعية في الولايات المتحدة، في إطار صفقة بقيمة ١.٨ مليون دولار أمريكي. تضم المحفظة ١٨ أصلا من الأصول الصناعية المدرة للدخل وهي عبارة عن مستودعات تخزين وتوزيع تنتشر عبر ست ولايات أمريكية بمعدل إشغال كلي بنسبة ٩٨٪، وتحتل مساحة إجمالية تقدر بنحو ١,٨١ مليون قدم مربع. من المتوقع أن تحقق هذه المحفظة عائد سنوي على الاستثمار ومعدل عائد داخلي مضاعف.

في ظل الديناميكيات النشطة التي يشهدها القطاع العقاري بالولايات المتحدة، فإننا نرى أن هذه المحفظة الصناعية تعتبر فرصة استثمارية جاذبة، حيث ستوفر عائدات قوية ومستقرة لمساهمينا بالإضافة إلى فرص ارتفاع معدل رأس المال. كما تعتبر العائدات المجزية التي تحققت من استثماراتنا العقارية بالولايات المتحدة خير دليل على رؤيتنا الثاقبة وخوضنا للأسواق الواعدة هناك.

الصيرفة التجارية

خلال عام ٢٠١٥، استطاع المصرف الخليجي التجاري تنفيذ استراتيجيته الجديدة بنجاح، مع تحقيق تقدم كبير في الأنشطة التشغيلية خلال العام المالي المنصرم، بتحقيق دخل إجمالي بقيمة ٥٧ مليون دولار أمريكي وربح صافي بقيمة ٢١ مليون دولار أمريكي. كما ارتفع إجمالي أصول المصرف إلى ١,٧ مليار دولار أمريكي وارتفعت المطلوبات إلى ٤٥٤ مليون دولار أمريكي. ومن خلال طرحه للمنتجات/الخدمات المصرفية الشخصية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية في فروعه المنتشرة في مواقع استراتيجية، استطاع المصرف زيادة حصته في السوق بشكل أكبر بتركيزه على تنمية الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد من ذوي الجدارة المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات. لقد حقق المصرف نجاحا متميزا في أنشطته التشغيلية والخدمات المقدمة للعملاء فضلا عن تعزيز الإجراءات الداخلية ودعم الخدمات والاستفادة من التقنيات الحديثة.

الحقوق الخاصة

في شهر يوليو ٢٠١٥، استحوذت جي إف إتش على حصة بنسبة ٨٠ بالمائة في إحدى المدارس الخاصة المعروفة بمدينة دبي بقيمة ١٥٤ مليون درهم إماراتي، حيث كانت هذه ثاني مدرسة خاصة تستحوذ فيها المجموعة حصة أغلبية خلال ١٢ شهرا. لقد تم إجراء هذا الاستثمار لعدة أسباب، أولها ما تتمتع به المدرسة من سمعة طيبة وزيادة عدد الطلاب المسجلين سنويا.

وفي ظل تنامي عدد السكان وازدهار الوضع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، نتوقع تحقيق معدلات عائدات تفوق المتوسط من هذين الاستثمارين، مع ارتفاع معدل الطلب على المؤسسات التعليمية المتميزة التي تمنح مؤهلات معترف بها دوليا. لقد ركزت مجموعة جي إف إتش على الاستثمار في القطاعات التي هي بمنأى عن المخاطر كقطاع التعليم الذي يمتاز أيضا بإمكانيات نمو كبيرة.

الأنشطة العقارية

بنهاية عام ٢٠١٥، قامت المجموعة بالإعلان عن مجموعة من المبادرات ذات القيمة العالية والتي عكست التزامنا تجاه مستثمرينا ومساهمينا. فقد قمنا مؤخرا بتأكيد البدء بأعمال الإنشاء بمشروع «هاربر رو»، وهو مشروع عقاري متعدد الاستخدامات ينفذ بتكلفة قدرها ١٥٠ مليون دولار أمريكي ويقع بمرفأ البحرين المالي. يضم المشروع وحدات سكنية فاخرة ومحال تجارية ومطاعم تطل جميعها على الواجهة البحرية للمرفأ المالي. ومع بدء أعمال الإنشاء بهذا المشروع فإننا نؤكد وعدنا باستكمال المشروع في الموعد المقرر له، كما نتوقع أن يدر عائدات استثمارية مجزئة خلال السنوات القادمة.

في شهر مارس من العام ٢٠١٥، حصلنا على موافقة على المخطط الرئيسي النهائي من دبي لاند، وتم تقديمه إلى بلدية دبي بشكل رسمي. وفي شهر نوفمبر ٢٠١٥، قمنا بإبرام اتفاقية مع شركة دبي الهندسية لإنشاء البنية التحتية للمشروع بالكامل بالإضافة إلى ٢٢ فيلا، حيث ستبدأ أعمال الإنشاء بعد استكمال التصميم المفصل وعقب استلام تصريح البناء ومجموعة من الموافقات الأخرى اللازمة من دبي لاند وبلدية دبي. في شهر ديسمبر ٢٠١٥، استكملت مؤسسة «ستانتك» رسومات التصميم الخاصة بتطوير المشروع، وقامت بتسليمها إلى دبي لاند. في نفس الوقت، نقوم بتأسيس شركة ذات غرض خاص للمطور في دبي، كما خصصنا مؤسسة قانونية للقيام بجميع الإجراءات والوثائق الخاصة بالمبيعات وتسجيل المشروع لدى التنظيم العقاري ودائرة الأراضي، ونحن في الوقت الحالي بصدد توقيع اتفاقية مع دبي لاند وهيئة الكهرباء والماء لتأسيس محطة فرعية بطاقة ١٣٢ كيلوفولت لتزويد الطاقة للمشروع العقاري.

هذا وقد واصلت مشاريع التطوير العقاري تقدمها خلال عام ٢٠١٥، امتدادا للنجاحات والإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١٤. لقد استكملنا تطوير البنية التحتية الأولية للمرحلة الأولى بمشروع خليج تونس، وهناك أيضا اتفاقية شراكة سيتم توقيعها مع ائتلاف من الشركات الفرنسية المعروفة، بهدف تطوير أكثر من ١٢٠ هكتارا من الأرض بالمرحلة الأولى من مشروع خليج تونس، وقد بدأ العمل بالفعل بموقع المشروع. كما تم توقيع اتفاقية مبدئية مع إحدى المؤسسات الكبرى المعروفة إقليميا لتطوير المركز التجاري في إطار المرحلة الأولى لمشروع خليج تونس. وبلا شك فإن هذا التطور السريع للمشروع سوف يعزز من قيمته.

وفي المغرب، حصل مشروع «بوابة المغرب» العقاري على الموافقات المطلوبة عقب إجراء التعديلات اللازمة على المخطط الرئيسي للمشروع وتصميم وحداته لكي يتمشى مع متطلبات الحكومة المغربية. يشمل المخطط الجديد وحدات سكنية وتجارية بالإضافة إلى منتزه ترفيهي. يتم تطوير هذا المشروع على مراحل حيث تنفذ المرحلة الأولى على مساحة قدرها ٣٥٠ ألف متر مربع وستخصص كمنطقة للتسوق والترفيه، بالإضافة إلى عددا من الوحدات السكنية. في هذا الخصوص، تم توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة معروفة إقليميا لاستكشاف إمكانية التعاون المشترك لتطوير المرحلة الأولى من المشروع.

بالنسبة لمشروع منطقة التطوير الاقتصادي مومباي، فقد تم أيضا تحقيق تقدم حيث قامت مجموعة Wadhwa بتقديم المخطط الرئيسي للأرض المخصصة للمرحلة الأولى من المشروع، كما حصل المشروع بعد ذلك على موافقة الجهات المسئولة عن تخطيط المدن للبدء بعملية التطوير. وتتم حاليا أعمال إعداد الموقع وبشكل خاص الأعمال المتعلقة بالطرق، كما تم توقيع اتفاقية مع مجموعة Adani لتطوير الأرض للمرحلتين الثانية والثالثة من المشروع وتم استلام الدفعة المالية النهائية. بموجب هذه الاتفاقية، سوف يحصل المستثمرون على ١٥٪ من الإيرادات المحققة من المشروع. تقوم مجموعة Adani حاليا بتقييم الدوافع الاقتصادية ليكون المشروع متناغما مع المشاريع الأخرى المجاورة، ويتم ذلك بالتشاور مع مؤسسة CBRE الهند. كما تم تحديد الإتفاق مع إحدى الجهات لإعداد المخطط الرئيسي وإتمام اللمسات النهائية فيما يتعلق بتطوير أرض المشروع بالكامل. خلال عام ٢٠١٥، تسلم المستثمرون مبالغ الدفعات التي قامت بتوفيرها مجموعة Adani ومجموعة Wadhwa بموجب الاتفاقيات المبرمة معهما.

التوزيعات وعمليات التخارج

خلال عام ٢٠١٥، قامت المجموعة بتوزيع أكثر من ٥٤ مليون دولار أمريكي على مستثمريها من خلال حصص الأرباح واستردادات رأس المال للاستثمارات الرئيسية للمجموعة في البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية والهند، حيث حصل المستثمرون على عائد بنسبة ٧٪ من مدرسة فيلادلفيا الخاصة و٩٪ من مدرسة شيفلد الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١١٪ من المجمع التجاري في مدينة جدة و٩٪ من محفظة العقارات السكنية بالولايات المتحدة الأمريكية مع استرداد ما قيمته ٢٨ مليون دولار أمريكي لمستثمرينا في مشروع الهند.

الديون والمطلوبات

في إطار فلسفة الاستثمار التي تتبناها مجموعة جي إف إتش، كنا ومازلنا نولي اهتماما بتعزيز الميزانية العمومية للمجموعة من خلال تقليص الديون وتحسين معدل السيولة والمحافظة على سلامة المحفظة الاستثمارية. ويعد انتظامنا في أداء مدفوعات الديون دليلا على أننا مؤسسة تقدر المسئولية المالية. قامت المجموعة بسداد ٣٧,٥ مليون دولار أمريكي للائتلاف المانح للقرض خلال عام ٢٠١٥، وذلك إلحاقا بمبلغ بقيمة ٣٣ مليون دولار أمريكي تم سدادها للدائنين خلال العام ٢٠١٤. إضافة لذلك فقد بلغت مدفوعات سداد القرض خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ إلى مختلف جهات الإقراض أكثر من ٣٠ بالمائة من التسهيلات المستحقة على المجموعة.

تلتزم مجموعة جي إف إتش بتعزيز الميزانية العمومية للمجموعة، كما أن انتظامنا في سداد المديونيات يأتي في إطار حرصنا على الحفاظ على وضع مالي جيد بشكل عام. خلال السنوات الثماني الماضية تمكننا من تعزيز ميزانيتنا العمومية ، حيث تبلغ قيمة الديون المستحقة حاليا ما مقداره ١٣٧ مليون دولار أمريكي، بما يقل كثيرا عما كانت عليه في السابق منذ عدة سنوات عندما تجاوزت ديون المجموعة المليار دولار أمريكي. بالاستناد إلى الأرقام المستقبلية للتدفقات النقدية، نحن نسير بخطى جيدة تجاه سداد ديوننا المتبقية. إن ثقتنا تنبع أساسا من استراتيجيتنا المالية التي تركز أساسا على استخلاص القيمة من أصولنا والتوسع في مصادر الدخل أيضا. ومن العوامل المشجعة الأخرى التي شهدناها خلال عام ٢٠١٥ ما تحقق من مصادر الدخل الجديدة ممثلة في الشركات التابعة للمجموعة وأنشطتنا في الصيرفة التجارية والاستثمارية. الجدير بالذكر أن الدين الحالي للمجموعة يشمل ثلاث تسهيلات يتوقع سدادها على أساس الإطفاء حتى عام ٢٠١٨-٢٠١٩. كما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، بلغ معدل الدين مقابل الحقوق ٠,٢١ فقط وهو مؤشر إيجابي وجيد للوضع الحالي للميزانية العمومية للشركة.

الأموال المستردة والقضايا القانونية

خلال شهر يناير ٢٠١٦، استردت المجموعة ما قيمته ١٢,٢ مليون دولار من بيت أبوظبي للاستثمار، في أعقاب حكم صدر لصالح المجموعة من غرفة البحرين لتسوية المنازعات في شهر ديسمبر ٢٠١٤. وفي شهر يناير ٢٠١٦ أيضا، كسبت المجموعة قضية تحكيم ضد بيت أبوظبي للاستثمار بقيمة ٦٦ مليون دولار هذا بالإضافة إلى ٢٣٠ ألف دولار تكاليف تحكيم وأتعاب قانونية و١٠٪ ربح سنوي على المبالغ المحكوم بها اعتبارا من ٢١ يناير ٢٠١٦ حتى تاريخ السداد النهائي والكلي.

نتيجة للأحكام التي صدرت لصالح المجموعة في عدد من القضايا التي رفعت ضد عدة أطراف، سوف تسترد المجموعة ما يزيد على ١٥٠ مليون دولار أمريكي ونتوقع حال استردادها أن تحقق لمساهمينا قيمة كبيرة. مازال البنك يتابع هذا الأمر وقد استرد بعض من هذه الأموال بالفعل.

الخلاصة

فيما نتطلع إلى عام ٢٠١٦، تهدف مجموعة جي إف إتش إلى البناء على ما حققناه من نجاحات خلال عام ٢٠١٥، وتحقيق نتائج مالية متميزة، وأخذ المجموعة إلى آفاق جديدة من النمو والارتقاء. كما سيشهد هذا العام توسعنا في محفظتنا الاستثمارية وتطويرها كمجموعة خدمات مالية كبرى بمنطقة مجلس التعاون الخليجي. ومثلما قمنا به في عام ٢٠١٥، سوف نواصل استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة التي تحقق عائدات عالية لمستثمرينا ومساهمينا. لقد قامت المجموعة خلال السنوات القريبة الماضية بتنويع استثماراتها وتعزيز قيمة الأصول لتحقيق عائدات استثمارية أفضل. وفي هذا السياق، ندعو مستثمرينا ومساهمينا للتفاؤل بالنتائج المالية المبشرة في السنوات القادمة، حيث تتوفر لهم فرصة فريدة ليكونوا جزءا من مجموعة جي إف إتش فيما ستشهد أزهى عصورها في الفترة القادمة، التي لن تخلو من التحديات ولكننا نؤمن بقدرتنا على التغلب على كافة الصعوبات ومواصلة تحقيق نتائج جيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الدكتور أحمد المطوع

رئيس مجلس الإدارة

3

الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن التدقيق في أعمال البنك
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

4 فبراير 2016م

25 ربيع الثاني 1437هـ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

وبعد.....

فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة جي إف إتش المالية الأعمال الاستثمارية بالبنك وقارنتها بما أصدرته من فتاوى وأحكام في المدة المذكورة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م فوجدتها متفقة مع الفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها.

وترى هيئة الرقابة الشرعية أنها قد أبدت رأيها في الانشطة التي قام بها البنك وأن مسئولية التأكد من تنفيذ هذه القرارات تقع على الإدارة وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتها لعمليات البنك وفي إعداد التقرير.

هذا وقد ناقشت الهيئة الميزانية العمومية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها وبيان الدخل الموحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م مع المختص في البنك ووجدتها مقبولة شرعاً في مجملها، وقد تم إعداد تقرير الهيئة بناءً على ذلك. كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى جهات البر والخير وتشير الهيئة الشرعية إلى أن مسئولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين في أسهمهم حسب التفصيل الوارد في دليل الزكاة.

وعليه فإن الهيئة ترى أن أعمال البنك الاستثمارية والخدمات المصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

والله ولي التوفيق،

وآخر دعوانا أن أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الشيخ نظام بن محمد صالح يعقوبي

الدكتور عبدالعزيز خليفة القصار

الدكتور فريد محمد هادي

4

الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين
على حسابات السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

تقرير مدققي الحسابات

إلى حضرات السادة المساهمين
مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب («البنك») والشركات التابعة لها («المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة البنك، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية الموحدة. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ديسمبر٢٠١٥ ، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ه) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

ح) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي إم جي فخرو
ترخيص الشريك ١٣٧
٢٢ فبراير ٢٠١٥م

5

مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م و المصادقة عليها

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

	إيضاح	**٣١ ديسمبر ٢٠١٥**	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة – إيضاح ١)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٤	١٢٢,١٦٥	١٢٩,٩٣٨
ودائع لدى مؤسسات مالية		١٢٢,٣٤٨	٢٤٨,٤٨٢
موجودات التمويلات	٥	٨٥٩,٤٢١	٧٨٢,٦٢٨
استثمارات في أوراق مالية	٦	٥٧٣,٤٥٣	٤٨٢,٥٩٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير		١٧٩,٨٧٠	١١٤,٠٠٨
عقارات استثمارية	٧	٢٥٧,٩٣٢	٣١٣,٦٣٥
عقارات للتطوير	٨	١٧٩,٥٧٧	١٣١,٣١٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٩	٨١,٢٧٤	٢١,١٧٣
ممتلكات وآلات ومعدات	١٠	٢٥,٦٠٢	١٦٦,٣٧٥
موجودات غير ملموسة	١١	-	١٢٥,١٧٦
موجودات أخرى	١٢	٢٤٦,١٣٣	٢٦٦,٩١٤
مجموع الموجودات		**٢,٦٤٧,٧٧٥**	٢,٧٨٢,٢٤٢
المطلوبات			
أموال المستثمرين	١٣	٥,٢٩١	١٨,٦٧٥
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى وأفراد	١٤	٣٤٠,٠٩٠	٣٣٩,٤٥٨
حسابات جارية للعملاء		١٧٤,٤٦٢	١١١,٦٨٤
مطلوبات التمويلات	١٥	١٥٣,٦١٩	٢٤٩,٣٤٠
مطلوبات أخرى	١٦	١٣٥,٩٧٧	١٤٩,٨٧٢
مجموع المطلوبات		**٨٠٩,٤٣٩**	٨٦٩,٠٢٩
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	١٧	**٩٤٤,٩١٥**	٨٩٥,٥٥٨
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	٥٩٧,٩٩٥	١,٢٥٣,٦٢٦
أسهم خزينة		(٤,٠٥٣)	(٩١٢)
حساب تسوية رأس المال		٢٢,٤٢٠	(٤٧٥,٥٨٢)
احتياطي قانوني		٧٢,٠٥٥	٧٠,٠٦٠
أرباح مستبقاة /(خسائر متراكمة)		٦,٥٨١	(٢٠٣,٦٠٨)
احتياطي القيمة العادلة		(٢٣٠)	(٢,٣٦٦)
احتياطي أسهم منحة		٨٩٣	١,١٢٩
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	١٩	-	(٧٨٠)
مجموع حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك		**٦٩٥,٦٦١**	٦٤١,٥٦٧
حصص غير مسيطرة		١٩٧,٧٦٠	٣٧٦,٠٨٨
مجموع حقوق الملكية (صفحة ٧)		**٨٩٣,٤٢١**	١,٠١٧,٦٥٥
مجموع المطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		**٢,٦٤٧,٧٧٥**	٢,٧٨٢,٢٤٢

اعتمدت البيانات المالية الموحدة والتي تتكون من الصفحات ٥ إلى ٨٤من قبل مجلس الإدارة في ٢٤ فبراير ٢٠١٦، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

د. أحمد المطوع
رئيس مجلس الإدارة

مصبح سيف المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة

هشام الريس
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

	إيضاح	**٢٠١٥**	٢٠١٤ (معدلة)
العمليات المستمرة			
إيراد الخدمات الاستشارية المصرفية		٢٣,٨٢٢	١٦,١٥٢
رسوم إدارة ورسوم أخرى		٦,٤٩١	٦,٩١٥
إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية		١,٥٨٥	١,٤٧٧
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٥٦,٨٩٠	٥٩,٤٧٨
الحصة من أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية		-	٦,٥٠٥
إيرادات استثمارات في أوراق مالية، صافي	٢٠	١٢,٨٢٥	(٢,٠٣٨)
(خسارة) / ربح صرف العملات الأجنبية، صافي		(١٤٦)	٥٧
إيرادات أخرى	٢١	١٨,٥١٥	٤٦,٣٣٢
مجموع الإيرادات قبل عوائد حاملي حسابات الاستثمار ومصروفات التمويل		**١١٩,٩٨٢**	١٣٤,٨٧٨
عوائد حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة البنك كمضارب		(٤٣,٥٩٨)	(٣٣,٧٥٠)
حصة البنك كمضارب		٢٥,٣٣٤	١٠,٦١٥
عوائد حاملي حسابات الاستثمار		(١٨,٢٦٤)	(٢٣,١٣٥)
مصروفات التمويل		(١٦,٧٥٨)	(٢١,٤١٦)
مجموع الإيرادات		**٨٤,٩٦٠**	٩٠,٣٢٧
تكلفة الموظفين	٢٢	٣٠,٤٦٤	٢٧,٨٩٩
مصروفات الاستشارات الاستثمارية		٦,٤٦٩	٤,٥٥٢
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٣	٢٥,١٧٦	٢٦,٥٠١
مجموع المصروفات		**٦٢,١٠٩**	٥٨,٩٥٢
ربح السنة قبل مخصصات انخفاض القيمة		٢٢,٨٥١	٣١,٣٧٥
مطروحاً: مخصصات انخفاض قيمة الموجودات	٢٤	(١٧,٠١٦)	(١٤,١٢٠)
ربح السنة من العمليات المستمرة		**٥,٨٣٥**	١٧,٢٥٥
العمليات المتوقفة			
إيراد من القطاع الصناعي، صافي	٢٥	٦,١٩٠	٨,٧٠٤
إيراد موجودات محتفظ بها لغرض البيع، صافي		-	١,٣٩٢
ربح السنة		**١٢,٠٢٥**	٢٧,٣٥١
ربح /(خسارة) السنة المنسوب إلى:			
مساهمي البنك		(٥,٥٢٠)	١٤,٩٨٣
حصص غير مسيطرة		١٧,٥٤٥	١٢,٣٦٨
		١٢,٠٢٥	٢٧,٣٥١
العائد على السهم			
العائد الأساسي على السهم (سنت أمريكي)		**(٠,٢٥)**	١,٠٢
العائد المخفض على السهم (سنت أمريكي)		**(٠,٢٥)**	١,٠٢
العائد على السهم – العمليات المستمرة			
العائد الأساسي على السهم (سنت أمريكي)		**(٠,٢٩)**	٠,٧
العائد المخفض على السهم (سنت أمريكي)		**(٠,٢٩)**	٠,٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠١٥	المنسوب لمساهمي البنك				
	رأس المال	أسهم خزينة	حساب تسوية رأس المال	احتياطي قانوني	
الرصيد كما في ١ يناير					
٢٠١٥ كما هو معلن سابقاً	١,٢٥٣,٦٢٦	(٩١٢)	(٤٧٥,٥٨٢)	٦٩,٢٥١	
أثر التوحيد (إيضاح ٢ (أ))	-	-	-	٨.٩	
كما هو معدل	**١,٢٥٣,٦٢٦**	**(٩١٢)**	**(٤٧٥,٥٨٢)**	**٧٠,٠٦٠**	
ربح السنة	-	-	-	-	
تغيرات القيمة العادلة	-	-	-	-	
فروق تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-	
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	**-**	**-**	**-**	**-**	
تحويل المرابحة إلى رأس المال (إيضاح ١٨)	٢٤١,٣٦١	-	(١٨١,٣٦١)	-	
تخفيض رأس المال (إيضاح ١٨)	(٨٩٦,٩٩٢)	-	٦٧٩,٦٦٥	-	
شراء أسهم خزينة	-	(٤,٥٩٤)	-	-	
بيع أسهم خزينة	-	١,٤٥٣	-	-	
خسارة من بيع أسهم خزينة	-	-	(٣٠٢)	-	
المحول إلى بيان الدخل من بيع استثمارات	-	-	-	-	
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	-	١,٩٩٥	
تكلفة تملك أسهم مكافأة الموظفين، صافي الاستردادات	-	-	-	-	
أرباح اسهم لحصص غير مسيطرة	-	-	-	-	
إلغاء الاحتساب عند فقدان السيطرة (إيضاح ٣٣)	-	-	-	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر٢٠١٥	**٥٩٧,٩٩٥**	**(٤,٠٥٣)**	**٢٢,٤٢٠**	**٧٢,٠٥٥**	

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٠١٤ (معدلة)	المنسوب لمساهمي البنك				
	رأس المال	أسهم خزينة	حساب تسوية رأس المال	احتياطي قانوني	
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٤ كما هو معلن سابقاً	٩٧٢,٢٨١	(٩١٢)	(٢٢٩,٦٥٦)	٦٨,١٤٦	
أثر التوحيد (إيضاح ٢ (أ))	-	-	-	-	
كما هو معدل	٩٧٢,٢٨١	(٩١٢)	(٢٢٩,٦٥٦)	٦٨,١٤٦	
ربح السنة	-	-	-	-	
تغيرات القيمة العادلة	-	-	-	-	
فروق تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-	
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	-	
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	١,٩١٤	
تحويل المرابحة إلى رأس المال (إيضاح ١٨)	٤١٥,٧٢٥	-	(٢٤٥,٣٢٥)	-	
مصروفات ذات علاقة بإصدار الأسهم	-	-	(٦٠١)	-	
تخفيض رأس المال	(١٣٤,٣٨٠)	-	-	-	
تكلفة تملك أسهم مكافأة الموظفين، صافي (إيضاح ٢٢)	-	-	-	-	
الاستحواذ على شركات تابعة	-	-	-	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١,٢٥٣,٦٢٦	(٩١٢)	(٤٧٥,٥٨٢)	٧٠,٠٦٠	

	المنسوب لمساهمي البنك						
	أرباح مستبقاة/ (خسائر متراكمة)	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي أسهم المنحة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	المجموع	حصص غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	(١٦٥,٨٥١)	(٢,٣٤٥)	١,١٢٩	(٧٨٠)	٦٧٨,٥٣٦	١٨٧,١٩٤	٨٦٥,٧٣٠
	(٣٧,٧٥٧)	(٢١)	-	-	(٣٦,٩٦٩)	١٨٨,٨٩٤	١٥١,٩٢٥
	(٢٠٣,٦٠٨)	**(٢,٣٦٦)**	**١,١٢٩**	**(٧٨٠)**	**٦٤١,٥٦٧**	**٣٧٦,٠٨٨**	**١,٠١٧,٦٥٥**
	(٥,٥٢٠)	-	-	-	(٥,٥٢٠)	١٧,٥٤٥	١٢,٠٢٥
	-	(٢٠٣)	-	-	(٢٠٣)	-	(٢٠٣)
	-	-	-	(٣٠٢)	(٣٠٢)	(١١٧)	(٤١٩)
	(٥,٥٢٠)	**(٢٠٣)**	**-**	**(٣٠٢)**	**(٦,٠٢٥)**	**١٧,٤٢٨**	**١١,٤٠٣**
	-	-	-	-	٦٠,٠٠٠	-	٦٠,٠٠٠
	٢١٧,٣٢٧	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	(٤,٥٩٤)	-	(٤,٥٩٤)
	-	-	-	-	١,٤٥٣	-	١,٤٥٣
	-	-	-	-	(٣٠٢)	-	(٣٠٢)
	-	٢,٣٣٩	-	-	٢,٣٣٩	-	٢,٣٣٩
	(١,٩٩٥)	-	-	-	-	-	-
	-	-	(٢٣٦)	-	(٢٣٦)	-	(٢٣٦)
	-	-	-	-	-	(٣,٩٧٩)	(٣,٩٧٩)
	٣٧٧	-	-	١,٠٨٢	١,٤٥٩	(١٩١,٧٧٧)	(١٩٠,٣١٨)
	٦,٥٨١	**(٢٣٠)**	**٨٩٣**	**-**	**٦٩٥,٦٦١**	**١٩٧,٧٦٠**	**٨٩٣,٤٢١**

	المنسوب لمساهمي البنك					
	خسائر متراكمة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	احتياطي أسهم المنحة (إيضاح ٢٤)	المجموع	حصص غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	(٣١٠,١٨٥)	-	-	١,٢٤٢	٥٠٠,٩١٦	-	٥٠٠,٩١٦
	(٤٠,٨٧٢)	(٤٩)	-	-	(٤٠,٩٢١)	١٨٢,٥٠١	١٤١,٥٨٠
	(٣٥١,٠٥٧)	(٤٩)	-	١,٢٤٢	٤٥٩,٩٩٥	١٨٢,٥٠١	٦٤٢,٤٩٦
	١٤,٩٨٣	-	-	-	١٤,٩٨٣	١٢,٣٦٨	٢٧,٣٥١
	-	(٢,٣١٧)	-	-	(٢,٣١٧)	-	(٢,٣١٧)
	-	-	(٧٨٠)	-	(٧٨٠)	(١,٠٨٠)	(١,٨٦٠)
	١٤,٩٨٣	(٢,٣١٧)	(٧٨٠)	-	١١,٨٨٦	١١,٢٨٨	٢٣,١٧٤
	(١,٩١٤)	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	١٧٠,٤٠٠	-	١٧٠,٤٠٠
	-	-	-	-	(٦٠١)	-	(٦٠١)
	١٣٤,٣٨٠	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	(١١٣)	(١١٣)	-	(١١٣)
	-	-	-	-	-	١٨٢,٢٩٩	١٨٢,٢٩٩
	(٢٠٣,٦٠٨)	(٢,٣٦٦)	(٧٨٠)	١,١٢٩	٦٤١,٥٦٧	٣٧٦,٠٨٨	١,٠١٧,٦٥٥

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

أنشطة التشغيل	
ربح السنة	
تعديلات على:	
مخصصات انخفاض القيمة	
إيرادات من استثمارات في أوراق مالية	
أرباح موجودات محتفظ بها لغرض البيع	
حصة المجموعة من أرباح الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية	
خسارة / (ربح) صرف العملات الأجنبية	
رسوم إدارة ورسوم أخرى	
مصروفات التمويل	
إيرادات أخرى	
استهلاك وإطفاء	
إيرادات الاستثمارات المصرفية	
التغير في:	
موجودات التمويلات	
موجودات مشتراة لغرض التأجير	
موجودات أخرى	
أموال المستثمرين	
إيداعات من مؤسسات مالية وشركات أخرى وأفراد	
حسابات جارية للعملاء	
مطلوبات أخرى	
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	
الحركة في احتياطي مصرف البحرين المركزي	
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل	
أنشطة الاستثمار	
مدفوعات لشراء معدات، صافي	
مقبوضات من موجودات محتفظ بها لغرض البيع	
شراء استثمارات في أوراق مالية	
أرباح أسهم مستلمة	
مقبوضات من بيع استثمارات في أوراق مالية	
شراء عقارات تطويرية	
مدفوعات لشراء عقارات	
صافي التدفقات النقدية من شراء شركات تابعة	
أرباح أسهم مستلمة من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	
مدفوعات مقدمة لشراء استثمارات	
إلغاء احتساب شركة تابعة عند فقدان السيطرة	
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	
أنشطة التمويل	
مطلوبات التمويلات، صافي	
مصروفات تمويل مدفوعة	
مقبوضات من إصدار مرابحات قابلة للتحويل	
مقبوضات بيع أسهم خزينة، صافي	
أرباح أسهم مدفوعة (بما في ذلك حصص غير مسيطرة)	
صافي النقد من أنشطة التمويل	
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه خلال السنة	
النقد وما في حكمه في ١ يناير	
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	
يتمثل النقد وما في حكمه من:	
نقد وأرصدة لدى البنوك	
إيداعات لدى مؤسسات مالية	

	٢٠١٥	٢٠١٤ (معدلة)
	١٢,٠٢٥	٢٧,٣٥١
	١٧,٠١٦	١٤,١٢٠
	(١٢,٨٢٥)	٢,٠٣٨
	-	(١,٣٩٢)
	(٣,٠٢٥)	(٦,٥٠٥)
	١٤٧	(٥٧)
	-	٧٥
	١٦,٧٥٨	٧,١٦٣
	(١٨,٥١٥)	(٤١,٩٦٣)
	٢,٩٩٤	٦,٠١٣
	(٢٣,٨٢٢)	(١٦,١٥٢)
	(٩,٢٤٧)	(٩,٣٠٩)
	(٧٦,٧٩٣)	(١٣٩,٦٨٦)
	(٦٩,٢٨١)	(٢٨,٩٦٦)
	٢٩,٥٨٢	١٤,٥٧٧
	(١٣,٣٨٤)	(٢١,١٠٣)
	٦٣٢	(٤٦,٢٦٠)
	٦٢,٧٦٦	٩١,٠٥٠
	(٥٩,٦٥١)	(٦٨,١٩٩)
	٤٩,٣٥٧	١٢٧,٦٩٥
	(٥,٢٩٠)	(٤,٧٤٨)
	(٩١,٣٠٩)	(٨٤,٩٤٩)
	(٦٦٣)	(١٠,٩٣٢)
	-	١٤,٥٥٩
	(٢٠٨,١٤٧)	(٢٣٤,٠٢١)
	١١,٩٤٢	-
	١٤٤,٢٨٩	٢٣٠,٧١٠
	-	(١,٣٢٩)
	-	(٢١,٩٧٧)
	-	٧,٣٤١
	-	٥,٣٦٠
	-	١,٩٥٤
	(١١,٠٠٧)	-
	(٦٣,٥٨٦)	(٨,٣٣٥)
	(٣١,٠٧٣)	(٣٣,٥٦٨)
	(٨,٣٣٥)	(١٤,٢٤٣)
	٦٠,٠٠٠	١٧٠,٤٠٠
	(٣,١٤١)	-
	(١,٧٥٣)	(١٠)
	١٥,٦٩٨	١٢٢,٥٧٩
	(١٣٩,١٩٧)	٢٩,٢٩٥
	٣٣٣,٦٥٧	٣٠٤,٣٦٢
	١٩٤,٤٦٠	٣٣٣,٦٥٧
	٧٢,١١٢	٨٥,١٧٥
	١٢٢,٣٤٨	٢٤٨,٤٨٢
	١٩٤,٤٦٠	٣٣٣,٦٥٧

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥			
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	
الشركة :				
شركة مينا للعقارات (ش.م.ك.م)	١٥٠	٠,٣٥	٥٢	
صندوق البشاير	٩٣	٧,٨٩	٧٣٤	
سفانا للاستثمار (ريا ١)	٨,٣١٣	٢,٦٥	٢٢,٠٥٠	
جناين القابضة المحدودة (ريا٤)	٤٨,٠٨٢	٠,٢٥	١٢,٠٩٥	
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م (ريا ٥)	٨,١٠٠	٢,٦٥	٢١,٤٨٥	
شركة لوكاتا المحدودة (ريا٦)	٢,٦٣٣	٠,٩٤	٢,٤٧٥	
			٥٨,٨٩١	

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معدلة)	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤			
	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	
الشركة :				
شركة مينا للعقارات (ش.م.ك.م)	١٥٠	٠,٣٥	٥٣	
صندوق البشاير	٩٣	٨,٣٩	٧٨٠	
صندوق الحايرث العقاري الفرنسي	١٧	١,٣٧٩,٦٣	٢٣,٥٢٣	
سفانا للاستثمار (ريا ١)	٨,٣٢٣	٢,٦٥	٢٢,٠٧٧	
جناين القابضة المحدودة (ريا٤)	٤٨,٠٨٢	٠,٢٩	١٣,٩٦٣	
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م (ريا ٥)	٨,١٠٠	٢,٦٥	٢١,٤٨٥	
شركة لوكاتا المحدودة (ريا٦)	٢,٩٤٨	٠,٩٠	٢,٦٥٥	
			٨٤,٥٣٦	

	الحركة خلال السنة						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
	استثمارات/ سحوبات/ انخفاض في القيمة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	إعادة تقييم (بآلاف الدولارات الأمريكية)	مجمل الدخل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)
	-	-	-	-	-	-	١٥٠	٠,٣٥	٥٢
	-	(٨٨)	-	-	-	-	٩٣	٦,٩٥	٦٤٦
	-	-	-	-	-	-	٨,٣١٣	٢,٦٥	٢٢,٠٥٠
	-	٥٨	١٠,٧٣٧	-	-	(٣٤٤)	٤٨,٠٨٢	٠,٤٨	٢٢,٥٤٦
	(١١,٥٩٧)	-	-	-	-	-	٣,٧٢٨	٢,٦٥	٩,٨٨٨
	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٩٤	٢,٤٧٥
	(١١,٥٩٧)	**(٣٠)**	**١٠,٧٣٧**	**-**	**-**	**(٣٤٤)**			**٥٧,٦٥٧**

	الحركة خلال السنة						الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	استثمارات/ سحوبات/ انخفاض في القيمة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	إعادة تقييم (بآلاف الدولارات الأمريكية)	مجمل الدخل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	رسوم البنك كوكيل (بآلاف الدولارات الأمريكية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدولارات الأمريكية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	معدل سعر الوحدة (بالدولار الأمريكي)	المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)
	-	(١)	-	-	-	-	١٥٠	٠,٣٥	٥٢
	-	(٤٦)	-	-	-	-	٩٣	٧,٨٩	٧٣٤
	(٩,٣١٦)	(٢,٧٩٠)	(١١,٤١٧)	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	٨,٣١٣	٢,٦٥	٢٢,٠٥٠
	-	١٣	٥٩٩	(١,٩٧٩)	-	(٥٠١)	٤٨,٠٨٢	٠,٢٥	١٢,٠٩٥
	-	-	-	-	-	-	٨,١٠٠	٢,٦٥	٢١,٤٨٥
	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٩٤	٢,٤٧٥
	(٩,٣١٦)	(٢,٨٢٤)	(١٠,٨١٨)	(١,٩٧٩)	-	(٥٠١)			٥٨,٨٩١

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

	٢٠١٥	٢٠١٤
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية (إيضاح ٣١)	١٦٦	٢٣٨
مجموع المصادر	**١٦٦**	٢٣٨
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	٢,٥٤١	١٧٥
مجموع الاستخدامات	**٢,٥٤١**	١٧٥
عجز / (فائض) الاستخدامات على المصادر	**(٢,٣٧٥)**	٦٣
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ١ يناير	٥,٠٥٠	٤,٩٨٧
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة غير الموزع في ٣١ ديسمبر (إيضاح ١٦)	٢,٦٧٥	٥,٠٥٠
يتمثل في:		
صندوق الأعمال لاخيرية	٧٥١	٣,٠٠٦
زكاة مستحقة	١,٩٢٤	٢,٠٤٤
	٢,٦٧٥	٥,٠٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

١. النشأة والنشاط

مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب («البنك») شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين في سنة ١٩٩٩ بموجب السجل التجاري رقم ٤٤١٣٦ ويعمل كبنك استثماري اسلامي بالجملة وفقاً لترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي. ان أسهم البنك مدرجة في كل من سوق البحرين للأوارق المالية وسوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي للأوراق المالية. قام البنك خلال السنة بسحب إدراج شهادات الإيداع الدولية من سوق لندن للأوراق المالية.

تخضع أنشطة البنك لأنظمة مصرف البحرين المركزي واشراف هيئة رقابة شرعية وفقاً لدورها المنصوص عليه في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على تقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية ومعاملات استثمارية تتماشى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على نتائج البنك والشركات التابعة له («المجموعة»).

تشتمل الشركات التابعة الرئيسية التي تم توحيدها في هذه البيانات المالية على:

الاستثمار	دولة التأسيس	الشركة الأم/ المالكة	حصة الملكية الفعلية		النشاط
			٢٠١٥	٢٠١٤	
بيت التمويل الخليجي كابيتال المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب	١٠٠٪	١٠٠٪	إدارة الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
شركة سمينا للاستثمار	جزر الكايمن		-	٣٨,٨٩٪	شركة استثمارية قابضة
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين		٤٦,٩٦٥٪	٤٦,٩٦٥٪	أعمال مصرفية بالتجزئة
شركة بوابة المغرب الاستثمارية	المغرب		٣٣,٣٣٪	٣٣,٣٣٪	تطوير البنى التحتية والعقارات
كابيتال العقارية ش.م.ب	البحرين		٦٠,٠٠٪	٦٠,٠٠٪	تطوير العقارات
شركة صروح، جزر الكايمان ("صروح")	البحرين	المصرف الخليجي التجاري	١٠,٠٠٪	١٠,٠٠٪	لبناء وبيع العقارات في "أوريكس هيلز"
عقارات الخليج، جزر الكايمان ("عقارات")	البحرين		١٩,٨٠٪	١٩,٨٠٪	شراء وبيع وتأجير ممتلكات مدرة للإيراد عبر دول مجلس التعاون الخليجي

* راجع إيضاح ٢(أ)

يملك البنك شركات ذات أغراض خاصة قابضة أخرى وشركات تابعة تم إنشاؤها مكملة لأنشطة البنك وشركاته التابعة الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية من قبل المجموعة على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة:

أ) أساس الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقانون الشركات التجارية البحريني. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل الأنظمة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لايوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٥

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية سارية المفعول للسنوات المنتهية من أو بعد ١ يناير٢٠١٥، ويتوقع أن تكون ذات علاقة بأنشطة المجموعة:

معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) – التوحيد

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلات على معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣). تستعرض هذه التعديلات توضيحات وتوسع من سيناريوهات تقييم السيطرة عندما تملك المنشأة أقل من غالبية حقوق التصويت في الاستثمار. وعلى وجه الخصوص، تم تقديم مبدأ سلطة الأمر الواقع. يوضح التعديل أنه عندما تملك المؤسسة المالية الإسلامية أقل من غالبية حقوق التصويت في الاستثمار، قد توجد السيطرة من خلال:

أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين في الشركة، أو الشركة نفسها؛

ب) الحقوق الناتجة من الاتفاقات التعاقدية الأخرى؛

ج) حقوق تصويت المؤسسة المالية الإسلامية (سلطة الأمر الواقع)؛

د) حقوق تصويت محتملة؛

هـ) مزيجا مما سبق.

بالإضافة لذلك، فإن معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) لا يقدم توجيهاً محدداً لتقييم السيطرة على شركات ذات الأغراض الخاصة، حيث يقوم المستثمرين بتفويض البنك / الشركة بالنيابة عنهم. وكان البنك / الشركة يلجأ للتوجيهات ذات العلاقة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. نتيجة لتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) (التوحيد)، قامت المجموعة بتغيير سياستها المحاسبية لتحديد متى تملك السيطرة على شركات الأغراض الخاصة لتتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠). يركز نموذج السيطرة الجديد على مستوى صلاحية اتخاذ القرار على شركات الأغراض المحددة والحقوق المملوكة للآخرين وإجمالي منافع البنك / الشركة في الشركة المستثمر فيها. على وجه الخصوص، تم تقديم توجيهات موسعة لتقييم سلطة المجموعة على الاستثمار والتي ستعتبر على أنها طرف رئيسي (بشكل أساسي من أجل منفعتها الذاتية)، ومتى ستؤخذ في الاعتبار على أنها وكيل (بشكل أساسي لمنفعة مستثمريها). يتطلب من الطرف الرئيسي توحيد شركة الأغراض الخاصة، بينما ليس مطلوباً من الوكيل توحيد شركة الأغراض الخاصة.

وفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم ٢٣ المعدل، قامت المجموعة بإعادة تقييم استنتاج السيطرة على الاستثمارات بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥، كونه تاريخ التطبيق المبدئي لهذه التعديلات. نتيجة لذلك، قامت المجموعة بتغيير استنتاج السيطرة فيما يتعلق باستثماراتها التالية:

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس الالتزام (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) – التوحيد (يتبع)

الاستثمار	التصنيف السابق	أساس تغيير استنتاج السيطرة
المصرف الخليجي التجاري	شركة زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية	يملك البنك سيطرة الأمر الواقع على المصرف الخليجي التجاري. كان الاعتبار الرئيسي هو ما إذا كانت مجموعة جي اف اتش قادرة على السيطرة على نتائج التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. بعد دراسة متأنية لهذا السؤال واستنادا على الملكية المطلقة والنسبية وحضور الاجتماعات السابقة للمصرف الخليجي التجاري على مدى الأربع سنوات الماضية، فقد تم تقييم هذه السيطرة بأنها موجودة بالفعل. كما أعطي بعض الوزن لحقيقة أن حقوق التصويت المتبقية في المصرف الخليجي التجاري متفرقة على نطاق واسع، وليس هناك مؤشر على أن المساهمين الآخرين يستخدمون حقوق أصواتهم بشكل جماعي.
شركة بوابة المغرب الاستثمارية	استثمار في أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	تمثل هذه الشركة أداة استثمارية (شركة أغراض خاصة) تدار من قبل المجموعة. تملك المجموعة مصالح اقتصادية جوهرية وتباين من خلال مشاركتها في الاستثمار، وبالتالي تعتبر المجموعة طرف رئيسي يمارس سلطته لمنفعته الخاصة.
كابيتال العقارية ش.م.ب	استثمار في أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	إلى جانب المصرف الخليجي التجاري، تسيطر المجموعة الآن على أغلبية حقوق التصويت لهذه الشركة، وبالتالي فقد تم تقييمها على انها شركة تابعة.

لم تكن المجموعة سابقاً، توحد مثل هذه الاستثمارات. بالتالي، ووفقاً للأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) المعدل، قامت المجموعة بتطبيق التغيير في السياسة بأثر رجعي، وقامت بتعديل المبالغ ذات العلاقة وكأن لو أن الاستثمار كان يتم توحيده دائماً من تاريخ حصول المجموعة على سلطة السيطرة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) اساس الالتزام (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) – التوحيد (يتبع)

ملخص المنهج الانتقالي:
عند تغير استنتاج التوحيد لأحد الاستثمارات التي لم يتم توحيدها سابقاً، فإن تعديل أرقام المقارنة يكون مقصوراً على أول فترة سابقة معروضة. تم تطبيق الخطوات التالية:

أ) إذا كان الاستثمار الخاص موضوع التوحيد هو شركة، يجب على البنك/ الشركة تطبيق محاسبة الاستحواذ بتاريخ الحصول على السيطرة (وفقاً لمعيار المحاسبة المالي المعدل رقم (٢٣) عند توحيد الاستثمار لأول مرة عند الانتقال؛

ب) قيم محاسبة الاستحواذ للموجودات والمطلوبات والحصص غير المسيطرة يجب ترحيلها إلى بداية السنة التي تسبق سنة التطبيق مباشرة؛

ج) الفرق بين القيم التي تم تحديدها في الخطوة (ب) أعلاه، والقيمة الدفترية للاستثمار تحتسب في حقوق الملكية في بداية السنة السابقة مباشرة.

إذا كانت الخطوة (أ) أعلاه غير عملية، يجب أن يكون تاريخ الاستحواذ بداية الفترة الأقرب والممكنة لمحاسبة الاستحواذ، والذي يمكن أن يكون تاريخ الفترة الحالية للتطبيق المبدئي للتعديلات.

بما أن جميع الاستثمارات الجديدة التي تم توحيدها (ما عدا شركة بوابة المغرب الاستثمارية) قد تم تأسيسها والسيطرة عليها من قبل المجموعة منذ البداية، لم يتم عمل تسويات الاستحواذ على قيم الموجودات والمطلوبات المعلنة. التغيرات في حصص الشركات التابعة والتي لم ينتج عنها فقدان السيطرة، تم احتسابها كمعاملات حقوق ملكية.

في حالة المصرف الخليجي التجاري وكابيتال العقارية وعقارات وصروح، تم التطبيق بأثر رجعي كما لو أن الاستثمار تم توحيده منذ تاريخ الاستحواذ الأصلي، وأجريت جميع التسويات في أقرب فترة قابلة للمقارنة (أي ١ يناير ٢٠١٤). وفي حالة شركة بوابة المغرب الاستثمارية، اعتبر التطبيق بأثر رجعي غير عملي، وعليه تم إعتبار محاسبة الاستحواذ والتوحيد منذ بداية الفترة المالية الحالية (١ يناير ٢٠١٥)، مع احتساب التعديلات المرحلة ذات الصلة في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس الالتزام (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٢٣) – التوحيد (يتبع)

أثر التغييرات على السياسة المحاسبية

بيان المركز المالي الموحد المختصر (١ يناير ٢٠١٤)	كما كانت معلنة سابقاً	أثر التوحيد	المعدلة
الموجودات			
النقد وأرصدة البنوك	٢١,٨٤٧	٨٢,٠٣٨	١٠٣,٨٨٥
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٢٢٠,٤١٠	٢٢٠,٤١٠
موجودات التمويلات	-	٦٤٤,٨١٠	٦٤٤,٨١٠
استثمارات في أوراق مالية	١٩٦,١٤١	٢٤٣,٧٠٤	٤٣٩,٨٤٥
موجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٨٥,٠٤٢	٨٥,٠٤٢
عقارات استثمارية	٢٥٩,٤٠٤	٣٢,٠٢٥	٢٩١,٤٢٩
عقارات تطويرية	-	٣٥,٢٦٩	٣٥,٢٦٩
شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢٠٩,٧٣٩	(١٣٣,٨٣٤)	٧٥,٩٠٥
ممتلكات وآلات ومعدات	٢٩٩	٢٢,٢٥٢	٢٢,٥٥١
موجودات أخرى	١٧٢,٦٦٩	٧٢,٣٤١	٢٤٥,٠١٠
مجموع الموجودات	٨٨٣,٩٢٣	١,٣٠٥,٩٢٧	٢,١٨٩,٨٥٠

بيان المركز المالي الموحد المختصر (١ يناير ٢٠١٤)			
المطلوبات			
أموال المستثمرين	١٩,١٦٦	١,٤٤٦	٢٠,٦١٢
إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات أخرى وأفراد	٩٣,٥١١	٣٢٨,٥٢٠	٤٢٢,٠٣١
حسابات جارية للعملاء	-	٣١,٧٣٢	٣١,٧٣٢
مطلوبات أخرى	٦٠,٤٠٨	٣٤,٥٢٥	٩٤,٩٣٣
مجموع المطلوبات	٣٨٠,٨٥٢	٣٩٦,٢٢٣	٧٧٧,٠٧٥
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	٢,١٥٥	٧٦٩,١٧٩	٧٧١,٣٣٤
حقوق الملكية			
خسائر متراكمة	(٣١٠,١٨٥)	(٤٠,٨٧٢)	(٣٥١,٠٥٧)
احتياطي القيمة العادلة	-	(٤٩)	(٤٩)
حصص غير مسيطرة	-	١٨٢,٥٠١	١٨٢,٥٠١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس الالتزام (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

أثر التغييرات على السياسة المحاسبية (يتبع)
بآلاف الدولارات الأمريكية

بيان المركز المالي الموحد المختصر – ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	كما كانت معلنة سابقاً	أثر التوحيد	المعدلة
الموجودات			
النقد وأرصدة البنوك	٤٦,١٤٧	٨٣,٧٩١	١٢٩,٩٣٨
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٥,٧٥٣	٢٠٢,٧٢٩	٢٤٨,٤٨٢
موجودات التمويلات	-	٧٨٢,٦٢٨	٧٨٢,٦٢٨
إستثمارات في أوراق مالية	٢٤٨,٤١٨	٢٣٤,١٧٨	٤٨٢,٥٩٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير	-	١١٤,٠٠٨	١١٤,٠٠٨
عقارات استثمارية	٢٥٩,٤٠٤	٥٤,٢٣١	٣١٣,٦٣٥
عقارات تطويرية	٤٥,٥٠١	٨٥,٨١٦	١٣١,٣١٧
شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٥٨,٨٠٤	(١٣٧,٦٣١)	٢١,١٧٣
موجودات غير ملموسة	١٢٥,١٧٦	-	١٢٥,١٧٦
ممتلكات وآلات ومعدات	١٤١,٣٠١	٢٥,٠٧٤	١٦٦,٣٧٥
موجودات أخرى	٢٣٤,٦٠٣	٣٢,٣١١	٢٦٦,٩١٤
مجموع الموجودات	١,٣٠٥,١٠٧	١,٤٧٧,١٣٥	٢,٧٨٢,٢٤٢
المطلوبات			
أموال المستثمرين	١٤,٨٨٥	٣,٧٩٠	١٨,٦٧٥
إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات أخرى وأفراد	٩٠,١٤٥	٢٤٩,٣١٣	٣٣٩,٤٥٨
حسابات جارية للعملاء	-	١١١,٦٨٤	١١١,٦٨٤
مطلوبات التمويلات	٢٣١,١٢٤	١٨,٢١٦	٢٤٩,٣٤٠
مطلوبات أخرى	١٠١,٥٦٠	٤٨,٣١٢	١٤٩,٨٧٢
مجموع المطلوبات	٤٣٧,٧١٤	٤٣١,٣١٥	٨٦٩,٠٢٩
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	١,٦٦٣	٨٩٣,٨٩٥	٨٩٥,٥٥٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس الالتزام (يتبع)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول للسنوات من ١ يناير ٢٠١٥ (يتبع)

أثر التغييرات على السياسة المحاسبية (يتبع)
بآلاف الدولارات الأمريكية

بيان الدخل الموحد المختصر للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤	كما كانت معلنة سابقاً	أثر التوحيد	المعدلة
رسوم إدارة ورسوم أخرى	١,٠٤٥	٥,٨٧٠	٦,٩١٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٨٦	١,١٩١	١,٤٧٧
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٥٩,٤٧٨	٥٩,٤٧٨
إيراد من استثمارات في أوراق مالية، صافي	(٥,٧٩٥)	٣,٧٥٧	(٢,٠٣٨)
حصة المجموعة من أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٠,٣٦٣	(٣,٨٥٨)	٦,٥٠٥
إيرادات أخرى	٤٣,٦٠٠	٢,٧٣٢	٤٦,٣٣٢
عوائد حاملي حسابات الاستثمار	-	٢٣,١٣٥	٢٣,١٣٥
مصروفات تمويلية	١٣,٠٣٢	٨,٣٨٤	٢١,٤١٦
تكاليف الموظفين	١١,٤٩٨	١٦,٤٠١	٢٧,٨٩٩
مصروفات تشغيلية أخرى	١٧,٤٦٣	٩,٠٣٨	٢٦,٥٠١
ربح السنة	١٧,٠٣٤	١٠,٣١٧	٢٧,٣٥١

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد للفترات السنوية المبتدئة من أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ ويتوقع أن تكون ذات أهمية للمجموعة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ - «الحسابات الإستثمارية»

لقد تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٧ («الحسابات الإستثمارية») في ديسمبر ٢٠١٤ ليحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ٥ («الإفصاحات المتعلقة بأسس توزيع الربح بين حقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار») ومعيار المحاسبة المالية رقم ٦ («حقوق أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها»). سيتم تفعيل هذا المعيار للفترات المالية المبتدئة في ١ يناير ٢٠١٦. من المتوقع عند تطبيق هذا المعيار زيادة الإفصاحات المتعلقة بحقوق ملكية حقوق الإستثمار، ولا يتوقع أن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

ب) أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض الاستثمارات في الأوراق المالية حيث تم احتسابها على أساس القيمة العادلة. تعرض المجموعة بيان الدخل الموحد عن طريق فصل القطاع المصرفي والقطاع الصناعي. لكل قطاع، تقوم المجموعة بتصنيف مصروفاتها في بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة طبيعة المصروف. البيانات المالية الموحدة معروضة بالدولار الأمريكي والتي تمثل العملة الوظيفية لمعاملات للمجموعة. تم تقريب جميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي إلى أقرب ألف، فيما عدا المشار إليه خلاف ذلك في البيانات المالية الموحدة.

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة اجتهاداً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة تعرض الوضع المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من الاجتهاد أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٣).

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) أساس التوحيد

١) توحيد الأعمال

يتم احتساب توحيد الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ وبتاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي انتقلت فيه السيطرة إلى المجموعة. السيطرة هي سلطة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. عند تقييم السيطرة، تأخذ المجموعة بالاعتبار حقوق التصويت المحتملة والتي يمكن ممارستها حالياً.

تقوم المجموعة بقياس الشهرة بتاريخ الاستحواذ كما يلي:

- القيمة العادلة للمقابل المحول، زائداً:
- المبلغ المحتسب للحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة، زائداً:
- إذا تحقق توحيد الأعمال على مراحل، القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية الموجودة سابقاً في الشركة المشتراة، مطروحاً:
- صافي المبلغ المحتسب (في العادة القيمة العادلة) للموجودات القابلة للتحديد المشتراة، والمطلوبات القابلة للتحديد التي اخذتها المجموعة على عاتقها.

عندما يكون الفائض سالباً، يتم مباشرة احتساب ربح صفقة الشراء في بيان الدخل الموحد.

المقابل المحول لا يشمل المبالغ المتعلقة بسداد أي علاقة سابقة. يتم عادة احتساب هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

تكاليف المعاملات، عدا تلك المتعلقة بإصدار أدوات دين أو حقوق ملكية، والتي تتكبدها المجموعة في توحيد الأعمال، يتم احتسابها كمصروفات عند تكبدها.

يتم قياس أي التزام طارئ بالقيمة العادلة في تاريخ الشراء. إذا تم تصنيف هذا الالتزام كحقوق ملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه، ويتم احتساب السداد ضمن حقوق الملكية. ويتم احتساب أي تغيرات لاحقة في القيمة العادلة للالتزام الطارئ في بيان الدخل الموحد.

٢) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان تلك السيطرة.

٣) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المشتراة القابلة للتحديد في تاريخ الشراء.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) أساس التوحيد (يتبع)

٤) الشركات ذات الأغراض الخاصة

تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للبنك سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك البنك غالبية حقوق التصويت في الإستثمار.

إن الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات أنشأت لتحقيق هدف دقيق ومحدد جيداً، كتورق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة اقتراض أو استثمار معين. يتم توحيد بيانات الشركة ذات الأغراض الخاصة ، بناءً على تقييم جوهر علاقتها مع المجموعة ومخاطر ومنافع الشركة ذات الأغراض الخاصة، إذا استنتجت المجموعة أنها تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة لا يعاد قياسها في حالة عدم وجود أي تغيرات على هيكل أو شروط الشركة ذات الأغراض الخاصة، أو معاملات إضافية بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة. وفي حالة إتخاذ المجموعة قرارات اختيارية، كإقراض مبالغ تفوق تسهيلات السيولة الحالية أو تمديد الشروط لحد أكثر من الشروط الأصلية، تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

تقوم المجموعة بصفتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. يتضمن إيضاح رقم ٢٧ معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

٥) فقد السيطرة

عند فقدان السيطرة، تقوم المجموعة بإلغاء احتساب موجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة، ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات العلاقة بالشركة التابعة. يتم احتساب أي فائض أو عجز ينتج عن فقدان السيطرة في بيان الدخل الموحد. إذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، يتم قياس تلك الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم قياس هذه الحصة كاستثمار محتسب بطريقة حقوق الملكية، أو وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة لاستثمارات الأوراق المالية ، وذلك اعتماداً على مستوى السيطرة المحتفظ بها.

٦) الاستثمارات في الشركات الزميلة (الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية)

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. يكون للمجموعة تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما تمتلك المجموعة نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

عند احتساب استثمار في شركة زميلة مبدئياً، تقوم المجموعة باختيار السياسة المحاسبية إما باحتساب الاستثمار بطريقة حقوق الملكية أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تستغل المجموعة الإعفاء الموجود في معيار المحاسبة المالي رقم ٢٤ – الاستثمار في الشركات الزميلة، على اعتبار أنها مؤسسة ذات رأسمال مخاطر وتقوم بتصنيف بعض استثماراتها في الشركة الزميلة «كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». يتم إدارة، وتقييم، وإعداد تقارير داخلية عن هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة (راجع إيضاح ٢ (و)).

إذا تم اختيار طريقة حقوق الملكية لاحتساب الاستثمار في شركة زميلة، يتم احتساب الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، ويتم زيادة أو خفض القيمة الدفترية لاحتساب نصيب المستثمر من ربح أو خسارة الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناتجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة. يتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية لاحتساب الاستثمار في شركة زميلة عندما يتم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به لغرض البيع (إيضاح ٢ ز).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ج) أساس التوحيد (يتبع)

٧) معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة وأي إيرادات أو مصروفات غير محققة (ما عدا أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية) والناتجة عن عمليات مع الشركات التابعة للمجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم أيضاً استبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات بين المجموعة مع الشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية إلى حد نصيب المجموعة من هذه الشركات. كما يتم أيضاً استبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة نفسها فقط لحد أن لا يكون هناك دلائل انخفاض في القيمة. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة الملكية عند الضرورة، للتأكد من توافقها مع تلك التي تطبقها المجموعة.

د) معاملات بالعملة الأجنبية

١) العملة المستعملة في انجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة باستخدام العملة الاقتصادية الرئيسية للبيئة التي يعمل فيها هذا البنك (عملة التعامل). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهي العملة المستعملة من قبل المجموعة في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

٢) المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي في بيان الدخل. تدرج فروقات تحويل البنود غير النقدية المحتسبة بالقيمة العادلة للموجودات المالية، كبعض أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

٣) شركات المجموعة الأخرى

ان العملات الأخرى المستعملة من قبل شركات المجموعة في معاملاتها إما الدولار الأمريكي أو عملات أخرى مرتبطة فعلياً بالدولار الأمريكي. وعليه لم تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة معاملات تختلف عن العملة المستعملة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

٤) العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الخارجية، بما في ذلك الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناتجة من الاستحواذ إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل إيرادات ومصروفات العمليات الخارجية إلى الدولارالأمريكي بسعر الصرف السائد في تاريخ تلك المعاملات.

يتم تجميع فروقات تحويل العملات الأجنبية في احتياطي العملات الأجنبية.

عندما يتم بيع العمليات الجنبية في مجملها، بحيث يتم فقدان السيطرة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى بيان الدخل الموحد كجزء من ربح أو خسارة البيع.

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

هـ) مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط عندما يوجد حق قانوني قابل للتنفيذ لاجراء مقاصة للمبالغ المعترف بها وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تسمح بذلك. أو من الأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة.

و) الاستثمارات في الأوراق المالية

تصنف المجموعة الاستثمارات في الأوراق المالية والتي تتضمن أدوات دين وحقوق الملكية، ما عدا الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة الملكية (راجع إيضاح ٢-ج (٢ و ٦)).

١) التصنيف

تصنف المجموعة استثمارات الأوراق المالية إما كأدوات دين أو أدوات حقوق ملكية.

أدوات الدين:

هي استثمارات ذات دفعات أرباح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة. تصنف الاستثمارات في أدوات الدين تصنف ضمن الفئات التالية:

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي استثمارات إما لا يتم إدارتها على أساس العوائد التعاقدية أو المصنفة عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، لتجنب أي عدم تطابق ممكن أن ينتج عند قياس الموجودات أو المطلوبات، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها بأسس مختلفة. حالياً، لا تملك المجموعة أي استثمارات ضمن هذه الفئة.

بالتكلفة المطفأة

هي استثمارات أدوات الدين غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدارتها على أساس العائد التعاقدي.

أدوات حقوق الملكية:

أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك مصلحة في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. تصنف استثمارات أدوات حقوق الملكية ضمن الفئات التالية:

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

و) الاستثمارات في الأوراق المالية (يتبع)

١) التصنيف (يتبع)

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

استثمارات أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تشمل استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاحتساب المبدئي.

تصنف الاستثمارات كاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو تم إصدارها بشكل رئيسي بغرض الحصول على أرباح ناتجة من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش المتداولين أو جزء من محفظة استثمارية، ويوجد لها دليل على نمط فعلي حديث لتحقيق أرباح على المدى القصير، يتم تصنيفها أيضاً كاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة. لا يوجد لدى المجموعة أية استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

عند الاحتساب المبدئي، يمكن تصنيف أدوات حقوق الملكية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل فقط إذا كانت الاستثمارات تدار ويتم تقييم أداؤها داخلياً من قبل الإدارة على أساس القيمة العادلة. تشمل هذه حالياً بعض الاستثمارات في أسهم شركات خاصة، وصناديق.

بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية، عدا تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تصنف بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، وتشمل على استثمارات في بعض الأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة.

٢) الاحتساب وإلغاء الاحتساب

يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملة التي يمكن نسبها مباشرة لعملية الشراء أو الاصدار، بالنسبة لأي بند لا يظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بعد التسجيل المبدئي يتم لاحقاً إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. تحتسب أرباح / (خسائر) القيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار قسمة الأجزاء ذات العلاقة بحقوق الملكية للمساهمين وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية التي لا يوجد لها أسعار سوق مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لاحتساب قيمة عادلة موثوقة بشكل مستمر، فإنها تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

و) الاستثمارات في الأوراق المالية (يتبع)

٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية. كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تقييم أخرى ذات مناهج اقتصادية مقبولة لتسعير الأدوات المالية.

ز) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

ح) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) والتي تتكون من موجودات الإيجار التمويلية، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد المقدرة. تُحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) على بيان الدخل الموحد.

ط) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية

تشتمل هذه الودائع على مبالغ مودعة أو مستلمة وفق عقود مطابقة للشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع عادة قصيرة الأجل وتظهر بالتكلفة المطفأة.

ي) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد وأرصدة لدى البنوك وموجودات مالية قصيرة الأجل عالية السيولة (ودائع لدى مؤسسات مالية) تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل. النقد وما في حكمه لا يشمل أرصدة البنوك المقيدة وغير المتوفرة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ك) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي عبارة عن قطع أراضي. الاستثمارات العقارية هي عقارات محتفظ بها بغرض التأجير، أو ارتفاع قيمتها، أو كلاهما، ولكن ليس لغرض البيع في سياق الاعمال الاعتيادية، أو لاستخدام المجموعة لتقديم خدماتها أو لأغراض إدارية. ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. لاحقاً للاحتساب المبدئي، تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم (حينما ينطبق ذلك)، ومخصصات انخفاض القيمة المتراكمة (إن وجدت).

يتم نقل العقارات إلى الاستثمارات العقارية عندما يكون هناك تغير في الاستخدام، يدل عليه: (١) نهاية إشغاله من قبل المالك، لتحويله من عقار يشغله المالك إلى استثمار عقاري (٢) بداية الإجارة التشغيلية لطرف آخر، لتحويله من عقارات للتطوير إلى استثمارات عقارية.

بالإضافة لذلك، يتم تحويل الاستثمارات العقارية إلى عقارات للتطوير عندما يكون هناك تغير في الاستخدام، يدل عليه: (١) بداية الاستخدام الذاتي، لتحويله من الاستثمارات العقارية إلى عقار يشغله المالك (٢) بداية التطوير بهدف البيع، لتحويله من استثمارات عقارية إلى عقارات للتطوير.

يتم إلغاء احتساب الاستثمارات العقارية عند بيعها، أو عند سحبها من الاستعمال بشكل دائم ولا يتوقع أن يكون هناك أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. أي ربح أو خسارة ناتج من إلغاء احتساب الاستثمارات العقارية (محتسبة كالفرق بين صافي عائد البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم تضمينه في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاحتساب.

ل) عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل عقارات محتفظ بها لغرض البيع أو التطوير والبيع في سياق العمل الطبيعي. يتم احتساب عقارات للتطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل.

م) الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت. التكلفة تشمل جميع التكاليف المتعلقة باستبدال أي جزء من الممتلكات والآلات والمعدات، وتكاليف الاقتراض لتقديرات الإنشاءات طويلة الأمد، إذا تم استيفاء معايير الاحتساب. يتم احتساب جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم إحتساب الإستهلاك لتكلفة الممتلكات والآلات والمعدات على أساس القسط الثابت بموجب معدلات سنوية والهدف منها إستهلاك تكلفة الموجودات، ناقصاً القيمة المقدرة لبيعها في نهاية عمرها الإنتاجي، ويتم احتسابه عادة في بيان الدخل الموحد.

العمر الإنتاجي لممتلكات والآلات والمعدات للأعمال الصناعية هي كما يلي :

مباني وبنى تحتية مؤجرة	١٥-٣٠ سنة
مصانع ومكائن	٨ - ٤٠ سنوات
أدوات ومعدات	٣ سنوات
الحاسبات الإلكترونية	٣- ٥ سنوات
الأثاث والتركيبات	٥- ٨ سنوات
السيارات	٤- ٥ سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لانخفاض القيمة عندما يكون هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم القدرة على استرداد القيمة الدفترية. إن وجدت مثل هذه المؤشرات، وإذا كانت القيمة الدفترية تفوق القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة القابلة للاسترداد، كونها القيمة الأعلى بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

م) الممتلكات والآلات والمعدات (يتبع)

يتم إلغاء احتساب أي جزء من الممتلكات والآلات والمعدات عند بيعها، أو حينما لا يتوقع أن يكون هناك أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها. يتم احتساب أي ربح أو خسارة من الغاء الاحتساب في بيان الدخل الموحد في سنة إلغاء الاحتساب.

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً، في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

ن) موجودات غير ملموسة

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المشتراة بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من خلال عملية إندماج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسملة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد المختصر في الفترة التي يتم تكبدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على فترة ١ . سنوات، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة. تحتسب التغيرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة، ولكن يتم فحصها سنوياً لانخفاض القيمة، إما بصورة فردية أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد. يتم مراجعة تقييم الأعمار غير المحددة سنوياً لتحديد ما إذا كان لا يزال من الممكن دعم الأعمار غير المحددة. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإنه يتم تغيير الأعمار من غير محددة إلى محددة على أساس مستقبلي. تتكون الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة من رخصة إنشاء وتشغيل مصنع للأسمنت في مملكة البحرين.

يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفرق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

س) المخزون

يظهر المخزون (عدا عقارات للتطوير) بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما اقل. تحتسب التكلفة على أساس متوسط سعر التكلفة. في حالة المخزون المصنّع والأعمال قيد التنفيذ، فإن التكلفة تشمل حصة مناسبة من مصروفات الإنتاج بناء على سعة التشغيل الاعتيادية.

صافي القيمة الممكن تحقيقها هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الإنجاز والتكاليف المقدرة الضرورية لإتمام البيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ع) إنخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة بعمل تقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة أصل مالي محدد. الأدلة على الانخفاض في قيمة الموجودات المالية يمكن أن تشمل عجز أو تأخير المقترضين في السداد، أو إعادة هيكلة القرض أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة، بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى، مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، إنتهاء سوق نشط لأحد أنواع الأوراق المالية، أو أي معلومات تتعلق بمجموعة من الموجودات ، كتغيرات سلبية في وضع دفعات المقترضين أو المصدر، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة.

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تتمثل خسائر انخفاض الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة في الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة المخصومة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل الموحد وتسجل في المقابل في مخصص الانخفاض. عندما يتسبب حدث وقع لاحقاً بخفض قيمة الخسائر، يتم عكس خسائر الانخفاض في بيان الدخل الموحد.

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة أدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم الأخذ في الاعتبار وجود انخفاض جوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الموجودات وبالتالي احتساب خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل لاستثمارات أدوات حقوق الملكية، فإن خسارة إعادة القياس غير المحققة يتم تحويلها من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل لاستثمارات أسهم حقوق الملكية يتم عكسها مباشرة في حقوق الملكية.

في حالة أدوات حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة وفي غياب قيمة عادلة موثوقة، تقوم المجموعة بعمل تقييم لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والاقتصادية الأخرى. يحتسب الانخفاض في قيمة الاستثمارات إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة أقل من تكلفة الاستثمار. تحمل جميع خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل الموحد ولا يمكن عكسها لاحقاً.

الموجودات الأخرى غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة أو الوحدات المولدة للنقد، عدا الموجودات المالية، في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتحديد دلائل إنخفاض في القيمة. الوحدة المولدة للنقد هي أصغر مجموعة موجودات معرفة تولد تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن بقية موجودات المجموعة. إذا وجد مثل هذا الدليل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها من هذه الموجودات.القيمة المتوقع استرجاعها للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع، أيهما أكبر. وتحتسب الخسائر المترتبة من الإنخفاض إذا فاقت القيمة الدفترية لأي موجود أو الوحدة المولدة للنقد القيمة المتوقع استرجاعها. وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل الموحد. يتم عكس الخسارة فقط عند وجود دليل بعدم استمرار وجود إنخفاض في قيمة الموجود وهناك تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة المتوقع استرجاعها للأصل. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة بشكل منفصل ويتم مراجعتها سنوياً، لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض القيمة، وتسجل بالتكلفة مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للشهرة المحتسبة بشكل منفصل.

ف) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ص) مطلوبات التمويلات

مطلوبات التمويلات تمثل تسهيلات من مؤسسات مالية، وتمويلات عن طريق إصدار صكوك. يتم مبدئيا قياس مطلوبات التمويلات بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. تحتسب تكاليف التمويل، وأرباح الأسهم، والخسائر ذات العلاقة بمطلوبات التمويلات في بيان الدخل الموحد كمصروفات التمويل. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها. عند إطفاء أي من مطلوبات التمويلات من خلال إصدار الأسهم الاعتيادية للبنك، تحتسب المجموعة الفرق بين مبلغ القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والقيمة العادلة للأسهم الصادرة في بيان الدخل الموحد.

تشمل مطلوبات التمويلات على أدوات مالية مركبة في هيئة «مرابحات قابلة للتحويل» تصدرها المجموعة، ويمكن تحويلها لأسهم رأس المال كخيار لمالكها. يحتسب عنصر الالتزام للأداة المالية المركبة مبدئياً بالقيمة العادلة لالتزام مشابه لا يملك خيار التحويل لأسهم.

يحتسب عنصر الملكية مبدئياً كالفرق بين القيمة العادلة للأداة المالية المركبة ككل والقيمة العادلة لعنصر الالتزام. يتم احتساب مصروفات المعاملات التي يمكن نسبها مباشرة لعنصري الالتزام والملكية بالتناسب لقيمتهما الدفترية المبدئية.

يتم قياس عنصر الالتزام للمرابحة القابلة للتحويل بالقيمة المطفأة بعد الاحتساب المبدئي باستخدام طريق معدل الفائدة الفعلي. لا يتم لاحقاً إعادة قياس عنصر الملكية للأداة المالية المركبة.

ق) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل. أصدرت المجموعة ضمانات مالية لدعم مشاريع التطوير الخاصة بها (راجع إيضاح ٣٨ للتفاصيل).

ر) أرباح الأسهم ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم إحتساب أرباح الأسهم المقترح توزيعها على المساهمين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ش) رأس المال والاحتياطيات

تصنف المجموعة أدوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. تتكون أدوات حقوق الملكية للمجموعة من أسهم عادية، وعنصر الملكية للمدفوعات على أساس الأسهم، وأدوات قابلة للتحويل. تطرح التكاليف الإضافية التي يمكن نسبها مباشرة لإصدار أدوات حقوق الملكية من القياس المبدئي لأدوات حقوق الملكية.

أسهم الخزينة

يحتسب المبلغ المدفوع لشراء أسهم الخزينة في حقوق الملكية، بما في ذلك جميع المصروفات المباشرة المتكبدة التي يمكن نسبها إلى عملية الشراء. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يحتسب ربح أو خسارة في بيان الدخل عن بيع أسهم الخزينة.

الاحتياطي القانوني

بموجب متطلبات الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل ١٠٪ من صافي الربح السنوي إلى احتياطي قانوني والذي لا يتم توزيعه إلا في حالة تصفية البنك. يجوز إيقاف هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. يتم تحويل هذا المخصصات للاحتياطي القانوني عند موافقة المساهمون عليها.

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ش) رأس المال والاحتياطيات (يتبع)

حساب تسوية رأس المال

يمثل هذا الحساب الفرق بين القيمة الإسمية وسعر التحويل الفعلي عند إصدار السندات القابلة للتحويل، ومصروفات إصدار الأسهم ذات العلاقة (راجع إيضاح رقم (١٩) للتفاصيل).

ت) حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات إستثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار المجموعة بإستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الإستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الإستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات، وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار.

تظهر حسابات الإستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الإستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الإستثمارات. إحتياطي مخاطر الإستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الإستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الإستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار.

حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الإستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير إستثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم إستثمار أموال حسابات الإستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

خ) موجودات محتفظ بها لغرض البيع وعمليات متوقفة

١) التصنيف

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات التصرف كمحتفظ بها بغرض البيع إذا كان يتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال معاملة بيع، بدلا من الاستعمال المستمر خلال ١٢ شهراً. مجموعة التصرف هي مجموعة من الموجودات سيتم التصرف بها من خلال البيع أو أي طريقة أخرى، وذلك كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة مع هذه الموجودات والتي سيتم تحويلها في المعاملة. إن الشركة التابعة التي يتم شراؤها بغرض إعادة البيع يتم احتسابها مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع ويتم تصنيفها كمجموعة تصرف محتفظ بها بغرض البيع، ويتم عرض إيرادات ومصروفات عملياتها كجزء من العمليات المتوقفة. وفي حالة عدم استيفاء شرط التصنيف كمحتفظ بها بغرض البيع، تقوم المجموعة بالتوقف عن تصنيف الأصل (أو مجموعة التصرف) كمحتفظ بها بغرض البيع، ويتم قياس الأصل بالقيمة الدفترية (أو مجموعة التصرف) قبل تصنيفه كمحتفظ به بغرض البيع، معدل لأي استهلاك، أو إطفاء، أو تسويات الاحتساب بطريقة حقوق الملكية، أو إعادة تقييم سيتم احتسابها لو لم يتم احتساب الأصل (أو مجموعة التصرف) كمحتفظ بها بغرض البيع، والقيمة القابلة للاسترداد بتاريخ القرار اللاحق لعدم البيع، أيهما أقل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

خ) موجودات محتفظ بها لغرض البيع وعمليات متوقفة (يتبع)

٢) القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات التصرف المصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع، عدا الأدوات المالية، بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع، أيهما أقل. يستمر قياس الأدوات المالية والتي هي موجودات غير متداولة والغير محتفظ بها بغرض البيع وفقاً لسياساتها المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية كمحتفظ بها بغرض البيع، يتم التوقف عن احتسابها بطريقة حقوق الملكية وقت تصنيفها كمحتفظ بها بغرض البيع.

عند نشوء أية خسائر في قيمة الموجودات لمجموعات التصرف يتم تخصيصها أولاً للشهرة ومن ثم بقية الموجودات والمطلوبات بنسبة وتناسب. ولا يتم تخصيص الخسائر إلى الموجودات المالية والاستثمار في العقار والمقيم بالقيمة العادلة حيث يتم الاستمرار في قياسه وفقاً للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة.

يتم احتساب خسائر انخفاض قيمة الموجودات عند التصنيف المبدئي كمحتفظ بها بغرض البيع والأرباح والخسائر اللاحقة لإعادة القياس في بيان الدخل الموحد. لا يتم احتساب أية أرباح تفوق خسائر إنخفاض قيمة الموجودات المتراكمة.

٣) العمليات المتوقفة

العمليات المتوقفة هي جزء من عمليات المجموعة، بحيث يمكن التفريق بين عملياتها وتدفقاتها النقدية عن باقي العمليات والتدفقات النقدية للمجموعة والتي هي:

- تمثل عملاً منفصلاً رئيسياً، أو منطقة جغرافية للعمليات.
- جزء من خطة تنسيقية واحدة للتخلص من عمل منفصل رئيسي، أو منطقة جغرافية للعمليات.
- هي شركة تابعة تم شراؤها بشكل خاص لغرض إعادة البيع.

ان التصنيف كعمليات متوقفة يحدد عند التخلص أو عند إنطباق معايير تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، إذا كان سابقاً لذلك. عند تصنيف العمليات كعمليات متوقفة، يتم عرض أرقام المقارنة في بيان الدخل الموحد كما لو كانت العمليات متوقفة منذ بداية سنة المقارنة.

ذ) إحتساب الإيراد

يتم احتساب الإيراد إلى حد إذا كان من الممكن تدفق منافع اقتصادية للمجموعة، وأنه بالإمكان قياس الإيراد بصورة موثوقة. يتم احتساب الإيراد الذي تكتسبه المجموعة وأرباح / خسائر الموجودات على الأساس التالي:

القطاع المصرفي

يتم إحتساب رسوم الإدارة ورسوم أخرى عند اكتسابها وعند تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم احتساب إيراد ودائع لدى/ من مؤسسات مالية على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد باستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب إيراد أرباح الأسهم من أوراق مالية استثمارية عند التأكد من وجود حق الاستلام، وهو عادة تاريخ الفصل لاستلام الأرباح بالنسبة للأسهم.

يتم احتساب أرباح / (خسائر) القيمة العادلة من أوراق مالية استثمارية (أرباح أو خسائر غير محققة) بكل تاريخ قياس وفقاً للسياسة المحاسبية لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (راجع إيضاح ٢ (و)).

يتم احتساب أرباح بيع الأوراق المالية الاستثمارية (أرباح محققة) بتاريخ المتاجرة وفي وقت إلغاء احتساب الأوراق المالية الاستثمارية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية بتاريخ المتاجرة، والمقابل المستلم أو المستحق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ذ) إحتساب الإيراد (يتبع)

يتم احتساب إيرادات / مصروفات التمويل باستخدام طريقة التكلفة المطفأة باستخدام معدل الربح الفعلي للأصل / الالتزام المالي.

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

يتم إحتساب إيراد عقود المرابحات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح أو خسائر البنك المتعلقة بمعاملات عقود المشاركة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في عقد المشاركة.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب إيراد من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الودائع بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

ض) إيرادات الأعمال الصناعية

تمثل إيرادات الأعمال الصناعية مبيعات منتجات الاسمنت والألمنيوم. يتم احتساب إيرادات بيع البضائع عندما يتم نقل اهم مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية إلى الزبون (عند استلام الزبون للبضائع)، وعندما يكون استرداد المبلغ محتملاً، وعندما يكون من الممكن تقدير التكاليف ذات العلاقة والعوائد المحتملة للبضائع بصورة معتمدة، وليس هناك أي تدخل مستمر للإدارة على البضائع، ومن الممكن قياس مبلغ الإيراد بصورة موثوقة. يحتسب الإيراد صافي الإرجاعات، والخصومات التجارية وخصومات بيع بالكميات الضخمة.

ظ) إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

غ) الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين، يتوجب على المجموعة دفع الزكاة على الأرباح غير الموزعة. كما يتوجب عليها احتساب الزكاة المتوجبة على المساهمين نظير حصتهم من الأرباح الموزعة واشعارهم بها وذلك عن طريق تقرير خاص تصدره المجموعة وتوافق عليه هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

أ) منافع الموظفين

١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة. تحتسب منافع إنهاء الخدمة كمصروف عندما يكون من الثابت التزام المجموعة بخطة رسمية مفصلة إما لإنهاء الخدمات قبل تاريخ التقاعد الطبيعي، او لتوفير منافع إنهاء الخدمة نتيجة لعرض تشجيعي للتقاعد الاختياري، بدون احتمال حقيقي للانسحاب.

٢) منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وهو نظام «اشتراكات محددة»، والذي يتم بموجبه تحصيل اشتراكات شهرية من البنك والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم احتساب مساهمات البنك كمصروف في بيان الدخل الموحد متى استحقت.

يستحق الموظفون الأجانب وبعض الموظفين البحرينيين الذين يعملون بعقود عمل محددة مكافأة نهاية الخدمة، على أساس مدة الخدمة وآخر راتب شهري. تم عمل مخصص لهذا الالتزام غير الممول، وهو نظام منافع محددة عن طريق حساب الالتزام النظري على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ نهاية السنة. تعتبر هذه المنافع كنظام « منافع محددة «، ويتم احتساب أي زيادة أو نقصان في هذا الالتزام في بيان الدخل الموحد.

كما يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين، حيث يساهم البنك والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء وهم موظفين من البنك. يعتبر هذا البرنامج في طبيعته كنظام اشتراكات محددة، ويتم احتساب مساهمات البنك كمصروف في بيان الدخل الموحد متى استحقت.

٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك

لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس منح أدوات حقوق الملكية («البرنامج»). وفقاً لهذا البرنامج، يتم منح الموظفين أسهم في البنك كمكافأة على إنجاز بناءً على شروط أداء سوقية وغير سوقية وشروط خدمات (شروط المنح).

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بتاريخ المنح كمصروف للموظفين في بيان الدخل مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه الأدوات من غير قيد أو شرط.

يتم الأخذ في الاعتبار الشروط الأخرى غير شروط المنح عند تقدير القيمة العادلة لأدوات الملكية ولكن لا تؤخذ في الاعتبار عند تقدير عدد أدوات الملكية التي ستمنح. لا يوخذ في الاعتبار شروط الخدمات وشروط الأداء المرتبطة بالمعاملات عند تحديد القيمة العادلة ولكن تؤخذ في الاعتبار عند تقدير عدد أدوات الملكية التي ستمنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء لها، ليكون المبلغ المحتسب كمصروف وفقاً لعدد الأسهم التي لا تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء بتاريخ المنح. إن المبلغ المحتسب كمصروف لا يتم تعديله عند عدم استيفاء حالة السوق.

ب ب) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أوحكمية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

٢. أهم السياسات المحاسبية (يتبع)

ج ج) العقود المثقلة بالأعباء

يحتسب مخصص العقود المثقلة بالأعباء عندما تكون المنافع التي تتوقع المجموعة الحصول عليها من العقد أقل من التكلفة والتي لا يمكن تجنبها للوفاء بالتزاماتها بموجب للعقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية لتكلفة إلغاء العقد وصافي التكلفة المتوقعة للاستمرار مع العقد، أيهما أقل.

دد) المحاسبة بتاريخ المتاجرة

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء «الاعتيادية» بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل

هـ هـ) برنامج حماية الودائع

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى البنك في حسابات إستثمار غير مقيدة والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع («البرنامج») الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى البنك وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٣. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهادات في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والإجتهادات بشكل مستمر بناءاً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد انها معقولة تحت الظروف العادية.

الاجتهادات

١) تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة (راجع إيضاح ٢ (و))، بناءً على هذا التصنيف.

٢) شركات ذات أغراض خاصة

تقوم المجموعة بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة (SPEs) لغرض السماح لمستثمري البنك بالمشاركة في استثمارات البنك. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والاستشارة إلى هذه الشركات، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن مستثمرين البنك وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة بعمل اجتهادات على أهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

٣. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهادات في تطبيق السياسات المحاسبية (يتبع)

الاجتهادات (يتبع)

٣) تصنيف الاستثمار كمحتفظ به لغرض البيع

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات التصرف كمحتفظ بها بغرض البيع إذا كان يتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال معاملة بيع، بدلا من الاستعمال المستمر. وفي هذه الحالة، يكون الأصل متاحاً للبيع الفوري، وبحالته الحالية، وتخضع عملي البيع للشروط التجارية الاعتيادية للأصول المماثلة، وإذا كانت الصفقة محتملة بشكل كبير. علاوة على ذلك، يتم تسويق الأصل بنشاط ، لبيعه بسعر معقول، مقارنة بالقيمة العادلة الحالية.

التقديرات

١) القيمة العادلة للاستثمارات

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة وأسعار أحدث المعاملات. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

ان الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة وانه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم تقييم استثمارات بقيمة دفترية تبلغ ١٨,١١٧ ألف دولار أمريكي باستخدام نماذج التقييم. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، سلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقوم المجموعة بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عندما يوجد انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة. ان تحديد الانخفاض الجوهري أو طويل الفترة في القيمة يتطلب قرار تقديري. في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة في سوق نشط، عادةً تأخذ المجموعة بالاعتبار الانخفاض في القيمة السوقية لأقل من سعر التكلفة بنسبة ٣٠٪ أو الانخفاض في القيمة الذي يستمر لأكثر من ٩ اشهر كمؤشر على انخفاض القيمة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، فإن المجموعة تحدد انخفاض القيمة بناءً على تقديراتها للوضع المالي للشركة المستثمر فيها ، وأداء الصناعة والقطاع.

أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها انخفاض القيمة لغياب طريقة قياس موثقة، يتم فحصها لانخفاض القيمة. إن جزءاً كبيراً من استثمارات المجموعة في أدوات حقوق الملكية تتكون من استثمارات في مشاريع عقارية طويلة الأجل، ومشاريع تطوير بنى تحتية (٢٠١٥: ٢٩٢,٤٤٩ ألف دولار أمريكي، ٢٠١٤: ٢٩٠,٧٨٧ ألف دولار أمريكي). ولتحديد دلائل انخفاض في هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتقييم عدة عوامل منها سهولة جمع السيولة للمشروع ووجود دلائل تدهور في الوضع المالي للمشروع وأثر التأخير على المشروع وأداء القطاع والتغيرات التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. تتعرض المجموعة للمخاطر بالنسبة للاستثمارات والمشاريع التي توجد في دول ومناطق جغرافية حيث تكون البيئة التجارية والسياسية خاضعة لتغيرات سريعة. إن أداء الاستثمارات وقابلية الاسترداد للتعرضات مبنية على الوضع السائد والمعلومات المتوفرة لدى الإدارة بتاريخ نهاية السنة. إنه من رأي الإدارة أن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ويعكس الأوضاع السائدة، والأهداف طويلة الأجل للموجودات، والمعلومات المتوفرة. من المحتمل على أساس المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة الاستثمارات قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات خلال السنة المالية القادمة نتيجة لتغير جوهري في الافتراضات المستخدمة في هذا التقييم.

٣. التقديرات المحاسبية الهامة والاجتهادات في تطبيق السياسات المحاسبية (يتبع)

التقديرات (يتبع)

٣) انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بعمل تقييم لعقاراتها الاستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقدير انخفاض القيمة. تقدر القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار من خلال تقدير القيمة المتبقية، لتقدير القيمة السوقية للمواقع، ولخطة التطوير في موقعها الحالي. جميع العقارات الاستثمارية للمجموعة توجد في البحرين. نظراً لاضطراب سوق العقارات المحلي، ونظراً لندرة المعاملات العقارية، فإنه من المحتمل على أساس المعلومات المتوفرة حالياً بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الاستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة لتغير جوهري في الافتراضات المستخدمة في هذا التقييم.

٤) انخفاض قيمة الذمم المدينة

يتم تقييم التعرض لكل عميل على حدة لتحديد مدى انخفاض قيمة التمويل له على أساس تقديرات الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بعمل اجتهادات على الوضع المالي للعميل. ويتم معاينة كل أصل انخفض قيمته على حده، وتقييم استراتيجية التخارج وتقديرات التدفقات النقدية المتوقع استلامها باستقلالية من قبل دائرة إدارة المخاطر.

انخفاض قيمة موجودات التمويلات

يتم تقييم موجودات التمويلات وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢(ح). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءاً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كلٌ على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم أي إنخفاض في قيمة المحفظة بصفة جماعية، تقوم الإدارة، متى توافرت، بإستخدام تقييمات مبنية على خبرتها عند حدوث أي خسائر تاريخية لموجودات وعند حدوث أي خسائر في القطاع المعني بموجودات لها خصائص مخاطر إئتمانية وأدلة موضوعية على حدوث إنخفاض في القيمة مشابهة لتلك الموجودات التي تحتوي عليها هـذه المحفظة. لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات التمويلية التي لها صفات مخاطر إئتمانية متشابهة (أي بناءاً على عملية التصنيف التي تقوم بها المجموعة والتي تأخذ في الإعتبار نوع الموجودات، والقطاع الصناعي، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

٥) انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى والوحدات المولدة للنقد

الاستثمارات في الشركات الزميلة، والشهرة المحتسبة، والموجودات غير الملموسة تكون خاضعة لانخفاض القيمة بناء على مؤشرات الأداء وأوضاع السوق. تتضمن الوحدات المولدة للنقد استثمارات المجموعة في بعض الشركات التابعة والشركات الزميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية والعقارات الاستثمارية والتي تولد النقد بصورة مستقلة عن الموجودات وأنشطة المجموعة الأخرى. أسس تقييم الانخفاض في القيمة للوحدات المولدة للنقد موضحة في السياسات المحاسبية ٢ (ن). بالنسبة للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية ذات مؤشرات انخفاض القيمة، تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد بناءً على القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع.

تم تحديد القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية باستخدام مزيج من طرق تقييم الدخل والسوق.

إن الهدف من طرق التقييم هو تحديد القيمة العادلة التي تعكس سعر الأداة المالية بتاريخ نهاية السنة، والتي كان سيحددها المشاركون في السوق في سياق العمل الاعتيادي.

٤. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
نقد	١٧,٣٠٢	٦,٧٦١
أرصدة لدى البنوك	٤٠,١٩٥	٦٤,٧٩٦
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
- حساب جاري	١٤,٦١٥	١٣,٦١٨
- حساب الإحتياطي	٥٠,٠٥٣	٤٤,٧٦٣
	١٢٢,١٦٥	١٢٩,٩٣٨

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية للمجموعة.

٥. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
مرابحة	٧٤٩,١٢٠	٦٢٠,٢٣٥
مشاركة	٥٩,٤٤٨	٩٨,٥١٧
وكالة	٨٤,١٣٠	٩٦,١٧٠
مضاربة	٣,١٥١	٣,٣٨٥
إستصناع	٩٢	٥٧٨
	٨٩٥,٩٤١	٨١٨,٨٨٥
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة – محددة	(٢٧,٢٧٩)	(٢٧,٠٣٤)
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة – جماعية	(٩,٢٤١)	(٩,٢٢٣)
	٨٥٩,٤٢١	٧٨٢,٦٢٨

ذمم عقود المرابحة المدينة صافي من أرباح مؤجلة تبلغ ٨٩,٠٧٩ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٨٦,١٨٠ ألف دولار أمريكي).

يشتمل إجمالي موجودات التمويلات على ذمم تمويلات المستهلكين تبلغ ١٤٦,٠١٩ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٩٧,٣٥٠ ألف دولار أمريكي).

٥. موجودات تمويلية (يتبع)

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كانت كما يلي:

٢٠١٥	محددة	على مستوى المحفظة	الإجمالي
في ١ يناير	٢٧,٠٣٤	٩,٢٢٣	٣٦,٢٥٧
صافي مخصص السنة (إيضاح ٢٤)	٢,٧١٩	١٨	٢,٧٣٧
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٢,٤٧٤)	-	(٢,٤٧٤)
في ٣١ ديسمبر	٢٧,٢٧٩	٩,٢٤١	٣٦,٥٢٠

٢٠١٤	محددة	على مستوى المحفظة	الإجمالي
في ١ يناير	٣٣,٢٣٣	١٠,٠٦٩	٤٣,٣٠٢
صافي مخصص السنة (إيضاح ٢٤)	٣٤٢	(٨٤٦)	(٥٠٤)
تسوية ناتجة عن شطب موجودات	(٦,٥٤١)	-	(٦,٥٤١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٢٧,٠٣٤	٩,٢٢٣	٣٦,٢٥٧

٦. استثمارات في اوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
أدوات حقوق الملكية		
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- أوراق مالية مسعرة	٣٧٧	٨٨٣
- صناديق مدارة	-	٩,٨٧٨
- صناديق غير مسعرة	٢,٠٥٠	٣,٦٧٩
- أوراق مالية غير مسعرة	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
- صكوك مدرجة	-	١٣,١٥٩
	٦٠,٧٢٤	٨٥,٨٩٦
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية		
- صناديق مدارة (بالقيمة العادلة)	١,٩٧٣	١,٩٧٣
- أوراق مالية مدرجة	١٥,٢٤٢	٢٤,٤٧٩
- أوراق مالية غير مسعرة (بالتكلفة)	٣٢٦,٩٩١	٢٨٧,٩٧٤
	٣٤٤,٢٠٦	٣١٤,٤٢٦
أدوات الدين		
بالتكلفة المطفأة:		
- صكوك غير مسعرة	١٦٨,٥٢٣	٨١,٢١٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- صكوك مسعرة	-	١,٠٥٦
	٥٧٣,٤٥٣	٤٨٢,٥٩٦

٦. استثمارات في اوراق مالية (يتبع)

أ) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	٨٥,٨٩٦	٨٧,٧٩٣
شراء خلال السنة	١٠,٤٠٨	١٠٣,٦١٥
تغيرات القيمة العادلة	(١,٧٢٤)	(٤٧٠)
بيع خلال السنة، بالقيمة الدفترية	(٣٣,٨٥٦)	(١٠٥,٠٤٢)
في ٣١ ديسمبر	٦٠,٧٢٤	٨٥,٨٩٦

ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	٣١٤,٤٢٦	٢٨٣,٤٩٤
شراء خلال السنة	٧٥,٢٧٣	٧٧,٠٨٤
تغيرات القيمة العادلة	(٢٢٨)	(٢,٠٨٠)
بيع خلال السنة، بالقيمة الدفترية	(٣٦,٤٢٥)	(٣٣,٢٨٧)
مخصص الإنخفاض في قيمة الاستثمارات خلال السنة (إيضاح ٢٤)	(٨,٨٤٠)	(١٠,٧٨٥)
في ٣١ ديسمبر	٣٤٤,٢٠٦	٣١٤,٤٢٦

الأوراق المالية الغير مسعرة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هي بشكل رئيسي استثمارات في أسهم لشركات مشاريع عقارية ومشاريع بنى تحتية في دول مختلفة، وتشمل استثمارات في شركات خاصة مدارة من قبل مدراء استثمارات خارجيين أو تمثل استثمارات في مشروعات تم تسويقها من قبل المجموعة.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمة ٣٢٦,٩٩١ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢٨٧,٩٧٤ ألف دولار أمريكي) تظهر بالتكلفة مطروحاً منها انخفاض في القيمة لعدم توفر قيمة عادلة موثوقة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات بشكل أساسي عن طريق عمليات بيع استراتيجية أو بيع الموجودات ذات العلاقة.

تم إعداد مخصصات انخفاض القيمة بناءً على تقدير الإدارة لأوضاع السوق الحالية، وقابلية الاستثمارات للتسويق، وتقديرات القيمة القابلة للاسترداد.

٧. عقارات استثمارية

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	٣١٣,٦٣٥	٣١٣,٦٣٥
شراء خلال السنة	-	-
محول إلى عقارات للتطوير	(٥٥,٩٢٧)	-
رسوم أخرى	٢٢٤	-
في ٣١ ديسمبر	٢٥٧,٩٣٢	٣١٣,٦٣٥

٧. عقارات استثمارية (يتبع)

العقارات الاستثمارية تشمل أراضي ومباني في البحرين. تم رهن عقار استثماري بقيمة دفترية تبلغ ١٢٢ مليون دولار أمريكي (٢٠١٤: ٣٠٣ مليون دولار أمريكي) مقابل تسهيل وكالة (إيضاح ١٥). تم رهن العقارات الاستثمارية بقيمة دفترية تبلغ ٥٦ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٥٦ مليون دولار أمريكي) مقابل تمويلات دائنة أخرى (إيضاح ١٥).

خلال السنة، تم تحويل عقارات استثمارية بقيمة دفترية تبلغ ٥٥,٩٢٧ ألف دولار أمريكي إلى عقارات للتطوير، عند بدء التطوير مع غرض البيع في سياق العمل الاعتيادي.

القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كانت ٢٧٣,٣٧٠ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٣٠٤,١١١ ألف دولار أمريكي)، بناءً على تقييم أعد من قبل مقيمين خارجيين مستقلين، والذين ويملكون خبرة حديثة في موقع وفئة الأصل الذي يتم تقييمه .

٨. عقارات للتطوير

عقارات للتطوير تمثل قطعة أرض في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ومشروع في المغرب، وفلل في البحرين. يتم الاحتفاظ بالأراضي للتطوير والبيع في سياق العمل الاعتيادي. خلال السنة، بدأ البنك تطوير أحد العقارات الاستثمارية (أرض في البحرين) بغرض البيع.

٩. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية من التالي:

الإسم	دولة التأسيس	حصة الملكية الفعلية		النشاط
		٢٠١٥	٢٠١٤	
شركة الصقر للأسمنت ش.م.ب (مقفلة) (إيضاح ٣٣)	مملكة البحرين	٣٢٪	-	تصنيع وتسويق الاسمنت
الشركة العربية المتحدة للأسمنت (إيضاح ٣٣)	الجمهورية العربية السورية	٣٨,٩٪	-	صناعة الاسمنت
شركة ليبيا للاستثمار (إيضاح ٣٣)	جزر الكايمن	٣٨,٩٪	-	شركة قابضة
أملاك ٢ شركة أغراض خاصة	جزر الكايمن	٢٣,٥١٪	٢٣,٥١٪	شراء وبيع العقارات في مملكة البحرين
شركة البحرين لسحب الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة) (بلكسكو) (إيضاح ٣٣)	البحرين	١٨٪	-	تصنيع وبيع منتجات الأمنيوم
شركة تكنال الشرق الأوسط ذ.م.م	البحرين	-	٥٠٪	التسويق، والتوزيع، وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالألمنيوم والمواد الأخرى
شركة بلكسكو الدوحة التجارية ذ.م.م	قطر	-	٤٤٪	التجارة في أنظمة ومنتجات واكسسوارات الألمنيوم

٩. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (يتبع)

الحركة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية كما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	٢١,١٧٣	٧٥,٩٠٥
استحواذ خلال السنة (إيضاح ٣٣)	٧٨,٨٠٢	١٧,٢٦٣
حصة المجموعة من الأرباح للسنة	٣,٠٢٥	٦,٥٦٦
أرباح أسهم مستلمة	-	(٢,٥١١)
إلغاء الاحتساب عند فقدان السيطرة	(٢١,٧٢٦)	(٧٦,٠٥٠)
في ٣١ ديسمبر	٨١,٢٧٤	٢١,١٧٣

الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية تشمل استثمار المجموعة الذي يقل عن ٢٠٪ في شركة بلكسكو. بما أن المجموعة تمارس تأثيراً جوهرياً على المؤسسة المالية من خلال الشروط التعاقدية، ومن خلال تواجدها في مجلس الإدارة، تم احتساب الاستثمار كاستثمار محتسب بطريقة حقوق الملكية.

ما يلي معلومات مالية مختصرة عن الاستثمارات في شركات زميلة احتسبت بطريقة حقوق الملكية غير معدلة بنسبة ملكية المجموعة (على أساس أحدث بيانات مالية لهذه الشركات):

	٢٠١٥	٢٠١٤
مجموع الموجودات	٨٨,٦٤١	٣١,٤٤٣
مجموع المطلوبات	٣٨,٦٦١	١,٦٠٤
مجموع الإيرادات	٢٩,١٧٨	٣٣,٨٢٥
مجموع صافي الأرباح	٥,٧٤٣	٥,٢٩٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

١. عقار، وآلات ومعدات

	أراضي	مباني وبنى تحتية على أراضي مستأجرة	آلات ومعدات	أدوات وأصباغ	
التكلفة:					
في ١ يناير	١٧,٨٠٩	١٩,٧٤٣	١٢٧,٧٤١	١٥,٤٥٨	
مستحوذ من عملية دمج					
أعمال	-	-	-	-	
إضافات	-	٦٢٧	١٧٧	٦٩٣	
استبعادات	-	(١,٣٠٨)	-	-	
تحويلات	-	-	-	-	
فروقات العملات الأجنبية	-	-	-	-	
إلغاء الاحتساب عند					
فقدان السيطرة (إيضاح					
٣٣)	-	(١٩,٠٦٢)	(١٢٧,٩١٨)	(١٦,١٥١)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٧,٨٠٩	-	-	-	
الاستهلاك المتراكم:					
في ١ يناير	-	١٣,٩٩٨	٣٣,٨٩٨	١٣,٥٣٤	
استهلاك السنة	-	٢٠٧	٢,١١٦	٥٢٤	
فروقات العملات الأجنبية	-	-	-	-	
إلغاء الاحتساب عند					
فقدان السيطرة (إيضاح					
٣٣)	-	(١٤,٢٠٥)	(٣٦,٠١٤)	(١٤,٠٥٨)	
في ٣١ ديسمبر	-	-	-	-	
صافي القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر	١٧,٨٠٩	-	-	-	

	أجهزة حاسوب	أثاث وتركيبات	مركبات	أعمل رأسمالية قيد التنفيذ	٢٠١٥ المجموع	٢٠١٤ المجموع
	١٨,١٨٨	٢٩,١٤٦	٢,٠٨٦	٤٠,٧٧٩	٢٧٠,٩٥٠	١٢٣,٥٨٣
	-	-	-	-	-	١٣٦,٤٧٤
	٤٠٦	٢٤١	٤٢٣	٥,٢١٤	٧,٧٨١	١٢,٤٩٤
	(٣٤)	(٨١٧)	(١١١)	-	(٢,٢٧٠)	-
	٨٦٢	٤٠٨	٩٦	(١,٣٦٦)	-	-
	-	-	(٤)	(٥٠٠)	(٥٠٤)	(١,٦٠١)
	(١٠٥)	(٤,٥٢٢)	(١,٠١٦)	(٤٢,٧٩٢)	(٢١١,٥٦٦)	-
	١٩,٣١٧	٢٤,٤٥٦	١,٤٧٤	١,٣٣٥	٦٤,٣٩١	٢٧٠,٩٥٠
	١٧,٠٩١	٢٤,٩٨٤	١,٠٧٠	-	١٠٤,٥٧٥	٩٨,٥٧٢
	٤٧٨	(٤٩٣)	١٦٢	-	٢,٩٩٤	٦,٠١٣
	-	-	(١)	-	(١)	(١٠)
	(٩٨)	(٤,٠٦٤)	(٣٤٠)	-	(٦٨,٧٧٩)	-
	١٧,٤٧١	٢٠,٤٢٧	٨٩١	-	٣٨,٧٨٩	١٠٤,٥٧٥
	١,٨٤٦	٤,٠٢٩	٥٨٣	١,٣٣٥	٢٥,٦٠٢	١٦٦,٣٧٥

١١. موجودات غير ملموسة

	القطاع الصناعي		
	رخص تجارية	علاقات الزبائن	المجموع
التكلفة			
في ٣١ يناير ٢٠١٥	١٢٣,٦٢٠	١,٧٣٠	١٢٥,٣٥٠
الإطفاء المتراكم:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	١٧٤	١٧٤
إطفاء للسنة	-	١٣٠	١٣٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	٣٠٤	٣٠٤
القيمة الدفترية	١٢٣,٦٢٠	١,٤٢٦	١٢٥,٠٤٦
إلغاء الاحتساب عند فقدان السيطرة (إيضاح ٣٣)	(١٢٣,٦٢٠)	(١,٤٢٦)	(١٢٥,٠٤٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	-	-	-

١٢. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
ذمم استشارات استثمارية مصرفية	٤١,٩٥٨	٣١,٣٧٨
تمويل مشاريع*	٧٩,٩٩٧	٨٤,٤٩٦
حق تعويض (إيضاحات ٣٨)	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
ذمم مدينة من بيع استثمارات / عقارات	١٧,٤٣٢	٦,٣١٦
سلفيات وودائع	٢٠,١٩٨	٦٥٨
ذمم مدينة من الموظفين	١٤,٠٠٨	١٣,٧٤١
مطالبات قابلة للاسترداد	١٣,٧٨٠	١٢,٠٢٧
إيرادات مستحقة من صكوك	٣,٤٨١	٥٣٠
إيجارات مدينة	٣,٤١٩	٢,١١٧
المخزون	-	٢٨,٣٨١
ذمم تجارية مدينة	-	٣٦,٤٩١
مصروفات مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	١٦,٨٦٠	١٥,٧٧٨
	٢٤٦,١٣٣	٢٦٦,٩١٤

* يمثل تمويل المشاريع رأس المال العامل وتسهيلات تمويلية أخرى مقدمة من قبل المجموعة للمشاريع التي تديرها المجموعة في سياق العمل الاعتيادي. يتوقع استرداد التمويل من التدفقات النقدية التشغيلية لموجودات المشاريع ذات الصلة. (راجع إيضاح ٣٩ (أ) لتفاصيل تقييم انخفاض قيمة الموجودات).

١٣. أموال المستثمرين

تمثل مبالغ مستلمة من مستثمرين لغرض استثمارها في في مشاريع استثمارية يروج لها من قبل البنك. هذي المبالغ وضعت مع المجموعة لحين استخدامها في المشاريع ذات العلاقة.

١٤. ودائع من مؤسسات مالية وأخرى

تتمثل في ودائع في هيئة عقود مرابحة ووكالة مقبولة من مؤسسات مالية وأخرى (بما في ذلك شركات وأفراد) كجزء من أنشطة خزينة المجموعة. تشمل هذه الأموال ٨٤ مليون دولار أمريكي من قبل مؤسسة غير مالية تم إيداعها باليورو في سنة ٢٠١٠، والتي كانت تخضع لعقوبات تنظيمية، وتم إعادة تقويمها بالدولار الأمريكي. تم رفع العقوبات التنظيمية رسمياً بعد نهاية السنة.

١٥. مطلوبات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
تسهيلات تمويلات المرابحة	٣٨,٠٤٣	٤٦,٤٠١
تمويلات الوكالة	٣٥,٨٥١	٤٢,٥٨٨
مطلوبات الصكوك	٦٩,٩٠٤	٨٥,٢٧٧
تمويل الأعمال الصناعية		
- قروض قصيرة الأجل	-	٢٤,٠٢٣
- تمويل إجارة	-	١١,٤٦٠
- قروض لأجل	-	١٩,٦٦٣
- تسهيلات تمويلات المرابحة (٢)	-	١,٧١٢
قروض أخرى	٩,٨٢١	١٨,٢١٦
	١٥٣,٦١٩	٢٤٩,٣٤٠

تسهيلات تمويلات المرابحة

تتكون تسهيلات تمويلات المرابحة من تمويل متوسط الأجل مقدمة مجمع من تحالف بنوك، ليتم السداد على فترة ٦ سنوات بشكل نصف سنوي، ابتداءً من أغسطس ٢٠١٤. يبلغ معدل الربح المعدل للتسهيلات يساوي المعدل المعياري (LIBOR) لفترة ٦ اشهر زائداً هامش (يخضع لحد أدنى يبلغ ٥٪). تم ضمان تسهيلات تمويلات المرابحة عن طريق رهن جزء من استثمار المجموعة في شركة زميلة بقيمة دفترية تبلغ ١٤٣ مليون دولار أمريكي، وعقار استثماري بقيمة دفترية بمبلغ ٢٤,٦ مليون دولار أمريكي.

تسهيلات تمويلات الوكالة

تتكون تسهيلات تمويلات الوكالة من تمويل مجمع من تحالف مؤسسات مالية. تمويلات الوكالة تستحق السداد على فترة ٦ سنوات حتى أبريل ٢٠١٩ بمعدل ربح متفق عليه يبلغ ٦٪. إن تسهيلات تمويلات الوكالة مضمونة عن طريق رهن العقارات الاستثمارية للمجموعة بقيمة دفترية ١٢٢ مليون دولار أمريكي (إيضاح ٧).

١٥. تمويلات دائنة (يتبع)

مطلوبات الصكوك

شهادات الصكوك المصدرة مضمونة بمجموعة من موجودات المجموعة بالإضافة إلى تمويل يوفره البنك لضمان سداد التوزيعات في حينها. إن شهادات الصكوك المصدرة متداولة في سوق لندن للأوراق المالية وسوق الأوراق المالية الممتازة والفوائد الثابتة. تم تعليق تداول الصكوك حالياً.

تستحق الصكوك السداد خلال ٦ سنوات، مع فترات سداد دورية تبدأ من يوليو ٢٠١٤، ويستحق آخر قسط في يوليو ٢٠١٨. تتحمل الصكوك معدل ربح يساوي المعدل المعياري (LIBOR) زائداً هامش ربح يبلغ ٣٪، بحد أدنى معدل يبلغ ٥٪. شهادات الصكوك مضمونة باستثمار المجموعة في أوراق مالية بقيمة دفترية تبلغ ٩٩,٣ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٩٩,٣ مليون دولار أمريكي) واستثمار عقاري بقيمة دفترية ٣١,٥ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٣١,٥ مليون دولار أمريكي).

القروض الأخرى تشمل قرض لأجل في شركة بوابة المغرب الاستثمارية يستحق السداد على فترة ٧ سنوات، بناء على معدلات الخزينة زائداً هامش يبلغ ٥٪. القرض لأجل في شركة بوابة المغرب الاستثمارية مضمون برهن جزئي على عقارات للتطوير لشركة بوابة المغرب الاستثمارية.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
مطلوبات التمويلات		
الجزء المتداول	٤٨,١٧٤	٧٦,٨٦٤
الجزء غير المتداول	١٠٥,٤٤٥	١٧٢,٤٧٦
	١٥٣,٦١٩	٢٤٩,٣٤٠

١٦. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
مستحقات الموظفين	٣,٤٣٠	٢,٩٠٢
أرباح أسهم موزعة لم يطالب بها	٥,٨٦١	٥,٧٨٤
ربح مضاربة مستحق	٧,٥٠٩	٨,٣٦٣
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١,٩٩٩	١,٨٧٨
صندوق الأعمال الخيرية والزكاة (صفحة ١٢)	٢,٦٧٥	٥,٠٥٠
مخصص مقابل الضمانات المالية (إيضاح ٣٨)	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
ذمم دائنة	٦٤,٢٦٦	٥٠,٦٤٥
مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى	١٥,٢٣٧	٤٠,٢٥٠
	١٣٥,٩٧٧	١٤٩,٨٧٢

١٧. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار تتمثل بشكل أساسي في ودائع مضاربة قبلتها المجموعة. قامت المجموعة بمزج الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار، وتم استثمارها في فئات الأصول التالية كما في ٣١ ديسمبر:

	ديسمبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٤
أرصدة لدى البنوك	٢٧,٥٤٩	٣٠,٤٧٩
حساب احتياطي مصرف البحرين المركزي	٥٠,٠٥٣	٤٤,٧٦١
ودائع لدى مؤسسات مالية	١١٦,٥٨٦	٢٠١,٦٠٧
أدوات دين – صكوك	١٦٨,٥٢٣	٨٢,٢٧٣
أدوات حقوق ملكية – صكوك	-	١٣,١٥٩
موجودات التمويلات	٥٨٢,٢٠٤	٥٢٣,٢٧٩
	٩٤٤,٩١٥	٨٩٥,٥٥٨

نصيب المستثمرين من العائد على أصول الاستثمار المشترك، والتوزيعات لحاملي حسابات الاستثمار كانت كما يلي:

	ديسمبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٤
عوائد أصول الاستثمار المشترك	٤٣,٥٩٧	٣٣,٧٥٠
حصة البنك كمضارب	(٢٥,٣٣٣)	(١٠,٦١٥)
	١٨,٢٦٤	٢٣,١٣٥

كان متوسط إجمالي نسبة العائد فيما يتعلق بحسابات الاستثمار غير المقيدة لعام ٢٠١٥ يبلغ ١,٩٢٣٪ (٢٠١٤: ٢,٦٠٠٪). ما يقارب ١,٩٣٪ (٢٠١٤: ٢,٦٠٠٪ / ٢٠ ألف دولار أمريكي) تم توزيعها على المستثمرين، وتم وضع الرصيد المتبقي إما للمخصصات و / أو احتفظت به المجموعة كرسوم مضارب. حسابات الاستثمار غير المقيدة تشمل احتياطي معادلة الأرباح بمبلغ ٧ آلاف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٧ آلاف دولار أمريكي) واحتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ ٣ آلاف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٣ آلاف دولار أمريكي).

١٨. رأس المال

	ديسمبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٤
المصرح به :		
٥,٦٦٠,٣٧٧,٣٥٨ سهم بواقع ٠,٢٦٥ دولار أمريكي للسهم الواحد		
(٢٠١٤: ٥,٦٦٠,٣٧٧,٣٥٨ سهم بواقع ٠,٢٦٥ دولار أمريكي للسهم الواحد)	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع :		
٢,٢٥٦,٥٨٣,٤٠٣ سهم بواقع ٠,٢٦٥ دولار أمريكي للسهم الواحد		
(٢٠١٤: ٤,٧٣٠,٦٦٥,٤٦٧ سهم بواقع ٠,٢٦٥ دولار أمريكي للسهم الواحد)	٥٩٧,٩٩٥	١,٢٥٣,٦٢٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

١٨. رأس المال (يتبع)

كانت الحركة في رأس المال خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كما يلي:

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	١,٢٥٣,٦٢٦	٩٧٢,٢٨١
تحويل مرابحات إلى راس المال	٢٤١,٣٦١	٤١٥,٧٢٥
تخفيض رأس المال	(٨٩٦,٩٩٢)	(١٣٤,٣٨٠)
في ٣١ ديسمبر	٥٩٧,٩٩٥	١,٢٥٣,٦٢٦

خلال السنة، زاد رأس مال البنك المدفوع من ١,٢٥٣,٦٢٦ ألف دولار أمريكي إلى ١,٤٩٤,٩٨٧ ألف دولار أمريكي نتيجة اكتتاب وممارسة خيار التحويل من قبل حاملي المرابحات القابلة للتحويل. وفقاً لشروط المرابحات القابلة للتحويل، تم إصدار ٩١٠,٧٩٣ ألف سهم بقيمة إسمية تبلغ ٠,٢٦٥ دولار أمريكي عند التحويل. السعر الفعلي للتحويل هو أقل من السعر الاسمي وتم تسوية الفروقات الناتجة ومصروفات إصدار الأسهم في حساب تسوية رأس المالي.

وكذلك خلال العام، وفي اجتماع الجمعية العمومية غير الاعتيادية الذي عقد بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٥، وافق المساهمون على مايلي:

- شطب خسائر متراكمة بمبلغ ٨٩٦,٩٩٢ ألف دولار أمريكي، مما نتج عن ذلك تخفيض رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من ١,٤٩٤,٩٨٧ ألف دولار أمريكي إلى ٥٩٧,٩٩٥ ألف دولار امريكي (يمثل تخفيض ٦ أسهم من كل ١٠ أسهم مملوكة تقريبا).
- شراء ما يقارب ١٠٪ من أسهم رأس مال البنك كأسهم خزينة.
- تغيير إسم البنك إلى مجموعة جي إف إتش المالية ش .م.ب.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، احتفظ البنك بأسهم خزينة تبلغ ٢٤,٥٠٣,٦٩٧ (٢٠١٤: ٥,٢٠٤,٥٣٦ سهماً).

معلومات إضافية حول رأس المال والمساهمين

١) تندرج جميع أسهم البنك تحت فئة واحدة، وجميع المساهمين متساوون في حقوق التصويت.

٢) يوضح جدول توزيع الأسهم أدناه عدد المساهمين ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم :

	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ من مجموع عدد الأسهم القائمة
التصنيف*			
أقل من ١٪	١,٩٧٧,٥٦١,٢٧٢	١٠,٨٠٢	٨٧,٦٤
من ١٪ إلى أقل من ٥٪	١٥٦,٠١٩,٠٣٢	٥	٦,٩١
	١٢٣,٠٠٣,٠٩٩	١	٥,٤٥
	٢,٢٥٦,٥٨٣,٤٠٣	١٠,٨٠٨	١٠٠,٠٠

* مبين كنسبة من مجموع عدد الأسهم القائمة للبنك.

١٨. رأس المال (يتبع)

٣) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، كان المساهمين الذين يملكون أكثر من ٥٪ من مجموع الأسهم القائمة كالتالي:

إسم المساهم	عدد الأسهم	٪ من مجموع الأسهم القائمة
المتكاملة كابيتال ش.م.خ	١٢٣,٠٣٠,٠٩٩	٥,٤٥

١٩. احتياطي أسهم منحة

	٢٠١٥	٢٠١٤
في ١ يناير	١,١٢٩	١,٢٤٢
مصروفات الاستحقاق، صافي من الاسترجاعات (إيضاح ٢٢)	(٢٣٦)	(١١٣)
في ٣١ ديسمبر	٨٩٣	١,١٢٩

٢٠. إيراد استثمارات في أوراق مالية

	٢٠١٥	٢٠١٤
إيراد أرباح أسهم	١,٦٠١	١,٤٩٠
أرباح / (خسائر) بيع استثمارات في أوراق مالية	٣,٥٩٢	(٥,٦٢٥)
تغيرات القيمة العادلة في الاستثمارات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من		
خلال بيان الدخل	(٢,١٣٥)	(٧١)
إيرادات من الصكوك	٩,٧٦٧	٢,١٦٨
	١٢,٨٢٥	(٢,٠٣٨)

٢١. إيرادات أخرى

تتكون إيرادات أخرى بشكل رئيسي من إيراد من بيع أرض لمطور في دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٨,٣٧ مليون دولار أمريكي، وعكس التزام بمبلغ ٢,٦ مليون دولار أمريكي، وربح من سداد ذمم مدينة بمبلغ ٢,٠٢ مليون دولار أمريكي، وربح من إعادة شراء ديون بمبلغ ٣٣٠ الف دولار أمريكي.

خلال السنة السابقة، احتسبت المجموعة مبلغاً صافياً قدره ٣٨ مليون دولار أمريكي من استرداد من مشروع متوقف مع أحد كبار المطورين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٢. تكلفة الموظفين

	٢٠١٥	٢٠١٤
رواتب ومنافع الموظفين	٢٨,٠٤٩	٢٥,٤٢٢
مصروفات التأمين الإجتماعي	٢,٤١٥	٢,٤٧٧
	٣٠,٤٦٤	٢٧,٨٩٩

يوجد لدى البنك برنامج مكافأة للموظفين على أساس الأسهم. إن للأسهم الممنوحة وفق الخطة فترة غلق مبدئية لمدة ثلاث سنوات وتستحق بالتناسب على فترات مختلفة حتى ١٠ سنوات وفقاً لشروط الخطة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، كان هناك ٢,٢٩ مليون سهماً قائماً (٢٠١٤: ٢,٢٩ مليون سهماً) بقيمة ٠,٦٥ دولار أمريكي للسهم بانتظار منحها في فترات مستقبلية بناءً على استيفاء شروط الاستحقاق. خلال السنة، تم احتساب مصروف الاستحقاق بمبلغ لا شيء (٢٠١٤: ٤٩ ألف دولار أمريكي).

قامت المجموعة خلال سنة ٢٠١٣ بإصدار برنامج جديد لمكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك (٩,١٨٥,٣٩١ سهماً بقيمة ٠,١٢٥ دولار أمريكي للسهم الواحد) مع شروط استحقاق على فترة سنتين، بناء على استيفاء شروط الأداء والخدمة. خلال السنة، قامت المجموعة باحتساب مصروف بمبلغ لاشيء (٢٠١٤: ٦٤ ألف دولار أمريكي) مقابل البرنامج الجديد لمكافأة الموظفين على أساس منح أسهم البنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لم يكن هناك أي سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٠,٣ مليون سهماً) بانتظار الاستحقاق مقابل البرنامج الجديد لمكافأة الموظفين، وخلال السنة لم يتم مصادرة أي سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢٩٤ ألف سهماً) من مكافآت الأسهم.

خلال ٢٠١٤، قامت المجموعة بإصدار برنامج مكافآت للموظفين على أساس الأسهم (٢,٣٥٢,٦٣٢ سهماً بواقع ٠,١٩ دولار أمريكي للسهم الواحد)، مع فترة شروط استحقاق تبلغ ٣ سنوات بناءً على استيفاء شروط الأداء والخدمة. خلال السنة قامت المجموعة باحتساب مصروف بمبلغ لا شيء (٢٠١٤: ٤٤٧ ألف دولار أمريكي) مقابل برنامج المكافآت الجديد. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، كان هناك ١,٥٧ مليون سهماً قائماً (٢٠١٤: ٢,٣٥ مليون سهماً) بانتظار الاستحقاق مقابل البرنامج الجديد لمكافأة الموظفين، و لم يتم خلال السنة مصادرة أي سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: لا شيء) من مكافآت الأسهم.

خلال السنة، أصدرت المجموعة برنامج مكافآت للموظفين على أساس الأسهم (٠,٦٠٢ مليون سهماً بواقع ٠,١٣ دولار أمريكي للسهم)، في هيئة خطة لشراء الأسهم مع فترة تأجيل إلزامية على ٣ سنوات. تخضع أسهم المنحة لفترة احتفاظ إضافية تبلغ ٦ أشهر. كما تخضع لشروط التعديل والاسترجاع، وتشمل شروط خدمة معينة. خلال السنة، احتسبت المجموعة مصروف بمبلغ ١,٥٦٦ ألف دولار أمريكي، يمثل القيمة العادلة لأسهم مكافآت الموظفين. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لم يتم منح الموظفين أي من ٠,٦٠٢ مليون سهماً. تقوم المجموعة حاليا بإضفاء الطابع الرسمي على آلية تنفيذ برامج مكافآت الأسهم الإجمالية، لتعكس متطلبات قواعد المكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

٢٣. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠١٥	٢٠١٤
إيجار	٤,٧٨٧	٤,٣٣٥
رسوم مهنية واستشارية	٤,٩٢٦	٤,١٨٨
مصروفات قانونية	١,١٠٨	٤,٠٥٦
استهلاك	٢,٢٣٥	١,٨٠٨
مصروفات تشغيلية أخرى	١٢,١٢٠	١٢,١١٤
	٢٥,١٧٦	٢٦,٥٠١

٢٤. مخصصات انخفاض قيمة الموجودات

	٢٠١٥	٢٠١٤
استثمارات في أوراق مالية (إيضاح ٦)	٩,٠٣١	١١,٠٥٠
تمويل مشاريع	٤,٥٠٠	٣,٢٠٦
موجودات التمويلات (إيضاح ٥)	٢,٧٣٧	(٥٠٤)
إيجارات مستحقة وموجودات أخرى	٧٤٨	٣٦٨
	١٧,٠١٦	١٤,١٢٠

٢٥. إيرادات القطاع الصناعي، صافي

	٢٠١٥	٢٠١٤
إيرادات	٨٩,٠١٦	١٠٠,٥٤١
مطروحاً:		
تكلفة المبيعات	(٧٤,١٧٦)	(٨٠,٣٣٣)
مصروفات تشغيلية أخرى	(٨,٦٥٠)	(١١,٥٠٤)
إيرادات القطاع الصناعي، صافي	**٦,١٩٠**	٨,٧٠٤

٢٦. مجموع إيرادات ومصروفات التمويل

	٢٠١٥	٢٠١٤
إيرادات التمويل		
القطاع المصرفي		
إيراد ودائع لدى مؤسسات مالية	١,٥٨٥	١,٤٧٧
إيراد موجودات التمويلات	٥٦,٨٩٠	٥٩,٤٧٨
القطاع الصناعي		
إيراد من ودائع مضاربة	-	٢١٥
مجموع إيراد التمويل	**٥٨,٤٧٥**	**٦١,١٧٠**
مصروفات التمويل		
القطاع المصرفي		
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٦,٦٦٥	٨,١١٥
مطلوبات التمويلات	١٠,٠٩٣	١٣,٣٠١
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار (إيضاح ١٧)	١٨,٢٦٤	٢٣,١٣٥
	٣٥,٠٢٢	٤٤,٥٥١
القطاع الصناعي		
مصروفات التمويل	١,٦٩٤	٢,٠٩٣
مجموع مصروفات التمويل	**٣٦,٧١٦**	**٤٦,٦٤٤**
صافي مصروفات التمويل	**٢١,٧٥٩**	**١٤,٥٢٦**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٢٧. معاملات مع أطراف ذوي علاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر. يشتمل الأطراف ذوي علاقة على شركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً ومساهمين رئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

ينتج جزء جوهري من رسوم الإدارة من مؤسسات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً (موجودات تحت الإدارة). على الرغم من ان هذه المؤسسات تعتبر أطراف ذوي علاقة، إلا أن المجموعة تقوم بإدارة هذه المؤسسات بالنيابة عن عملائها والذين هم في الغالب أطراف أخرى والمنتفعين اقتصادياً من هذه الاستثمارات. المعاملات مع هذه الشركات مبنية على الشروط المتفق عليها.

فيما يلي أرصدة المعاملات مع أطراف ذوي علاقة (باستثناء تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين) المدرجة في البيانات المالية الموحدة :

٢٠١٥	شركات زميلة/ مشاريع مشتركة	موظفي الإدارة الرئيسين	مساهمين/ شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة شاملة شركات ذات أغراض خاصة وأخرى	المجموع
الموجودات					
موجودات التمويلات	٨٨٦	-	-	٢٦,١١٢	٢٦,٩٩٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٨١,٢٧٤	-	-	-	٨١,٢٧٤
استثمارات في أوراق مالية	٢٠,١٥٤	-	٣٣,٠٥٨	٢١٧,٧٩١	٢٧١,٠٠٣
موجودات أخرى	٢١,٤٨٤	-	-	٧٣,٦٠٤	٩٥,٠٨٨
المطلوبات					
أموال المستثمرين	-	-	-	٥,٢٩١	٥,٢٩١
الحسابات الجارية للعملاء	٥٨٩	-	٢٦,٤٤٨	٢٠,٦٩٠	٤٧,٧٢٧
مطلوبات أخرى	-	-	-	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	٢٩٢	-	٥٢,٨٩٩	٢٢,٣٠٥	٧٥,٤٩٦
الإيرادات					
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	-	-	-	٢٣,٨٢٢	٢٣,٨٢٢
رسوم إدارة	١٧٥	-	-	٦٥٠	٨٢٥
حصة المجموعة من أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٣,٠٢٥	-	-	-	٣,٠٢٥
إيراد من استثمارات في الأوراق المالية بالصافي	(٢,١٣٥)	-	-	-	(٢,١٣٥)
إيرادات أخرى	-	-	-	٣,١٤٧	٣,١٤٧
المصروفات					
العائد لحاملي حسابات الاستثمار	٥	-	١,٣٧٩	٣٤٧	١,٧٣١
تكلفة الموظفين	-	١٠,٥٤٨	-	-	١٠,٥٤٨
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	-	٢٩٢	٢٩٢
مخصصات انخفاض قيمة الموجودات	٤,٥٠٠	-	-	-	٤,٥٠٠

٢٧. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

٢٠١٤	شركات زميلة/ مشاريع مشتركة	موظفي الإدارة الرئيسين	مساهمين/ شركات لأعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة شاملة شركات ذات أغراض خاصة وأخرى	المجموع
الموجودات					
موجودات التمويلات	١,١٧٤	-	-	٢١,١٢٥	٢٢,٢٩٩
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢١,١٧٣	-	-	-	٢١,١٧٣
استثمارات في أوراق مالية	٢١,٧٩٦	-	٢٠,٢٠٧	١٨٤,٨٠٠	٢٢٦,٨٠٣
موجودات أخرى	٢٥,٢٥٧	-	-	١٠٣,٧٧٨	١٢٩,٠٣٥
المطلوبات					
أموال المستثمرين	-	-	-	١٨,٦٧٥	١٨,٦٧٥
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٣٩٣	-	١١٤	٣,٩٨٤	٤,٤٩١
مطلوبات أخرى	-	-	-	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	١,٢١٢	٩٢٦	١٥,٠٤٢	٢٧,٥٨١	٤٤,٧٦١
الإيرادات					
إيراد الخدمات المصرفية الاستثمارية	-	-	-	١٦,١٥٢	١٦,١٥٢
رسوم إدارة	١٧٥	-	-	٢,٥٥٥	٢,٧٣٠
حصة المجموعة من أرباح استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٠,٤٣٦	-	-	-	١٠,٤٣٦
إيراد من استثمارات في الأوراق المالية بالصافي	(٤٦٦)	-	٤٣٠	(٢٧٥)	(٣١١)
إيرادات أخرى	-	-	-	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
المصروفات					
العائد لحاملي حسابات الاستثمار	٤٨	٢١	١٠٦	٦٨٢	٨٥٧
تكلفة الموظفين	-	٨,٤٠٢	-	-	٨,٤٠٢
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	-	٣٢٦	٣٢٦
مخصصات انخفاض قيمة الموجودات	٢,٢٠٦	-	-	٦,٠٠٠	٨,٢٠٦

أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذيين الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لا يملك أعضاء مجلس الإدارة أية أسهم في البنك (٢٠١٤: لا شيء).

خلال السنة، لم يشارك أي من أعضاء مجلس الإدارة في استثمارات تروج لها المجموعة.

٢٧. معاملات مع أطراف ذوي علاقة (يتبع)

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين :

	٢٠١٥	٢٠١٤
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	٨٩٨	١,١٢٠
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل ومصروفات	٩,٤٨٨	٧,٥٢٨
منافع ما بعد نهاية الخدمة	١,٠٦٠	٨٧٤

٢٨. موجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بتوفير خدمات الإدارة وإدارة الاستثمارات والخدمات الاستشارية لشركات المشاريع التي تقوم بتأسيسها لمشاريعها ويتضمن هذا اتخاذ قرارات بالنيابة عن هذه الشركات. ان الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة. بلغت الموجودات المحتفظ تحت الإدارة في تاريخ بيان المركز المالي ٢,١٣٧,٠٣٧ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٢,٠٣٣,٩٠٩ ألف دولار أمريكي). خلال السنة، قام البنك بتسجيل رسوم إدارة بمبلغ ٨٢٥ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٦٨٥ ألف دولار أمريكي) مقابل أنشطة متعلقة بإدارة الموجودات.

٢٩. العائد لكل سهم

العائد الأساسي لكل سهم

يحسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تم تعديل المتوسط الموزون لأسهم الملكية لفترات المقارنة المعروضة بالنسبة لإصدار الأسهم خلال السنة بدون تغيير مقابل في الموارد.

العائد المخفض لكل سهم

يحتسب العائد المخفض لكل سهم بتعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة على افتراض تحويل جميع الأسهم المخفضة المحتملة. تعتبر الأسهم المحتملة مخفضة فقط إذا كان تحويلهم لأسهم عادية سيؤدي لانخفاض العائد على السهم أو زيادة الخسارة لكل سهم. يملك البنك فئتين من الأسهم المحتملة المخفضة: مرابحات قابلة للتحويل (إيضاح ١٨)، ومكافآت أسهم المنحة للموظفين (إيضاح ٢٢).

	٢٠١٥	٢٠١٤
بآلاف الأسهم		
المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية العادية	٢,٢١٥,١١٩	١,٤٦٨,٧٩٢
تأثير استحقاق أسهم وفقاً لبرنامج مكافأة الموظفين الجديد (إيضاح ٢٢)	١,٥٦٨	٢,٣٥٣
المتوسط المرجح لعدد أسهم الملكية العادية (منخفضة)	٢,٢١٦,٦٨٧	١,٤٧١,١٤٥

خلال السنة، قام جميع حاملي سندات المرابحة القابلة التحويل بممارسة حقهم بتحويل السندات إلى أسهم حقوق ملكية في البنك. بالإضافة لذلك، وفي حالة مكافآت الأسهم الممنوحة للموظفين قبل ٢٠١٤، بما أن معدل القيمة السوقية للأسهم خلال الفترة الحالية كان أقل من سعر الإصدار المفترض وفقاً للخطة، لذلك لا تعتبر مكافآت الأسهم مخفضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. بالتالي، لم يتم عمل تسويات للتخفيض لغرض احتساب العائد المخفض لكل سهم، عدا المذكورة أعلاه.

٣٠. الزكاة والمسئولية الاجتماعية

يقوم المساهمون بأداء الزكاة بصورة مباشرة عن توزيعات الأرباح وكذلك المستثمرون عن حسابات الاستثمار المقيدة، وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين بالطريقة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية للبنك ويتم إبلاغ المساهمين بها سنوياً. الزكاة المستحقة من قبل المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بلغت ٢٨٥ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٢٨٥ ألف دولار أمريكي)، وهي خاضعة لموافقة المساهمين. تم احتساب الزكاة المستحقة للمصرف الخليجي التجاري خلال السنة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، وتبلغ ٢٦٥ ألف دولار أمريكي.

تقوم المجموعة بالوفاء بواجباتها الاجتماعية عن طريق تقديم التبرعات الى المؤسسات الاجتماعية والخيرية.

٣١. إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية. ووفقاً لذلك تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية. يتم إظهار الحركة في الأموال من مصادر غير إسلامية ضمن بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة.

تتلقى المجموعة فوائد من ودائع لدى مصرف البحرين المركزي وودائع عرضية أو مطلوبة. تم استخدام هذه المبالغ بشكل حصري للأعمال الخيرية، وقد بلغ إجمالي الفوائد المستلمة ١٦٦ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤ : ٢٣٨ ألف دولار أمريكي).

٣٢. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة من أربعة علماء يقومون بمراجعة مدى توافق أعمال المجموعة مع أحكام وشروط الشريعة الإسلامية العامة والفتاوى الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل المراجعة على فحص للمستندات والأنظمة المطبقة من قبل المجموعة للتأكد من توافق أنشطة المجموعة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣٣. إلغاء احتساب شركة تابعة عند فقدان السيطرة

إعادة هيكلة شركة سيمينا للاستثمار

خلال السنة، ونتيجة للتغيرات في هيكل رأس المال، تم تغييرهيكل شركة سيمينا للاستثمار، وتم إصدار أسهم لمستثمري شركة سيمينا تساوي حصتهم في الشركات ذات العلاقة وهي شركة الصقر للأسمنت ش.م.ب (مقفلة) وشركة البحرين لسحب الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة) (بلكسكو)، والشركة العربية المتحدة للأسمنت بي جيه إس سي، وشركة سوريا وليبيا للاستثمار. تم تنفيذ هذه التغيرات بهدف الإعداد لاحتمال إدراج شركة الصقر للاسمنت وشركة البحرين لسحب الألمنيوم في المستقبل القريب. كانت السيطرة على شركة سيمينا للاستثمار تتم عن طريق وكالة غير قابلة للإلغاء من قبل المستثمرين. نتيجة تأثيرات التغيير الهيكلي الذي تم تفعيله، خسرت المجموعة سيطرتها على شركة سيمينا للاستثمار، وتوقفت عن توحيد بياناتها المالية بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٥، كونه تاريخ الفعلي (أقرب تاريخ للمعلومات المالية) للتغييرات في هيكلية شركة سيمينا للاستثمار. نتيجة لذلك، تم إلغاء احتساب موجودات ومطلوبات الشركة التابعة من البيانات المالية الموحدة. مجموع الموجودات والمطلوبات التي تم إلغاء توحيدها نتيجة فقدان السيطرة على شركة سيمنا للاستثمار هي كما يلي:

٣٣. إلغاء احتساب شركة تابعة عند فقدان السيطرة (يتبع)

ممتلكات وعقارات ومعدات	١٤٢,٧٨٧
موجودات غير ملموسة	١٢٥,٠٤٦
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٩,٧٢٢
وديعة قانونية	٨٤٠
مجموع الموجودات غير المتداولة	٢٨٨,٣٩٥
مخزون	٢٧,٤٣٠
ذمم تجارية وذمم مدينة أخرى	٤٩,٤٧٠
نقد وأرصدة البنوك وودائع لأجل	١١,٠٠٧
مجموع الموجودات المتداولة	٨٧,٩٠٧
مجموع الموجودات	٣٧٦,٣٠٢

المطلوبات	
قروض بنكية	٢١,٢٩٥
ذمم دائنة لمقاول	١٢٥
منافع نهاية خدمة الموظفين	٧٩٠
مجموع المطلوبات غير المتداولة	٢٢,٢١٠
ذمم تجارية وذمم دائنة أخرى	٤٠,١٧٣
قروض بنكية	٤٢,٧٥٤
مصروفات مستحقة	٥٨٦
مجموع المطلوبات المتداولة	٨٣,٥١٣
مجموع المطلوبات	١٠٥,٧٢٣
حصص غير مسيطرة ألغي احتسابها	١٩١,٧٧٧

مجموع الموجودات التي تم إلغاء توحيدها عند فقدان السيطرة	٣,٧٦٦,٣٠٢
مجموع المطلوبات والحصص غير المسيطرة التي تم إلغاء توحيدها عند فقدان السيطرة	(٢٩٧,٥٠٠)
القيمة الدفترية للحصة المحتفظ بها في الاستثمار	٧٨,٨٠٢

إجمالي المقابل المستلم	-
مطروحاً: النقد وما في حكمه للشركة التابعة كما في ١ يناير ٢٠١٥	(١١,٠٠٧)
صافي التدفقات النقدية من إلغاء احتساب الشركة التابعة	(١١,٠٠٧)

بلغ صافي إيرادات القطاع الصناعي من ١ يناير ٢٠١٥ إلى تاريخ إلغاء الاحتساب ٦,١٩٠ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٨,٧٠٤ ألف دولار أمريكي) (إيضاح ٢٥)، وتم إظهاره كعمليات متوقفة في بيان الدخل الموحد.

حصة المجموعة البالغة ٣٢٪ و١٨٪ و٣٨,٩٪ و٣٨,٩٪ على التوالي في شركة الصقر للأسمنت ش.م.ب (مقفلة) وشركة البحرين لسحب الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة)(بلكسكو)، والشركة العربية المتحدة للأسمنت بي جيه إس سي، وشركة سوريا وليبيا للاستثمار تم إعادة قياسها بالقيمة العادلة بناء على تقييم خارجي مستقل بتاريخ إلغاء الاحتساب. استثمار المجموعة في شركة الصقر للأسمنت ش.م.ب (مقفلة)، والشركة العربية المتحدة للأسمنت بي جيه إس سي، وشركة سوريا وليبيا للاستثمار تم إدراجها ضمن « استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية» (إيضاح ٩).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٤. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات والالتزامات غير المحتسبة للمجموعة بناءً على تواريخ التحقق / الدفع المتوقع، ومواعيد استحقاق التعاقدية للمجموعة، وإن مبلغ التدفقات النقدية من هذه الأدوات قد يختلف بصورة جوهرية عن هذا التحليل. بالنسبة لمواعيد الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات المالية، راجع إيضاح (٣٩).

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	غير محدد الاستحقاق	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٢٢,١٦٥	-	-	-	-	-	١٢٢,١٦٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٢١,٩٢٤	-	٤٢٤	-	-	-	١٢٢,٣٤٨
موجودات التمويلات	١٢٢,٠٣٩	٤٤,٩٢٨	١,٦٩١٩	٢,٦٥٤٩	٣٧٨,٩٨٦	-	٨٥٩,٤٢١
استثمارات في أوراق مالية	١٦٨,٥٢٣	-	٨,٦٨٨	٢٣٥,٣٤١	١٦,٩٠١	-	٥٧٣,٤٥٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١,٤١٤	-	-	١,٢٥٢	١٧٧,٢٠٤	-	١٧٩,٨٧٠
عقارات استثمارية	-	-	-	٢,٧,٣٤٦	٥٠,٥٨٦	-	٢٥٧,٩٣٢
عقارات للتطوير	-	-	-	١٦١,١٣٧	١٨,٤٤٠	-	١٧٩,٥٧٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢,٤٧٢	-	-	٧٨,٨٠٢	-	-	٨١,٢٧٤
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	٢٥,٦٠٢	٢٥,٦٠٢
موجودات أخرى	٣٥,١٤٤	٣,٥٠٣	٤٠,٩٤٥	١١٣,٢٧٠	٥٣,٢٧١	-	٢٤٦,١٣٣
مجموع الموجودات	**٥٧٣,٦٨١**	**٤٨,٤٣١**	**١٥٦,٩٧٦**	**١,٠٠٣,٦٩٧**	**٨٣٩,٣٨٨**	**٢٥,٦٠٢**	**٢,٦٤٧,٧٧٥**
المطلوبات المالية							
أموال المستثمرين	٥,٢٩١	-	-	-	-	-	٥,٢٩١
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	١٢٠,٠٧٧	٢٦,٢٤١	٦٠,٠٤٢	١٢٩,٥٠٤	٤,٢٢٦	-	٣٤٠,٠٩٠
حسابات جارية للعملاء	١٠٩,١٩٦	٢٩,٢٤٧	١٣,٤٦٢	٧,٨٨٥	١٤,٦٧٢	-	١٧٤,٤٦٢
مطلوبات التمويلات	٤,١٢٠	٤,٧١٦	٣٩,٢٩٣	١٠٥,٤٩٠	-	-	١٥٣,٦١٩
مطلوبات أخرى	٥٢,٢٣٩	١٨,٧٦١	١٧,٢٧٦	٤٧,٧٠١	-	-	١٣٥,٩٧٧
مجموع المطلوبات	**٢٩٠,٩٢٣**	**٧٨,٩٦٥**	**١٣٠,٠٧٣**	**٢٩٠,٥٨٠**	**١٨,٨٩٨**	**-**	**٨٠٩,٤٣٩**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**٣٦١,٠٨٠**	**٩٣,٥٦٢**	**١٢٦,٧٢١**	**٧٠,٣٣٧**	**٢٩٣,٢١٥**	**-**	**٩٤٤,٩١٥**
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية							
التزامات	٥٠,٧٥٦	٥٨,٩٨٩	٨٥,٩١٥	١٦,١٧٨	٢,٩٥٦	-	٢١٤,٧٩٤
حسابات الاستثمار المقيدة	٢٢,٥٤٦	-	٢,٦٣٤	٣٢,٤٧٧	-	-	٥٧,٦٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٤. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	غير محدد الاستحقاق	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى							
البنوك	١٢٩,٩٣٨	-	-	-	-	-	١٢٩,٩٣٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٢٤٨,٤٨٢	-	-	-	-	-	٢٤٨,٤٨٢
موجودات التمويلات	١٣٩,٦٩٢	٦١,٥٣٦	٥٣,٩٤٢	١٩٥,٨٧٣	٣٣١,٥٨٥	-	٧٨٢,٦٢٨
استثمارات في أوراق مالية	٩٧,٠٣٢	٣٠,٧٣٢	٢٨,١١٧	٣٢٦,٧١٥	-	-	٤٨٢,٥٩٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير	-	-	١,٤٠٨	٢,١٩٩	١١٠,٤٠١	-	١١٤,٠٠٨
عقارات استثمارية	-	-	-	-	٣١٣,٦٣٥	-	٣١٣,٦٣٥
عقارات للتطوير	-	-	-	٤٥,٥٠١	٨٥,٨١٦	-	١٣١,٣١٧
استثمارات محتسبة							
بطريقة حقوق							
الملكية	-	-	-	١٦,٧٥٤	٤,٤١٦	-	٢١,١٧٣
ممتلكات وآلات							
ومعدات	-	-	-	-	-	١٦٦,٣٧٥	١٦٦,٣٧٥
موجودات غير							
ملموسة	-	-	-	-	١,٥٥٦	١٢٣,٦٢٠	١٢٥,١٧٦
موجودات أخرى	٣٣,٢٨٥	٦٧,٥٠٥	٢٦,٩١٢	١٣٥,٩٥٥	٣,٢٥٧	-	٢٦٦,٩١٤
مجموع الموجودات	٦٤٨,٤٢٩	١٥٩,٧٧٣	١١٠,٣٧٩	٧٢٢,٩٩٧	٨٥٠,٦٦٩	٢٨٩,٩٩٥	٢,٧٨٢,٢٤٢
المطلوبات المالية							
أموال المستثمرين	١٨,٦٧٥	-	-	-	-	-	١٨,٦٧٥
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	١٤٥,٠١٨	١٣,٤٣٩	٣٢,٣٨٧	٦٠,١٠١	٨٨,٥١٣	-	٣٣٩,٤٥٨
حسابات جارية للعملاء	٨٤,٣٢٤	١٠,١٣٠	٨,٦١٥	٨,٦١٥	-	-	١١١,٦٨٤
مطلوبات التمويلات	٢٤,١٩٧	٣٨,٩٤٩	٣٦,٦٣٤	١٣١,٣٤٤	١٨,٢١٦	-	٢٤٩,٣٤٠
مطلوبات أخرى	٧٢,٢٨٣	٢,١٤٦	٣٨,٧٦٧	٩,٨٩٠	٢٦,٧٨٦	-	١٤٩,٨٧٢
مجموع المطلوبات	٣٤٤,٤٩٧	٦٤,٦٦٤	١١٦,٤٠٣	٢٠٩,٩٥٠	١٣٣,٥١٥	-	٨٦٩,٠٢٩
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	٣٤٥,١٣٢	١٣١,٨٤٤	١٤٧,٥٠٧	٢٧١,٠٧٥	-	-	٨٩٥,٥٥٨
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية							
التزامات	٦٨,٨٦٢	١٢,٨٥٩	٥١,١٧٢	١٨,٦٨٦	٩٣,٦٢٠	-	٢٤٥,١٩٩
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٤,٧٢٩	٤٤,١٦٢	-	٥٨,٨٩١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار

(أ) التمركز القطاعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	التجارة والصناعة	البنوك والمؤسسات المالية	تطوير البنية التحتية	التكنولوجيا	أخرى	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	١٢٢,١٦٢	-	-	٣	١٢٢,١٦٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	-	١٢٢,٣٤٨	-	-	-	١٢٢,٣٤٨
موجودات التمويلات	-	٧١,٦٢٨	٢٤٩,٢٢١	-	٥٣٨,٥٧٢	٨٥٩,٤٢١
استثمارات في أوراق مالية	-	٧٢,٢٤٣	٢٩٢,٤٤٩	٢,٠٥٠	٢٠٦,٧١١	٥٧٣,٤٥٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير	-	-	١٧٧,١٩٩	-	٢,٦٧١	١٧٩,٨٧٠
عقارات استثمارية	-	-	٢٥٧,٩٣٢	-	-	٢٥٧,٩٣٢
عقارات للتطوير	-	-	١٧٩,٥٧٧	-	-	١٧٩,٥٧٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٧٨,٨٠٢	-	٢,٤٧٢	-	-	٨١,٢٧٤
ممتلكات وآلات ومعدات	-	-	-	-	٢٥,٦٠٢	٢٥,٦٠٢
موجودات أخرى	٦٨٢	١٧,٦٤٦	١٦٦,٥٢٦	-	٦١,٢٧٩	٢٤٦,١٣٣
مجموع الموجودات	**٧٩,٤٨٤**	**٤٠٦,٠٢٧**	**١,٣٢٥,٣٧٦**	**٢,٠٥٠**	**٨٣٤,٨٣٨**	**٢,٦٤٧,٧٧٥**
المطلوبات						
أموال المستثمرين	١٦٢	١٥	١,١٩٩	-	٣,٩١٥	٥,٢٩١
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	-	١٢٦,١٦٣	١,٨٠٩	-	٢١٢,١١٨	٣٤٠,٠٩٠
حسابات جارية للعملاء	-	١٣,٩١٦	٣٧,٣٣٤	-	١٢٣,٢١٢	١٧٤,٤٦٢
مطلوبات التمويلات	-	١٤٣,٨٠٠	٩,٨١٩	-	-	١٥٣,٦١٩
مطلوبات أخرى	-	١,٠٩٦	-	٨٤,٨٢١	٥٠,٠٦٠	١٣٥,٩٧٧
مجموع المطلوبات	**١٦٢**	**٢٨٤,٩٩٠**	**٥٠,١٦١**	**٨٤,٨٢١**	**٣٨٩,٣٠٥**	**٨٠٩,٤٣٩**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**-**	**٤,١٦١**	**٦٩,٢٠٧**	**-**	**٨٧١,٥٤٧**	**٩٤٤,٩١٥**
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية						
التزامات	-	١,٦١٢	٥٥,٥٥٠	-	١٥٧,٦٣٢	٢١٤,٧٩٤
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	٥٧,٦٥٧	-	-	٥٧,٦٥٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار (يتبع)

(أ) التمركز القطاعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	التجارة والصناعة	البنوك والمؤسسات المالية	تطوير البنية التحتية	التكنولوجيا	أخرى	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٢٧٨	١٣٠,١٤٢	(٤٨٥)	-	٣	١٢٩,٩٣٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٥,٧٨٠	٢٤١,٥٨٠	١,١٢٢	-	-	٢٤٨,٤٨٢
موجودات التمويلات	-	١٠٩,٥٠٩	٣٠٣,٤٧٧	-	٣٦٩,٦٤٢	٧٨٢,٦٢٨
استثمارات في أوراق مالية	-	٨٧,٤٥٧	٢٩٠,٧٨٧	٣,٦٧٩	١٠٠,٦٧٣	٤٨٢,٥٩٦
موجودات مشترة لغرض التأجير	-	١,٣٢٩	١١٢,٥٠١	-	١٧٨	١١٤,٠٠٨
عقارات استثمارية	-	-	٣١٨,٦٢٤	-	(٤,٩٨٩)	٣١٣,٦٣٥
عقارات للتطوير	-	-	٤٥,٥٠١	-	٨٥,٨١٦	١٣١,٣١٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٢,٩٥٥	٣,٧٩٩	٦,٩٠٧	-	(٢,٤٨٨)	٢١,١٧٣
ممتلكات وآلات ومعدات	١٤٠,٧١١	-	١٩,٠١٦	-	٦,٦٤٨	١٦٦,٣٧٥
موجودات غير ملموسة	١٢٥,١٧٦	-	-	-	-	١٢٥,١٧٦
موجودات أخرى	٦٦,٢٥٣	٤,٣٦٧	١٤٤,٠٣٥	-	٥٢,٢٥٩	٢٦٦,٩١٤
مجموع الموجودات	٣٥١,١٥٣	٥٧٨,١٨٣	١,٢٤١,٤٨٥	٣,٦٧٩	٦٠٧,٧٤٢	٢,٧٨٢,٢٤٢
المطلوبات						
أموال المستثمرين	٧٧	١٥	١٤,٧٩٣	-	٣,٧٩٠	١٨,٦٧٥
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	-	١٣٧,٩٤٢	١,٠٠٥	-	٢٠٠,٥١١	٣٣٩,٤٥٨
حسابات جارية للعملاء	-	(٣,٦٧١)	١٩,٩٢٣	-	٩٥,٤٣٢	١١١,٦٨٤
مطلوبات التمويلات	٥٦,٨٥٨	١٧٤,٢٦٦	١٨,٢١٦	-	-	٢٤٩,٣٤٠
مطلوبات أخرى	٣٨,٠٨٧	٣,٠٤٠	٦٢,٤٢٨	-	٤٦,٣١٧	١٤٩,٨٧٢
مجموع المطلوبات	٩٥,٠٢٢	٣١١,٥٩٢	١١٦,٣٦٥	-	٣٤٦,٠٥٠	٨٦٩,٠٢٩
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	-	٢٣,٩١٠	٣٤,٢٩٣	-	٨٣٧,٣٥٥	٨٩٥,٥٥٨
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية						
التزامات	١١٨,٠٣٩	-	٢١,١٦٨	-	١٠٥,٩٩٢	٢٤٥,١٩٩
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	٥٥,٦٣١	-	٣,٢٦٠	٥٨,٨٩١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	دول مجلس التعاون	دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول أخرى في آسيا	المملكة المتحدة	أوروبا (بإستثناء المملكة المتحدة)	أخرى	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٥,٥٢٨	٣	١.١	٣٢.	٤,٢٣٩	٢١,٩٧٤	١٢٢,١٦٥
ودائع لدى مؤسسات مالية	١٢٢,٣٤٨	-	-	-	-	-	١٢٢,٣٤٨
موجودات التمويلات	٨.٧,١٤٦	-	-	-	٥٢,٢٧٥	-	٨٥٩,٤٢١
استثمارات في أوراق مالية	٣٧٠,٦٨٧	٣٠,٥٧٠	١٣٤,١١٣	١٨,١٠٤	١٠,٢٤٩	٩,٧٣٠	٥٧٣,٤٥٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٧٩,٨٧٠	-	-	-	-	-	١٧٩,٨٧٠
عقارات استثمارية	٢٥٧,٩٣٢	-	-	-	-	-	٢٥٧,٩٣٢
عقارات للتطوير	١١٥,٤٦٠	٦٤,١١٧	-	-	-	-	١٧٩,٥٧٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٨١,٢٧٤	-	-	-	-	-	٨١,٢٧٤
ممتلكات وآلات ومعدات	٢٥,٦٠٢	-	-	-	-	-	٢٥,٦٠٢
موجودات أخرى	١٥٥,٠٥٨	٤١,٠٥٨	٦,٩٠٩	٢١,٣٥٢	٢,٣٧٨	١٩,٣٧٨	٢٤٦,١٣٣
مجموع الموجودات	**٢,٢١٠,٩٠٥**	**١٣٥,٧٤٨**	**١٤١,١٢٣**	**٣٩,٧٧٦**	**٥١,٠٨٢**	**٥١,٠٨٢**	**٢,٦٤٧,٧٧٥**
المطلوبات							
أموال المستثمرين	٤,٧٧٤	٥١٧	-	-	-	-	٥,٢٩١
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٢٥٤,٢٩٠	٨٥,٨٠٠	-	-	-	-	٣٤٠,٠٩٠
حسابات جارية للعملاء	١٧٣,٥٣٧	-	-	-	٩٢٥	-	١٧٤,٤٦٢
مطلوبات التمويلات	١٠٧,٩٧٠	٩,٨١٩	-	٣٥,٨٣٠	-	-	١٥٣,٦١٩
مطلوبات أخرى	٨٩,٤٦٤	١٥,٧٨٥	-	-	-	٣٠,٧٢٨	١٣٥,٩٧٧
مجموع المطلوبات	**٦٣٠,٠٣٥**	**١١١,٩٢١**	**-**	**٣٥,٨٣٠**	**٩٢٥**	**٣٠,٧٢٨**	**٨٠٩,٤٣٩**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**٩١٢,٤٤١**	**-**	**٣١,١٥٩**	**-**	**١,٢٩٤**	**٢١**	**٩٤٤,٩١٥**
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية							
التزامات	٢١٤,١٤١	-	-	-	٦٥٣	-	٢١٤,٧٩٤
حسابات الاستثمار المقيدة	٥٧,٦٥٧	-	-	-	-	-	٥٧,٦٥٧

يتم قياس التمركز الجغرافي للموجودات المالية بناءً على موقع الموجودات التشغيلية، وليس بناءً على بعد الاستثمار (والتي تكون عامة مبنية على مناطق ذات ضرائب مناسبة).

٣٥. تمركز الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	دول مجلس التعاون	دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	دول أخرى في آسيا	المملكة المتحدة	أوروبا (بإستثناء المملكة المتحدة)	الولايات المتحدة الأمريكية	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك	١.٢,٨٥٣	١٨٤	٤٨	٧.٥	١١,٨١١	١٤,٣٣٧	١٢٩,٩٣٨
ودائع لدى مؤسسات مالية	٢٤٨,٤٧.	١٢	-	-	-	-	٢٤٨,٤٨٢
موجودات التمويلات	٦٩٩,٨.٨	-	٢١,٣٩٣	-	٦١,٤٢٧	-	٧٨٢,٦٢٨
استثمارات في أوراق مالية	٢٩٤,٥٦٥	٣٣,٣٧٥	١١٤,٦٦٨	١٨,١١٧	٩,٨٧٨	١١,٩٩٣	٤٨٢,٥٩٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١١٣,٥٢٨	-	٣٣٧	-	١٤٣	-	١١٤,..٨
عقارات استثمارية	٣١٣,٦٣٥	-	-	-	-	-	٣١٣,٦٣٥
عقارات للتطوير	٦٧,٢..	٦٤,١١٧	-	-	-	-	١٣١,٣١٧
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٢١,١٧٣	-	-	-	-	-	٢١,١٧٥
ممتلكات وآلات ومعدات	١٦٣,٨٥٢	٢,٥٢٣	-	-	-	-	١٦٦,٣٧٥
موجودات غير ملموسة	٤٠,...	٨٥,١٧٦	-	-	-	-	١٢٥,١٧٦
موجودات أخرى	١٧٩,١٣.	٢١,٧٤.	٩,٦٧٩	٢٤,٩٩٢	١٣,..٥	١٨,٣٦٨	٢٦٦,٩١٤
مجموع الموجودات	٢,٢٤٤,٢١٤	٢.٧,١٢٧	١٤٦,١٢٥	٤٣,٨١٤	٩٦,٢٦٤	٤٤,٦٩٨	٢,٧٨٢,٢٤٢
المطلوبات							
أموال المستثمرين	٤,٥٨٢	١٤,.٩٣	-	-	-	-	١٨,٦٧٥
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	٢٥٤,..٥٧	٨٥,٤.١	-	-	-	-	٣٣٩,٤٥٨
حسابات جارية للعملاء	١.٩,..٢	-	٢٨٤	٢,٣٩٨	-	-	١١١,٦٨٤
مطلوبات التمويلات	١٨٣,٩١١	١٨,٢١٦	-	٤٧,٢١٣	-	-	٢٤٩,٣٤.
مطلوبات أخرى	١١٧,١٤٢	٢.,٨.٩	٢١٢	١.٩	١١,٦..	-	١٤٩,٨٧٢
مجموع المطلوبات	٦٦٨,٦٩٤	١٣٨,٥١٩	٤٩٦	٤٩,٧٢.	١١,٦..	-	٨٦٩,.٢٩
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	٨٧٢,١٦.	-	٢٢,١٦٧	١,٢٢.	١١	-	٨٩٥,٥٥٨
بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية							
التزامات	٢٤٥,١٦٧	-	-	٣٢	-	-	٢٤٥,١٩٩
حسابات الاستثمار المقيدة	٥٨,٨٩١	-	-	-	-	-	٥٨,٨٩١

٣٦. القطاعات التشغيلية

تملك المجموعة ثلاثة قطاعات تشغيلية مميزة، وهي تطوير العقارات، وإدارة الأصول والاسهم الخاصة، والخدمات المصرفية التجارية، وهي وحدات العمل الاستراتيجية للمجموعة. تقدم وحدات العمل الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة، ويتم إدارتها بصورة منفصلة لأن كل قطاع يحتاج استراتيجيات إدارية مختلفة وتخصيص للموارد في المجموعة. لكل وحدة عمل استراتيجية، يقوم مجلس إدارة المجموعة (صانع القرارات التشغيلية الرئيسي) بمراجعة تقارير الإدارة بشكل ربع سنوي.

الملخص التالي يشرح عمليات كل قطاع من قطاعات المجموعة:

- تطوير العقارات: تزاول وحدة العمل هذه أنشطتها في قطاع إنشاء وإدارة مشاريع اقتصادية على مقياس كبير في البنى التحتية. كما تعمل في استثمارات المجموعة في العقارات والموجودات ذات العلاقة.

- إدارة الأصول: إن وحدة إدارة الأصول مسئولة عن تحديد وإدارة الاستثمارات في العقارات ذات العوائد في الأسوق المستهدفة في دول مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. إن الهدف في هذه الوحدة هو إيجاد استثمارات عقارية قوية، والتي ستولد نقداً قوياً على العوائد النقدية للمستثمرين، مع تقليل المخاطر الكلية.

- الأسهم الخاصة: إن مهمة وحدة الأسهم الخاصة هي تحديد وإدارة الاستثمارات في الشركات ذات النمو المطرد والمربحة، بالإضافة للأسهم الأخرى والاستثمارات البديلة. أنشطة الأسهم الخاصة تشمل شراء حصص في شركات مدرجة أو غير مدرجة بأسعار اقل من القيم المتوقعة.

- الخدمات المصرفية: وتشمل هذه الخدمات المصرفية التجارية، و الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وإدارة الثروات، والمنتجات الاستثمارية المهيكلة، وتسهيلات تمويل المشاريع من قبل المصرف التجاري التابع للمجموعة.

تقاس نتائج كل من القطاعات التشغيلية بناءً على نتائج القطاع، ويتم مراجعتها من قبل لجنة إدارية ومجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. تستخدم نتائج القطاع لقياس الأداء، وتعتقد الإدارة أن هذه المعلومات ذات علاقة وثيقة بتقييم نتائج بعض القطاعات ذات العلاقة بشركات أخرى تزاول أنشطتها في هذه الصناعات. إن التسعير ما بين القطاعات، إن وجد، يتم تحديده على أسس تجارية اعتيادية.

تقوم المجموعة بتصنيف الإيرادات والمصروفات المنسوبة مباشرة للمعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم تخصيص المصروفات غير المباشرة بناءً على عوامل التكلفة التي يمكن تحديدها في القطاع و/ أو الأنشطة ذات العلاقة. إن تقارير الإدارة الداخلية مصممة لتعكس إيرادات ومصروفات كل قطاع على التوالي، والتي تقاس مقابل الميزانية المقدرة. إن الإيرادات، والمصروفات، والموجودات، والمطلوبات غير المخصصة ذات العلاقة بالأنشطة التجارية بين القطاعات وأنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تملك المجموعة أي فروع / أقسام خارجية مستقلة للقطاع المصرفي. التركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات مشروح في إيضاح رقم ٣٥ (ب) في البيانات المالية الموحدة.

٣٦. القطاعات التشغيلية (يتبع)

معلومات نتائج القطاعات التشغيلية كالآتي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	تطوير البنى التحتية	إدارة الأصول	أسهم خاصة	خدمات مصرفية	غير محددة/ استبعادات	المجموع
إيرادات القطاع	٥,٦٤٦	١٥,١١١	* ١١,٠٣٥	٥٧,٨٢٦	١,٥٣٢	٩١,١٥٠
مصروفات القطاع	١١,٨٤٠	٢,١٥٤	١٩,٠١٥	٣٥,٧٦٢	١٠,٣٥٤	٧٩,١٢٥
نتائج القطاع	(٦,١٩٤)	١٢,٩٥٧	(٧,٩٨٠)	٢٢,٠٦٤	(٨,٨٢٢)	١٢,٠٢٥
موجودات القطاع	٦٧٤,٧٥٧	٤٦,٧٧٨	١٨٦,١١٢	١,٧٢٨,٣٧٩	١١,٧٤٩	٢,٦٤٧,٧٧٥
مطلوبات القطاع	٢٢٧,٨٢٣	٥٢,٣٣٣	٥٢,٦٣٥	٤٥٣,٩٤٣	٢٢,٧٠٥	٨٠٩,٤٣٩
معلومات القطاع الأخرى						
مصروفات التمويل	٧,٨٣٨	٥٤٣	٢,١٦٢	٦,٠٧٩	١٣٦	١٦,٧٥٨
مخصص انخفاض القيمة	-	-	٨,١٣٧	٦,٥٥٨	٢,٣٢١	١٧,٠١٦
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	٧٨,٨٠٢	٢,٤٧٢	-	٨١,٢٧٤
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	-	-	-	٩٤٣,٢٤٧	١,٦٦٨	٩٤٤,٩١٥
التزامات	-	-	-	٢١٤,٧٩٤	-	٢١٤,٧٩٤

* تشمل نتائج القطاعات للعمليات المتوقفة، صافي (راجع إيضاح ٢٥)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٦. القطاعات التشغيلية (يتبع)

معلومات نتائج القطاعات التشغيلية كالآتي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	تطوير البنى التحتية	إدارة الأصول	أسهم خاصة	خدمات مصرفية	غير محددة/ استبعادات	المجموع
إيرادات القطاع	٣٢,٨٧٠	٤,٨٠٣	* ٢٣,٦٩٧	٤١,٥٠٩	(٢,٤٥٦)	١٠٠,٤٢٣
مصروفات القطاع	١٥,٩٥٤	١,٩٣١	١٥,٤٧٢	٣١,٢٦٥	٨,٤٥٠	٧٣,٠٧٢
نتائج القطاع	١٦,٩١٦	٢,٨٧٢	٨,٢٢٥	١٠,٢٤٤	(١٠,٩٠٦)	٢٧,٣٥١
موجودات القطاع	٦٣٧,٣٥٠	١٩,٧٩٦	٥٤٧,٥٧٥	١,٥٧٠,٧٨٢	٦,٧٣٩	٢,٧٨٢,٢٤٢
مطلوبات القطاع	٢٧٠,٤٤١	٦,٤٠٧	١٧٤,٩٠٤	٣٩١,٦٠١	٢٥,٦٧٦	٨٦٩,٠٢٩
معلومات القطاع الأخرى						
مصروفات التمويل	٩,٥١٢	٢٩٥	٣,١٢٤	٨,٣٨٤	١٠١	٢١,٤١٦
مخصص انخفاض القيمة	٩,٠٠٠	-	٣,٨٤٥	١,٢٧٥	-	١٤,١٢٠
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	١٨,٦٨٣	٢,٤٩٠	-	٢١,١٧٣
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	-	-	-	٨٩٣,٨٩٥	١,٦٦٣	٨٩٥,٥٥٨
التزامات	-	-	١١٨,٠٣٩	١٢٧,١٦٠	-	٢٤٥,١٩٩

* تشمل نتائج القطاعات للعمليات المتوقفة، صافي (راجع إيضاح ٢٥)

٣٧. الأدوات مالية

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة لأي أصل من الأصول في المبلغ الذي يمكن مبادلته به، أو في سداد أي التزام بين طرفين ملمين بتفاصيل المعاملة وعلى أسس تجارية. وتمثل السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل، أو سيتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

من أسس تعريف القيمة العادلة هو افتراض استمرارية الشركة، بدون وجود نية أو حاجة لتصفيتها، أو تقليص حجم عملياتها بصورة جوهرية، أو إجراء المعاملات بشروط مجحفة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و٣١ ديسمبر ٢٠١٤، القيمة العادلة لأرصدة البنوك، والودائع لدى المؤسسات المالية، والموجودات المالية الأخرى، وأموال المستثمرين، و الودائع لدى المؤسسات المالية والأخرى والمطلوبات المالية الأخرى لا يتوقع أن تختلف اختلافا جوهرياً عن قيمتها الدفترية، كونها ذات طبيعة قصيرة الأجل ،ويتم إعادة تسعيرها باستمرار تبعاً لأسعار السوق، كلما كان ذلك مناسبا. استثمارات الأوراق المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تظهر بالقيمة العادلة التي يتم تقديرها باستخدام أسعار السوق المدرجة ونماذج التقييم الداخلية للاستثمارات غير المدرجة. تظهر الاستثمارات الأخرى بالتكلفة، في ظل غياب أي مقياس للقيمة العادلة.

فيما عدا بعض الاستثمارات التي تظهر بالتكلفة بمبلغ ٣٢٦,٩٩١ ألف دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٢٨٧,٩٧٤ ألف دولار أمريكي)، فإن القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى للمجموعة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

استثمارات بقيمة ٣٢٦,٩٩١ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٢٨٧,٩٧٤ ألف دولار أمريكي) في أوراق مالية غير مدرجة تظهر بالتكلفة مطروحاً منها انخفاض القيمة، في ظل غياب قياس موثوق للقيمة العادلة. إن هذه الاستثمارات إما استثمارات في أسهم شركات خاصة تدار من قبل مدراء استثمار خارجيين، أو تمثل استثمارات في مشاريع لتطوير البنى التحتية تروج لها المجموعة، والتي لا يمكن تحديد قيمة عادلة لها. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات بشكل أساسي عن طريق عمليات بيع استراتيجية أو عرضها على مستثمرين بواسطة مذكرة عرض خاصة أو عرضها في طرح مبدئي عام.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، قدرت القيمة العادلة مطلوبات التمويلات بمبلغ ١٣٣,٤٠٠ ألف دولار أمريكي (القيمة الدفترية ١٥٣,٦١٩ ألف دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: القيمة العادلة ٢٠٢,٧٨٧ ألف دولار أمريكي، القيمة الدفترية ٢٤٩,٣٤٠ ألف دولار أمريكي)، بناء على معاملات حديثة لإعادة شراء أدوات التزامات من قبل البنك. قد لا تمثل هذه أسعار سوق نشطة في سيناريو اعتيادي (غير ضاغط)، باستثناء تسويات مخاطر الائتمان الخاصة، فإن القيمة الدفترية ستكون مقاربة للقيمة العادلة للمطلوبات التمويلية، حيث أن هذه الأدوات ذات معدلات فائدة عائمة، تم إعادة تسعيرها حديثا كجزء من عملية إعادة هيكلة الدين.

ب) تراتبية القيمة العادلة

الجدول التالي يحلل الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلف كالتالي:

- المستوى١: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشط للموجودات والمطلوبات مماثلة.
- المستوى٢: مدخلات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المستوى ١، والتي يمكن رصدها للموجودات والمطلوبات، إما مباشرةً (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
- المستوى٣: مدخلات للموجودات والمطلوبات غير مبنية على معلومات سوقية مرصودة (مدخلات غير مرصودة).

٣٧. الأدوات مالية (يتبع)

ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
استثمارات الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال:				
- بيان الدخل	٣٧٧	-	٦٠,٣٤٧	٦٠,٧٢٤
- حقوق الملكية	١٥,٢٤٢	-	١,٩٧٣	١٧,٢١٥
	١٥,٦١٩	-	٦٢,٣٢٠	٧٧,٩٣٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
استثمارات الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال:				
- بيان الدخل	٢٤,٤٧٠	-	٦٢,٤٨٢	٨٦,٩٥٢
- حقوق الملكية	٢٤,٤٧٩	-	١,٩٧٣	٢٦,٤٥٢
	٤٨,٩٤٩	-	٦٤,٤٥٥	١١٣,٤٠٤

الجدول أدناه يوضح تسوية الحركة في قيم الاستثمارات المقاسة باستخدام مدخلات المستوى ٣:

	٢٠١٥	٢٠١٤
الرصيد في ١ يناير	٦٤,٤٥٥	٤٦,٣٠٣
إضافات خلال السنة	-	١٨,٦١٨
مجموع الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل	(٢,١٣٥)	(٤٦٦)
تسديدات	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٦٢,٣٢٠**	٦٤,٤٥٥

٣٨. التزامات ومطالبات محتملة

الالتزامات التي تم التعاقد عليها خلال العمل الإعتيادي لأنشطة المجموعة :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
التزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات	١٦١,٧٨٨	١٠٥,٢١٨
ضمانات مالية	٥٣,٠٠٦	٢١,٩٤٢
التزامات رأسمالية تتعلق بإنشاء مصنع للأسمنت	-	١١١,٧٣٦
التزامات إيجارات تشغيلية		
- خلال سنة واحدة	-	٢٩٧
- ١ – ٥ سنوات	-	١,٣٧٨
- أكثر من ٥ سنوات	-	١,٩٧٥
ضمانات صادرة عن بنوك بالنيابة عن المجموعة	-	٢,٦٥٣

كما أصدرت المجموعة ضماناً مالياً بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي لمشروع تروج له المجموعة. بناءً على تقييم المجموعة للوضع المالي لشركة المشروع، احتسبت المجموعة مخصصاً بقيمة ٣٥ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٣٥ مليون دولار أمريكي) وتم تضمينها في المطلوبات الأخرى واحتساب مبلغاً مديناً مساوياً هو «الحق في التعويض»ضمن «الموجودات الأخرى» (إيضاح ١٢). المجموعة حالياً في مفاوضات مع المقرضين، وإنه من رأي الإدارة، وكما في تاريخ بيان المركز المالي، فإن الضمان قد انتهى.

في رأي الإدارة أن جميع التسهيلات التي تمت إعادة التفاوض بشأنها، وبناءً على الوضع الحالي للمناقشات، فإنه لا يتوقع أن تضطر المجموعة لدفع أية مبالغ مقابل هذه الضمانات. في حالة الحاجة لدفع أي مبلغ، ستقوم المجموعة بالسداد للمقرضين الحاليين، وسيتم استرداد المبالغ من التدفقات النقدية المستقبلية المولدة من عمليات المشروع ذي العلاقة.

التزامات الأداء

قد ترتبط المجموعة خلال العمل الإعتيادي بالتزامات أداء متعلقة بتنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية التي تروج لها المجموعة. وإنه في العادة تحول المجموعة هذه الالتزامات إلى الشركات المالكة لهذه المشاريع كلما أمكن ذلك. وأنه في رأي الإدارة، لا يتوقع أن تنتج أية التزامات على المجموعة نتيجة أداء أية مشروع من مشاريعها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

قضايا ومطالبات محتملة

يوجد على المجموعة مطالبات وقضايا مرفوعة ضدها تتعلق بمشاريع قام البنك بالترويج لها في الماضي، وبعض المعاملات. بالإضافة لذلك، تم رفع بعض القضايا ضد البنك من قبل موظفين سابقين بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين الخارجيين للبنك، والذين أكدوا على قوة موقف البنك للدفاع عن نفسه مقابل هذه القضايا والمطالبات. وبالتالي، لم يتم عمل أي مخصص لهذه المطالبات في البيانات المالية الموحدة.

لم يكن هناك أي إفصاحات إضافية تتعلق بالمطلوبات الطارئة ناتجة من أي مطالبات مماثلة، حيث أن أعضاء مجلس إدارة البنك يعتقدون أن أي إفصاحات من هذا النوع قد تضر وضع البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٣٩. إدارة المخاطر المالية

مقدمة

تشتمل الموجودات المالية للمجموعة على أرصدة لدى البنوك، وودائع لدى مؤسسات مالية وأخرى، واستثمارات الأوراق المالية، وذمم مدينة أخرى. المطلوبات المالية للمجموعة تتكون من أموال المستثمرين، وودائع من مؤسسات مالية وأخرى، وتمويلات دائنة، وأرصدة دائنة أخرى. السياسات المحاسبية للأدوات المالية موضحة في إيضاح (٢).

تتعرض المجموعة للمخاطر الآتية نتيجة استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بخصوص المخاطر المشار إليها أعلاه والأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة المجموعة لرأسمالها. تملك الشركات التابعة الجوهرية التي تم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة أطراً مستقلة لإدارة المخاطر، والي يراقبها مجلس إدارة لكل شركة تابعة. وبالتالي، فإن سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر غير متضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة.

إطار إدارة المخاطر

الجزء الأساسي من فلسفة إدارة المخاطر لقسم إدارة المخاطر هو تقديم متابعة ورقابة مستقلة والعمل بصورة قريبة مع وحدات الأعمال والتي تمتلك هذه المخاطر بصورة نهائية. يرفع رئيس إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر في مجلس الإدارة.

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس بيئة المخاطر والتأكد من توفير إطار كفؤ لإدارتها. قام مجلس الإدارة بتفويض لجنة التدقيق والمخاطر المسئولة عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر والتوجهات والحدود والتأكد من توافر عمليات المراقبة. يقوم قسم إدارة المخاطر مع قسم التدقيق الداخلي وقسم الالتزام بتقديم تأكيد مستقل بأن جميع أنواع المخاطر تم قياسها وإدارتها وفقاً للسياسات والتوجهات التي وضعها مجلس الإدارة.

يقوم قسم إدارة المخاطر بعرض تقارير مراجعة المخاطر ومخاطر السيولة المفصل إلى لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. توضح تقارير مراجعة المخاطر الأمور المحتملة لمجموعة عريضة من عوامل المخاطر وتصنيفها من منخفض إلى مرتفع. تتضمن تقارير مخاطر السيولة لمحة عن مخاطر السيولة للبنك مقارنة مع سياسات البنك ومتطلبات الجهات التنظيمية. كما يتم إعداد تقرير آخر عن استثمارات الوحدات يعرض فيه مراجعة الهبوط في القيمة لكل استثمار ووصف للتطورات الجوهرية على المشاريع أو المشاكل وكذلك تحديث الاستراتيجية وخطة التخارج لكل مشروع.

أ. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية إلى المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل من الأداة المالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وهي تنشأ بشكل أساسي من ودائع لدى مؤسسات مالية، وموجودات تمويلية، وذمم مدينة أخرى من شركات المشاريع. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، فإن المجموعة تأخذ في الاعتبار دمج كل عناصر مخاطر الائتمان (مثل حصر الخسائر الفردية والدولة والقطاع).

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

إدارة مخاطر الاستثمار والائتمان

أوكل مجلس الإدارة مهمة إدارة مخاطرالائتمان إلى لجنة الاستثمار بمجلس الإدارة. تضع هذه اللجنة التوجيهات التشغيلية ومراجعة واعتماد توصيات لجنة الاستثمار والائتمان لاستراتيجيات الاستثمار، والمنتجات والخدمات. إن قرارات اللجنة تتم وفقاً لسياسات الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

قسم إدارة المخاطر مسئول عن متابعة مخاطر الائتمان للمجموعة وتتضمن الآتي :

- التأكد من أن المجموعة تملك سياسات استثمار وائتمان، والتي تشمل تقييم مخاطر الائتمان وتقارير المخاطر والإجراءات التوثيقية والقانونية ويكون قسم الالتزام مسئول عن الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية.

- الإشراف على وضع هيكل للصلاحيات لاعتماد وتجديد تسهيلات الاستثمار والائتمان. حدود الصلاحيات محكومة بمصفوفة حدود الصلاحيات المفوضة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم كل تعرضات الاستثمارات والائتمان التي تزيد عن حدود معينة قبل الدخول في الاستثمار أو الالتزام بمنح التسهيلات. إن تجديد ومراجعة الاستثمارات / التسهيلات خاضعة لنفس إجراءات المراجعة.

- المراجعة المستمرة لتعرضات الائتمان. إن طريقة تقييم المخاطر تستخدم لتحديد مدى الحاجة إلى مخصصات الانخفاض في القيمة مقابل تعرض الاستثمارات / التسهيلات الائتمانية. يتكون نظام التقييم الحالي من درجتين عامتين هما «متعرض للانخفاض في القيمة» و «غير متعرض للانخفاض في القيمة»، حيث يعكس ذلك مخاطر عدم السداد وتوافر الضمان أو وسائل أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان. يتم تقييم المخاطر بشكل منفصل لكل استثمار/ ذمم مدينة بصورة سنوية على الأقل. لا تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام للهبوط في القيمة لتعرضاتها من الائتمان وذلك لأن خصائص كل تعرض تختلف عن الأخرى. إن درجة المخاطر تراجع بصورة دورية من قبل قسم إدارة المخاطر للمجموعة.

- مراجعة التزام وحدات الأعمال بحدود التعرضات، بما فيها الصناعات المختارة ومخاطر الدول ونوع المنتج. تقديم النصح والتوصية والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لترويج أفضل الممارسات في كل أنحاء المجموعة لإدارة الاستثمار ومخاطر الائتمان.

يعمل قسم إدارة المخاطر وقسم الاستثمار جنباً إلى جنب خلال كل مراحل الصفقة، بدءاً من دراسة تقصي الاستثمار حتى التخارج ويعطي هذا القسم رأياً مستقلاً لكل معاملة. يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمار بشكل دوري وذلك بإشراك قسم الاستثمار. تتم مراجعة الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة أو اللجنة ذات العلاقة بشكل ربع سنوي. ويتم التدقيق على وحدات الأعمال وعمليات الائتمان للمجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي بصورة منتظمة.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

تعرضات المجموعة القصوى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ هي كما يلي :

التعرض لمخاطر الائتمان ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	أرصدة لدى البنوك	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	استثمارات في أوراق مالية - أدوات دين	موجودات مشتراة لغرض التأجير	موجودات مالية أخرى
غير متخلف السداد وغير معرض للانخفاض - القيمة الدفترية	١٠٤,٨٦٣	١٢٢,٣٤٨	٧١٥,١٤٢	١٦٤,٣٥٨	١٦١,٠٩٦	١٥٢,٣٥١
منخفض القيمة						
المبلغ الإجمالي	-	-	٣٩,٧٧٥	٥,٣٠٨	٥٥٤	٦٣٥,٦٣٦
مخصص انخفاض القيمة	-	-	(٢٧,٢٧٩)	(١,١٤٣)	(٦٦)	(٥٧٥,٤٩٨)
منخفض القيمة - القيمة الدفترية	-	-	١٢,٤٩٦	٤,١٦٥	٤٨٨	٦٠,١٣٨
متخلف السداد ولكن غير منخفض القيمة – القيمة الدفترية	-	-	١٤١,٠٢٤	-	٢٠,١٣٨	٣٣,٦٤٤
مطروحاً: انخفاض القيمة الجماعي	-	-	(٩,٢٤١)	-	(١,٨٥٢)	-
المجموع – القيمة الدفترية	١٠٤,٨٦٣	١٢٢,٣٤٨	٨٥٩,٤٢١	١٦٨,٥٢٣	١٧٩,٨٧٠	٢٤٨,١٣٣

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرض لمخاطر الائتمان ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	أرصدة لدى البنوك	ودائع لدى مؤسسات مالية	موجودات التمويلات	استثمارات في أوراق مالية - أدوات دين	موجودات مشتراة لغرض التأجير	ذمم تجارية وذمم مدينة أخرى	موجودات مالية أخرى
غير متخلف السداد وغير معرض للانخفاض -							
القيمة الدفترية	١٢٣,١٧٥	٢٤٨,٤٨٢	٧٠٢,٦٠٤	٧٧,٧٦٢	٩٢,٧٠٥	١٧,٠١٠	١٥٧,٦٤١
منخفض القيمة							
المبلغ الإجمالي	-	-	٤٣,٨٣٦	٥,٣٠٨	-	١٧,٥٠١	٤٦٢,١٨٠
مخصص انخفاض القيمة	-	-	(٢٧,٠٣٤)	(٧٩٦)	-	(٢٥٤)	(٣٨٦,٩٢١)
منخفض القيمة - القيمة الدفترية	-	-	١٦,٨٠٢	٤,٥١٢	-	١٧,٢٤٧	٧٥,٢٥٩
متخلف السداد ولكن غير منخفض القيمة –							
القيمة الدفترية	-	-	٧٢,٤٤٦	-	٢٢,٤٧٥	٢,٢٣٤	٣٣,٩٤٤
مطروحاً: انخفاض القيمة الجماعي	-	-	(٩,٢٢٣)	-	(١,١٧٢)	-	-
المجموع – القيمة الدفترية	١٢٣,١٧٥	٢٤٨,٤٨٢	٧٨٢,٦٢٩	٨٢,٢٧٤	١١٤,٠٠٨	٣٦,٤٩١	٢٦٦,٨٤٤

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

ذمم مدينة منخفضة القيمة

الذمم المدينة المنخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة بأنها غير قادرة على تحصيل كل أو جزء من المدفوعات وفقاً للشروط التعاقدية لعقود الذمم المدينة. يتم تصنيف هذه التعرضات «منخفضة القيمة» وفقاً للتصنيف الداخلي لمخاطر المجموعة.

تعد المجموعة مخصصاً لخسائر انخفاض القيمة يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة في الذمم المدينة. هذا المخصص هو عنصر خسارة محدد يتعلق بتعرضات جوهرية فردية بناءً على تقييم فردي لانخفاض القيمة.

الحركة في مخصصات الانخفاض في القيمة للاستثمارات في أوراق مالية معروضة في إيضاح رقم ٦. كانت الحركة في مخصص انخفاض القيمة للموجودات المالية الأخرى كما يلي:

٢٠١٥	تمويلات مدينة	تمويل مشاريع	ذمم خدمات استثمارية مصرفية مدينة	ذمم مدينة أخرى	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٥	٧٠,١٥٠	٨٥,٥٨٨	١٥٣,٦٣٠	٧٥,٣١١	٣٨٤,٦٧٩
مخصص انخفاض القيمة للسنة	-	٤,٥٠٠	-	-	٤,٥٠٠
في ٣١ ديسمبر٢٠١٥	٧,١٥٠	٩٠,٠٨٨	١٥٣,٦٣٠	٧٥,٣١١	٣٨٩,١٧٩

٢٠١٤	تمويلات مدينة	تمويل مشاريع	ذمم خدمات استثمارية مصرفية مدينة	ذمم مدينة أخرى	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٤	٧٠,١٥٠	٨٣,٣٨٢	١٥٣,٦٣٠	٧٤,٣١١	٣٨١,٤٧٣
مخصص انخفاض القيمة للسنة	-	٢,٢٠٦	-	١,٠٠٠	٣,٢٠٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٧٠,١٥٠	٨٥,٥٨٨	١٥٣,٦٣٠	٧٥,٣١١	٣٨٤,٦٧٩

ذمم مدينة أعيد التفاوض عليها

خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة التفاوض على بعض التمويلات المدينة وتمويلات المشاريع بسبب التغيرات في الوضع المالي للمقترض. تم إعادة التفاوض على التمويلات المدينة بشروط مشابهة للشروط الأصلية. تم إعادة التفاوض لتمويلات المشاريع البالغة ٥٦,٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٤: ٦٥,١٩ مليون دولار أمريكي) لتمديد الفترة، ولا توجد شروط محددة للدفعات. تقيم المجموعة القدرة على الاسترداد والتوقيت بناءً على التدفقات النقدية الذي سيتولد من مشاريعها.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب الذمم المدينة (وأية مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة) عندما تقرر المجموعة بأن الذمم المدينة غير قابلة للتحصيل وبعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي إذا تطلب ذلك. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة مثل حدوث تغير جوهري للوضع المالي للمدين / المصدر كعدم قدرته على دفع التزاماته، أو أن عوائد الضمان غير كافية لسداد كل مبلغ الالتزام.

مخاطر التمركز

تنتج مخاطر التمركز عندما يعمل عدة أطراف من أنشطة اقتصادية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو لهم خصائص اقتصادية متشابهة قد تؤثر بدرجة متشابهة على مقدرتهم لسداد التزاماتهم نتيجة لتغيرات في المناخ الاقتصادي أو السياسي أو ظروف أخرى. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمركز بوضع ومراقبة حدود للتمركز الجغرافي والاقطاعي.

ان التوزيع الجغرافي والاقطاعي للموجودات والمطلوبات مبين في إيضاح ٣٦ (أ) و(ب).

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل موجودات التمويلات والذمم المدينة من الأصول المشتراة للتأجير في هيئة رهن عقاري / ضمان على الممتلكات، والأوراق المالية المدرجة / غير المدرجة، وغيرها من الأصول والضمانات. وتستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الضمان المقدرة في وقت الاقتراض، وتحديثها بشكل دوري، وهي عادة بصورة سنوية. لا يحتفظ بضمانات مقابل التعرضات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. تقديرات القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الأخرى للأوراق المالية المحتفظ بها مقابل الأصول المالية موضحة أدناه. وهذا يشمل قيمة الضمانات المالية من البنوك، وبدون ضمانات الشركات والأفراد، كونها غير قابلة للقياس بسهولة. قيمة الضمانات التي تم أخذها في الإعتبار لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	المجموع	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	المجموع
منخفضة القيمة:						
عقارات	٩,٣٩٠	٥٠٤	٩,٨٩٤	١٣,١٣٣	-	١٣,١٣٣
أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	-	-
أخرى	١,٢٢٨	-	١,٢٢٨	-	-	-
متخلفة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٧٩,٣٠٨	٢٣,٤٥٩	١٠٢,٧٦٧	٣١,١٤١	١٩,٦٩٨	٥٠,٨٣٩
أسهم حقوق ملكية	-	-	-	٥,٠٣٧	-	٥,٠٣٧
أخرى	١٢,٤٨٣	-	١٢,٤٨٣	١٤,٨١٧	-	١٤,٨١٧
غير متخلفة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	١٩٧,١٩٤	١٦١,٩٥٢	٣٥٩,١٤٦	٢١١,٨٦٥	٩٨,٦٩٢	٣١٠,٥٥٧
أسهم حقوق ملكية	٧٩٠	-	٧٩٠	١٧,٧٥٩	-	١٧,٧٥٩
أخرى	١٠٦,٧٨٥	-	١٠٦,٧٨٥	١٣٠,٩٠٧	-	١٣٠,٩٠٧
المجموع	٤٠٧,١٧٨	١٨٥,٩١٥	٥٩٣,٠٩٣	٤٢٤,٦٥٩	١١٨,٣٩٠	٥٤٣,٠٤٩

بلغ متوسط نسبة تغطية الضمان على التمويلات المضمونة ١٠٧,٨٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ١٠٩,٤٩٪)

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

فيما يلي تحليل لتمركز مخاطر الائتمان للأعمال المصرفية التجارية كما في تاريخ نهاية السنة:

التمركز حسب القطاع	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	المجموع	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	المجموع
الأعمال المصرفية والتمويل	٧٣,٤٩٦	-	٧٣,٤٩٦	١٠٩,٥٠٤	١,٣٢٩	١١٠,٨٣٣
القطاع العقاري:						
- العقارات	١٧,١٧٢	١٨٠,٦٨٤	١٩٧,٨٥٦	١٠١,٧٠٠	١١٢,٦٧٩	٢١٤,٣٧٩
- تطويرالبنى التحتية	٥٢,٢٢٨	-	٥٢,٢٢٨	١١,٠٤٠	-	١١,٠٤٠
- أراضي	٦٢,٤٨٨	-	٦٢,٤٨٨	٢٨,٢٢٠	-	٢٨,٢٢٠
الإنشاء	٩٩,٠٢٩	-	٩٩,٠٢٩	٩٨,١٧٥	-	٩٨,١٧٥
التجارة	٢٩٨,٢٨٩	-	٢٩٨,٢٨٩	٢٣٣,٢٣١	-	٢٣٣,٢٣١
الصناعة	٣٥,٦٦٦	-	٣٥,٦٦٦	٤٣,٤٩٩	-	٤٣,٤٩٩
أخرى	٢٠٥,١٥٩	٢,٦٠٥	٢٠٧,٧٦٤	١٥٧,٢٥٩	-	١٥٧,٢٥٩
مجموع القيمة الدفترية	٨٤٣,٥٢٧	١٨٣,٢٨٩	١,٠٢٦,٨١٦	٧٨٢,٦٢٨	١١٤,٠٠٨	٨٩٦,٦٣٦

ب. مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بأدواتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف طريقة المجموعة في إدارة السيولة إلى التأكد من توافر السيولة في كل الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو خسارة السمعة التجارية للمجموعة.

يستلم قسم الخزينة المعلومات من وحدات الأعمال الأخرى بخصوص نوعية سيولة الموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة من الأعمال المستقبلية. يقوم قسم الخزانة بالاحتفاظ بمحفظة موجودات سائلة قصيرة الأجل تتكون من ودائع مرابحة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية وتسهيلات من البنوك للتأكد من توافر سيولة كافية لكل المجموعة. تتم تلبية متطلبات السيولة لوحدات الأعمال من خلال قسم الخزانة لتغطية أية تقلبات قصيرة الأجل للاستجابة إلى متطلبات السيولة الهيكلية طويلة الأجل.

يتم مراقبة مستوى السيولة بصورة يومية ويتم عمل اختبارات دورية لضغوطات السيولة وفقاً لعدة سيناريوهات تغطي الوضع الإعتيادي والظروف الأكثر صعوبة في الأسواق. تتم مراجعة كل سياسات وإجراءات السيولة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. تغطي التقارير اليومية مستوى السيولة للبنك ويتم عرضها على لجنة الإدارة التنفيذية. بالإضافة لذلك، يتم رفع تقارير فصلية عن وضع السيولة لمجلس الإدارة من قبل قسم إدارة المخاطر.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

إن الجدول أدناه يوضح التدفقات النقدية غير المخصومة على المطلوبات المالية للمجموعة، بما في ذلك عقود الضمانات المالية الصادرة والالتزامات المالية غير المحتسبة بناءً على أقرب تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. بالنسبة لعقود الضمانات المالية الصادرة، فإن أقصى مبلغ للضمان يخصص لأقرب فترة التي يمكن استدعاء الضمان فيها. قد تختلف التدفقات النقدية المقدرة لهذه الأدوات المالية اختلافاً جوهرياً عن هذا التحليل. راجع إيضاح رقم ٣٤ للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة						القيمة الدفترية
	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع	
المطلوبات							
أموال المستثمرين	٥,٢٩١	-	-	-	-	٥,٢٩١	٥,٢٩١
ودائع من مؤسسات							
مالية وأخرى	١٢١,٥٥٥	٢٦,٢٩٦	٦٠,٠٤٢	١٣١,٦٥٧	٤,٢٢٥	٣٤٣,٧٧٥	٣٤٠,٠٩٠
حسابات جارية							
للعملاء	١٠٩,١٩٦	٢٩,٢٤٧	١٣,٤٦٢	٧,٨٨٦	١٤,٨٧٣	١٧٤,٦٦٤	١٧٤,٤٦٢
مطلوبات التمويلات	٤,١٢٠	٤,٧١٦	٣٩,٢٩٣	١٠٨,٢٥٧	-	١٥٦,٣٨٦	١٥٣,٦١٩
مطلوبات أخرى	٥٢,٢٣٩	١٨,٧٦١	١٧,٢٧٦	٤٧,٧٠١	-	١٣٥,٩٧٧	١٣٥,٩٧٧
مجموع المطلوبات	٢٩٢,٤٠١	٧٩,٠٢٠	١٣٠,٠٧٣	٢٩٥,٥٠١	١٩,٠٩٨	٨١٦,٠٩٣	٨٠٩,٤٣٩
حقوق ملكية حاملي							
حسابات الاستثمار							
بنود غير مضمنة في							
الميزانية العمومية							
التزامات	٤٢٢,٩٢٢	٩٤,٢٤٦	١٢٨,٥٧٤	٧٢,٣٩٤	٣٢١,٧٩٤	١,٠١٩,٩٣٠	٩٩٤,٩١٥

بهدف إدارة مخاطر السيولة الناتجة من المطلوبات المالية، تسعى المجموعة لتملك موجودات سائلة تتكون من النقد وما في حكمه، وصناديق مدارة، وأسهم الخزينة التي يوجد لها سوق نشط وسائل. يمكن بيع هذه الموجودات بسرعة للوفاء بمتطلبات السيولة.

بالإضافة لذلك، فالمجموعة لديها تدفق ثابت من الإيرادات، وقامت بخطوات لخفض التكاليف من شأنها تحسين تدفقاتها النقدية التشغيلية.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة						القيمة الدفترية
	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع	
المطلوبات							
أموال المستثمرين	١٨,٦٧٥	-	-	-	-	١٨,٦٧٥	١٨,٦٧٥
ودائع من مؤسسات							
مالية وأخرى	١٤٥,٩٥١	١٣,٥٨٥	٣٣,١٣١	١٤٧,٥٧٤	٣,٦٤٨	٣٤٣,٨٨٩	٣٣٩,٤٥٨
حسابات جارية							
للعملاء	٨٤,٣٨٥	١٠,١١١	٨,٥٩٤	٨,٥٩٤	-	١١١,٦٨٤	١١١,٦٨٤
مطلوبات التمويلات	٢٨,٣٢٥	١١,١٣٦	٣٥,١٦٠	١٣٣,٩٦٥	٧١,٠٤٣	٢٧٩,٦٢٩	٢٤٩,٣٤٠
مطلوبات أخرى	٧٢,٥٤٣	٢,٢٩٥	٣,٧٦١	٧١,٢٧٣	-	١٤٩,٨٧٢	١٤٩,٨٧٢
مجموع المطلوبات	٣٤٩,٨٧٩	٣٧,١٢٧	٨٠,٦٤٦	٣٦١,٤٠٦	٧٤,٦٩١	٩٠٣,٧٤٩	٨٦٩,٠٢٩
حقوق ملكية حاملي							
حسابات الاستثمار							
بنود غير مضمنة في							
الميزانية العمومية							
التزامات	٣٤٢,٢٣١	١٣٣,١٢٩	١٥٠,٣٨٣	٢٨٦,٩٨٢	-	٩١٢,٧٢٥	٨٩٥,٥٥٨

مقاييس السيولة

قدمت المجموعة مؤخراً مقاييس جديدة للسيولة. إن هذه المصفوفات المعدلة تهدف لعكس وضع السيولة بشكل أفضل من وجهة نظر التدفقات النقدية، ولتحديد هدف للمجموعة. هذه المقاييس هي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، ومخزون الأصول السائلة. ولهذا الغرض فإن مقياس نسبة تغطية السيولة يحدد مبلغ الموجودات السائلة ذات الجودة العالية الغير المرهونة التي تحتفظ بها المجموعة والتي يمكن استخدامها لمقاصة صافي التدفقات النقدية التي يمكن أن تواجهها وفقاً لسيناريو ضغط حاد قصير الأجل (خلال فترة ٣٠، أو ٦٠، أو ٩٠ يوماً). نسبة صافي التمويل المستقر يقيس مصادر التمويل طويلة الأجل المستقرة التي تستخدمها مؤسسة بالنسبة إلى صفات السيولة للموجودات الممولة، واحتمال الاستدعاءات الطارئة على التمويلات السائلة الناشئة من الإرتباطات والالتزامات غير المضمنة في الميزانية العمومية.

نسبة تغطية السيولة	**٢٠١٥**	٢٠١٤
٣٠ يوماً	٢,١٤	١٢,٢٧
٦٠ يوماً	٤,٨٧	٨,٧٤
٩٠ يوماً	١,٩١	٧,٠٣

كما تملك المجموعة بعض أسهم ملكية مدرجة وأسهم خزينة التي يمكن بيعها للوفاء بالتزامات السيولة.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

	٢٠١٥	٢٠١٤
نسبة صافي التمويل المستقر	١٫٠٢	١٫٥٥

تفاصيل نسبة الموجودات السائلة مقابل مجموع الموجودات بتاريخ نهاية السنة وخلال السنة كما يلي:

	موجودات سائلة/ مجموع الموجودات	
	٢٠١٥	٢٠١٤
٣١ ديسمبر	٪١٧٫٠٧	٪١٦٫٨٢
متوسط السنة	٪١٧٫٨٨	٪١٧٫٢٩
الحد الأقصى للسنة	٪٢٠٫٣٦	٪١٧٫٨٤
الحد الأدنى للسنة	٪١٦٫٣٠	٪١٦٫٨٢

هـ. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح وأسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الائتمان (غير متعلق بتغير الملائمة المالية للمقترض أو المصدر) والتي لها تأثير على دخل المجموعة أو تدفقاتها النقدية المستقبلية أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ومراقبة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزي على المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

كسياسة عامة، لا تتخذ المجموعة مراكز متاجرة لأصولها ومطلوباتها، وبالتالي فإن كل الميزانية العمومية هي محفظة غير متداولة. تحول كل مخاطر معدل سعر الصرف داخل البنك إلى قسم الخزانة. تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر العملات عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار صرف العملات. تتم إدارة مخاطر معدل الربح عن طريق متابعة معدل هامش الربح ووضع حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. إن المسئولية النهائية لمخاطر السوق هي من اختصاص لجنة التدقيق والمخاطر. قسم إدارة المخاطر مسئول عن تطوير سياسات تفصيلية لإدارة المخاطر (خاضع لمراجعة وموافقة لجنة التدقيق والمخاطر بمجلس الإدارة).

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ. مخاطر السوق (يتبع)

التعرضات لمخاطر معدل هامش الربح

إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ الاستثمارية غير المتداولة هو خطر الخسارة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة لتغير معدل هامش الربح. معظم موجودات ومطلوبات المجموعة هي قصيرة الأجل ماعدا بعض المطلوبات طويلة الأجل والتي يتم استخدامها لتمويل استثمارات المجموعة الإستراتيجية في الشركات الزميلة. ملخص فجوة معدل العائد على المحافظ غير المتداولة هي كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٢١,٩٢٤	-	٤٢٤	-	-	١٢٢,٣٤٨
موجودات التمويلات	١٢٢,٠٤٠	٤٤,٩٣٨	١٠٦,٩٢٠	٢٠٦,٥٤٩	٣٧٨,٩٧٤	٨٥٩,٤٢١
استثمارات في أوراق مالية						
(صكوك)	١٦٨,٥٢٣	-	-	-	-	١٦٨,٥٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير						
(بما في ذلك الإيجارات المستحقة)	١,٤١٤	-	-	١,٢٥٢	١٨٠,٦٢٣	١٨٣,٢٨٩
مجموع الموجودات	٤١٣,٩٠١	٤٤,٩٣٨	١٠٧,٣٤٤	٢٠٧,٨٠١	٥٥٩,٥٩٧	١,٣٣٣,٥٨١
المطلوبات						
أموال المستثمرين	٥,٢٩١	-	-	-	-	٥,٢٩١
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	١٢٠,٠٧٧	٢٦,٢٤١	٦٠,٠٤٢	١٢٩,٥٠٣	٤,٢٢٧	٣٤٠,٠٩٠
مطلوبات التمويلات	٤,١٢٠	٤,٧١٦	٣٩,٢٩٣	١٠٥,٤٩٠	-	١٥٣,٦١٩
حسابات جارية للعملاء	٢٠,٧٣٧	-	-	-	-	٢٠,٧٣٧
مجموع المطلوبات	١٥٠,٢٢٥	٣٠,٩٥٧	٩٩,٣٣٥	٢٣٤,٩٩٣	٤,٢٢٧	٥١٩,٧٣٧
حقوق ملكية حاملي حسابات						
الاستثمار	٣٦١,٠٨٠	٩٣,٥٦٢	١٢٦,٧٢١	٧٠,٣٣٧	٢٩٣,٢١٥	٩٤٤,٩١٥
فجوة حساسية معدل هامش الربح	(٩٧,٤٠٤)	(٧٩,٥٨١)	(١١٨,٧١٢)	(٩٧,٥٢٩)	٢٦٢,١٥٥	(١٣١,٠٧١)

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ. مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٤	لغاية ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ أشهر إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٤٨,٤٨٢	-	-	-	-	٢٤٨,٤٨٢
موجودات التمويلات	١٣٩,٦٩٢	٦١,٥٣٦	٥٣,٩٤٢	١٩٥,٨٧٣	٣٣١,٥٨٥	٧٨٢,٦٢٨
موجودات مشتراة لغرض التأجير						
استثمارات في أوراق مالية	-	-	١,٤٠٨	٢,١٩٩	١١٢,٥١٧	١١٦,١٢٤
(صكوك)	٩٥,٤٣٢	-	-	-	-	٩٥,٤٣٢
مجموع الموجودات	٤٨٣,٦٠٦	٦١,٥٣٦	٥٥,٣٥٠	١٩٨,٠٧٢	٤٤٤,١٠٢	١,٢٤٢,٦٦٦
المطلوبات						
أموال المستثمرين	١٤,٨٨٥	-	-	-	-	١٤,٨٨٥
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى	١٤٥,٠١٥	١٣,٤٣٩	٣٢,٣٨٧	١٤٥,٥٠٣	٣,١١١	٣٣٩,٤٥٥
حسابات جارية للعملاء	٣,٤٩٨	-	-	-	-	٣,٤٩٨
مطلوبات التمويلات	٢٤,١٩٧	٣٨,٩٤٩	٣٦,٦٣٤	١٣١,٣٤٤	١٨,٢١٦	٢٤٩,٣٤٠
مجموع المطلوبات	١٨٧,٥٩٥	٥٢,٣٨٨	٦٩,٠٢١	٢٧٦,٨٤٧	٢١,٣٢٧	٦٠٧,١٧٨
حقوق ملكية حاملي حسابات						
الاستثمار	٣٤٥,١٣٢	١٣١,٨٤٤	١٤٧,٥٠٧	٢٧٦,٢١٠	-	٩٠٠,٦٩٣
فجوة حساسية معدل هامش الربح	(٤٩,١٢١)	(١٢٢,٦٩٦)	(١٦١,١٧٨)	(٣٥٤,٩٨٥)	٤٢٢,٧٧٥	(٢٦٥,٢٠٥)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة هامش الربح عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى العديد من سيناريوهات معدل الربح المعيارية وغير المعيارية. السيناريوهات المعيارية تأخذ في الاعتبار بصورة شهرية ١٠٠ نقطة من الهبوط أو الارتفاع المتوازي مع مؤشرات العوائد الدولية. تحليل حساسية المجموعة إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الأرباح (على افتراض ان معدلات الأرباح وبيان المركز المالي تبقى ثابتة) هو كالتالي :

١٠٠ نقطة زيادة / (هبوط) متوازي	**٢٠١٥**	٢٠١٤
٣١ ديسمبر	±١,٤٩٥	±٢,٩٢٠
متوسط السنة	±٣,١٤٥	±٣,٣٤٦
الحد الأقصى للسنة	±٤,١٧٣	±٣,٦٤٩
الحد الأدنى للسنة	±١,٤٩٥	±٢,٩٢١

بشكل عام، تتم إدارة مراكز معدل الربح من قبل قسم الخزانة والذي يستخدم الودائع من/ إلى مؤسسات مالية لإدارة المركز العام الناشئ من أنشطة المجموعة.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ. مخاطر السوق (يتبع)

معدل الأرباح الفعلي على الموجودات والمطلوبات المالية وحسابات الاستثمار غير المقيدة هي كما يلي :

	٢٠١٥	٢٠١٤
ودائع لدى مؤسسات مالية	٪١,٢٢	٪٠,٧٠
موجودات التمويلات	٪٥,٧٢	٪٦,٣٣
استثمارات أدوات الدين	٪٤,٥٥	٪٣,٧٠
ودائع من مؤسسات مالية وأخرى وأفراد	٪٣,٦١	٪٣,١٩
مطلوبات التمويلات	٪٦,٩٥	٪٨,٥٠
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	٪١,٩٣	٪٢,٦٠

التعرضات إلى مخاطر سعر الصرف

مخاطر سعر صرف العملة هي مخاطر تغير قيمة الأداة المالية نتيجة تغير سعر صرف العملة. معظم تعرضات المجموعة ناشئة عن التعامل بعملات دول مجلس التعاون الخليجي والتي هي بالأساس مرتبطة بالدولار الأمريكي. كان للمجموعة صافي التعرضات الجوهرية بالعملات الأجنبية من أدواتها المالية كما في ٣١ ديسمبر :

	٢٠١٥ بآلاف الدولارات الأمريكية	٢٠١٤ بآلاف الدولارات الأمريكية
الجنيه الاسترليني	٣٧,٣٧٠	٥٧,٠٠٩
اليورو	١٣,٦٤٤	١٤,٤٤٥
الدولار الأسترالي	١٢,٢٢٢	١٢,٢٢٢
الدينار الكويتي	٢٢,٦٣٤	٨,٦٥٠
الدينار الأردني	٢,١٣١	٢,١٣١
الروبية الهندية	١٠٠	٤٧
عملات أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي (*)	١١٥,٥٣٧	٤٧,٦٨٤

* هذه العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي.

٣٩. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

هـ. مخاطر السوق (يتبع)

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرض عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة إلى العديد من سيناريوهات معدلات الصرف. السيناريو المعياري الذي يتم أخذه في الاعتبار بصورة شهرية هو أساس ٥٪ زيادة أو هبوط في معدلات الصرف للعملات الأخرى غير عملات دول مجلس التعاون المرتبطة بالدولار. تحليل حساسية المجموعة إلى الزيادة أو الهبوط في معدلات الصرف (على افتراض أن العوامل المتغيرة الأخرى وبشكل أساسي معدلات الربح تبقى ثابتة) هو كالتالي:

	٢٠١٥ بآلاف الدولارات الأمريكية	٢٠١٤ بآلاف الدولارات الأمريكية
الجنيه الاسترليني	±١,٨٦٩	±٢,٨٥٠
اليورو	±٦٨٢	±٧٢٢
الدولار الأسترالي	±٦١١	±٦١١
الدينار الكويتي	±١,١٣١	±٤٣٢
الدينار الأردني	±١٠٦	±١٠٦
الروبية الهندية	±٥	±٢,٣٥

التعرضات إلى مخاطر سعر السوق الأخرى

تتم مراجعة مخاطر أسعار الأسهم المدرجة من قبل المجموعة بصورة مستمرة. يتم مراقبة مخاطر السعر على الصناديق المدارة باستخدام حدود معينة، (حد وقف الخسارة، ومسبب وقف الخسارة، وغطاء حد وقف الخسارة العام) المحدد ضمن عقد إدارة المحفظة لمديري الصناديق. إن تغيراً بمقدار ٥٪ في قيمة الصناديق المعنية سيكون له أثر على بيان الدخل وبيان حقوق الملكية بمبلغ ٩٩ ألف دولار أمريكي (٢٠١٤: ٥٩٣ ألف دولار أمريكي). استثمارات المجموعة في أدوات حقوق الملكية والتي تظهر بالتكلفة تتعرض لمخاطر تغير أسعار الأسهم. التقديرات والفرضيات الجوهرية ذات العلاقة بتقييم انخفاض قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة مشروحة في إيضاح رقم ٣ (٢). تدير المجموعة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء الأسهم.

ح. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل الأنظمة وأنظمة الرقابة والاختلاسات والأخطاء البشرية والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية والسمعة التجارية وما يتبعها من مساءلات قانونية وتنظيمية. تدير المجموعة مخاطر التشغيل عن طريق اتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة والتأكد من فصل المهام والمراجعة الداخلية والمطابقة بما فيها التدقيق الداخلي ورقابة الالتزام. يقوم قسم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر التشغيلية عن طريق المساعدة في تحديد، ومراقبة، وإدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ / بآلاف الدولارات الأمريكية

٤. إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي وهو الهيئة الرقابية الرئيسية للمجموعة بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال لكل المجموعة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لمصرف البحرين المركزي يتطلب من المجموعة المحافظة على معدل معين لمجموع رأس المال إلى مجموع الموجودات الموزون بالمخاطر. إن قاعدة مجموع رأس المال التنظيمي صافية من اقتطاعات معقولة لتعرضات كبيرة بناءً على حدود معينة متفق عليها مع الهيئة الرقابية. يتم تصنيف العمليات التشغيلية للبنوك على أنها إما دفاتر متاجرة أو دفاتر بنوك، ويتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على اشتراطات محددة تحاول أن تعكس المستويات المتغيرة للخطر المصاحب للموجودات وحالات التعرض للمخاطر غير المضمنة في الميزانية العمومية. لا تملك المجموعة دفاتر متاجرة.

تهدف المجموعة للاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق واستدامة التطور المستقبلي للنشاط التجاري.

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من البنك المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥.

ينقسم رأس مال البنك التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات التي تستوفي معايير إدراجها ضمن أدوات الفئة الإضافية (١)، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

٤٠. إدارة رأس المال (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، قام البنك بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ٤,٠٥٣ ألف دولار أمريكي، وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر الصيرفة، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

قام المصرف بإحتساب معدل ملاءة رأس المال لسنة ٢٠١٤ وفقاً لمتطلبات بازل ٢، وبناءاً على ذلك، لا يمكن مقارنة هذه الأرقام مع السنة الحاليه.

وضع رأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر هو كما يلي :

	٢٠١٥	٢٠١٤
مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر	٣,٣٩٨,٣٣٧	٢,١٠٢,٢٩٣
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	٨٣٠,٦٠٠	٦٧٧,٦٩٢
- يطرح: التعديلات التنظيمية	(٤,٠٥٣)	-
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	٨٢٦,٥٤٧	٦٧٧,٦٩٢
فئة الإضافية (١)	٢,٤٧٢	-
الفئة الثانية لرأس المال	١٤,٤٠٥	-
إجمالي رأس المال التنظيمي	٨٤٣,٤٢٤	٦٧٧,٦٩٢
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	٢٤,٦٨٪	٣٢,٢٤٪

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة. التزمت المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً من قبل مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال الموحدة خلال السنة.

٤١. أرقام المقارنة

بالإضافة لإعادة التعديل التي تم مناقشتها في إيضاح ٢ (أ) نتيجة أثر تطبيق التغييرات في المعيار المحاسبي، وأثر ألغاء احتساب شركة سيمينا للاستثمار نتيجة فقدان السيطرة (إيضاح ٣٣)، تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً، ما عدا أثر تغيير السياسة المحاسبية المشروح في إيضاح ٢ (أ).

6

مناقشة تقرير الحوكمة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م
واطلاع المساهمين بالتزام البنك بمتطلبات
مصرف البحرين المركزي و المصادقة عليه

تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

مجموعة جي إف إتش المالية هي بنك استثمار إسلامي تأسس في مملكة البحرين في العام ١٩٩٩ . تزاول المجموعة أنشطتها وفقا لأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه الأنشطة الخدمات المالية، المعاملات الاستثمارية والتجارية، الأدوات المالية القابلة للتداول، الاستثمارات العقارية، البنية التحتية، بالإضافة إلى التمويل المهيكل، الأوراق المالية وإدارة السيولة المصممة لتحقيق عائدات مجزية للمستثمرين.

تم تحويل مجموعة جي إف إتش المالية إلى شركة مساهمة عامة في العام ٢٠٠٤ حيث تم ادراج أسهمها في بورصة البحرين للأوراق المالية بالإضافة إلى إدراج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

باعتبار مجموعة جي إف إتش شركة مساهمة عامة فإنها تسترشد في ممارساتها بشأن حوكمة الشركات بأنظمة ومبادئ حوكمة الشركات الخاصة بالمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات المساهمة الصادرة بموجب قانون الشركات التجارية البحريني الصادر بالمرسوم رقم (٢١) للعام ٢٠٠١ («قانون الشركات» (، ونظام حوكمة الشركات لمملكة البحرين) «نظام الحوكمة» (، ومجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي وقانون بورصة البحرين) «الأنظمة»).

فلسفة جي إف إتش بشأن حوكمة الشركات

يهدف إطار عمل حوكمة الشركات، وهي الطبيعة التنظيمية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكيفية ممارسة وتطبيق مهامهما، إلى توجيه مجموعة جي إف إتش نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية بنجاح والحفاظ على وتيرة متناغمة من النمو المطرد مع المحافظة التامة على مصالح العملاء والمساهمين.

تؤمن مجموعة جي إف إتش بأن الالتزام بالحكم الرشيد للشركات يعزز من قيمتها، حيث توفر معايير حوكمة الشركات الإطار الملائم لعمل مجلس الإدارة واللجان التابعة له، والإدارة التنفيذية، للقيام بواجباتهم بما يخدم مصلحة المجموعة ومساهميها. لذلك تسعى المجموعة إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة والادارة الجيدة من خلال اعتماد ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية والأهداف والسياسات الرامية إلى الامتثال لمسؤولياتها التنظيمية والرقابية.

يكون مجلس الإدارة في محل مساءلة أمام المساهمين فيما يتعلق بإيجاد وتحقيق الأداء المالي القوي والمستدام والمحافظة على قيمة استثمارات المساهمين على المدى البعيد. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم المجلس باعتماد ومراقبة إستراتيجية البنك وأدائه المالي من خلال إطار فاعل للحوكمة .

يكون رئيس مجلس الإدارة مسئولاً عن قيادة المجلس والتأكد من فاعليته، ومتابعة أداء الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية، والمحافظة على استمرار الحوار مع المساهمين. ويقوم فريقا التدقيق الداخلي وادارة المخاطر في البنك برفع تقاريرهم مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

الالتزام بالأنظمة – مجلد التعليمات الصادر من مصرف البحرين المركزي، المجلد (٢)

خلال عام ٢٠١٥، واصلت مجموعة جي إف إتش تطبيق بنود قانون الحوكمة والالتزام ببند الرقابة العالية HC Module الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن مجلد التعليمات» المجلد ٢».

وفقا للبند HC-A.1.8 والبند HC-1.2.8 (c) من بند الرقابة العالية (مجلد التعليمات ٢ الصادر من مصرف البحرين المركزي)، فيما يتعلق بالإفصاح عن وقائع عدم الالتزام التي تنص على الحجة إلى الإفصاح عن حالات عدم الالتزام وإصدار إيضاح بشأنها في حالة عدم الالتزام بأنظمة وقواعد بند الرقابة العالية، ومن ثم تود مجموعة جي إف إتش المالية إيضاح ما يلي:

- تم دمج لجنة المخاطر مع لجنة التدقيق لتكوين لجنة واحدة باسم «لجنة التدقيق والمخاطر» حيث أن هذا الدمج لا يشكل تعارضا في المصالح.
- تم دمج لجنة التعيين ولجنة المكافآت لتكوين لجنة واحدة باسم «لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح» حيث أن هذا الدمج لا يشكل تعارضا في المصالح.
- لم يتسن لعضوين من أعضاء مجلس الإدارة حضور اجتماعين من اجتماعات المجلس الخمسة التي تم عقدها خلال عام ٢٠١٥.

الهيكل التنظيمي

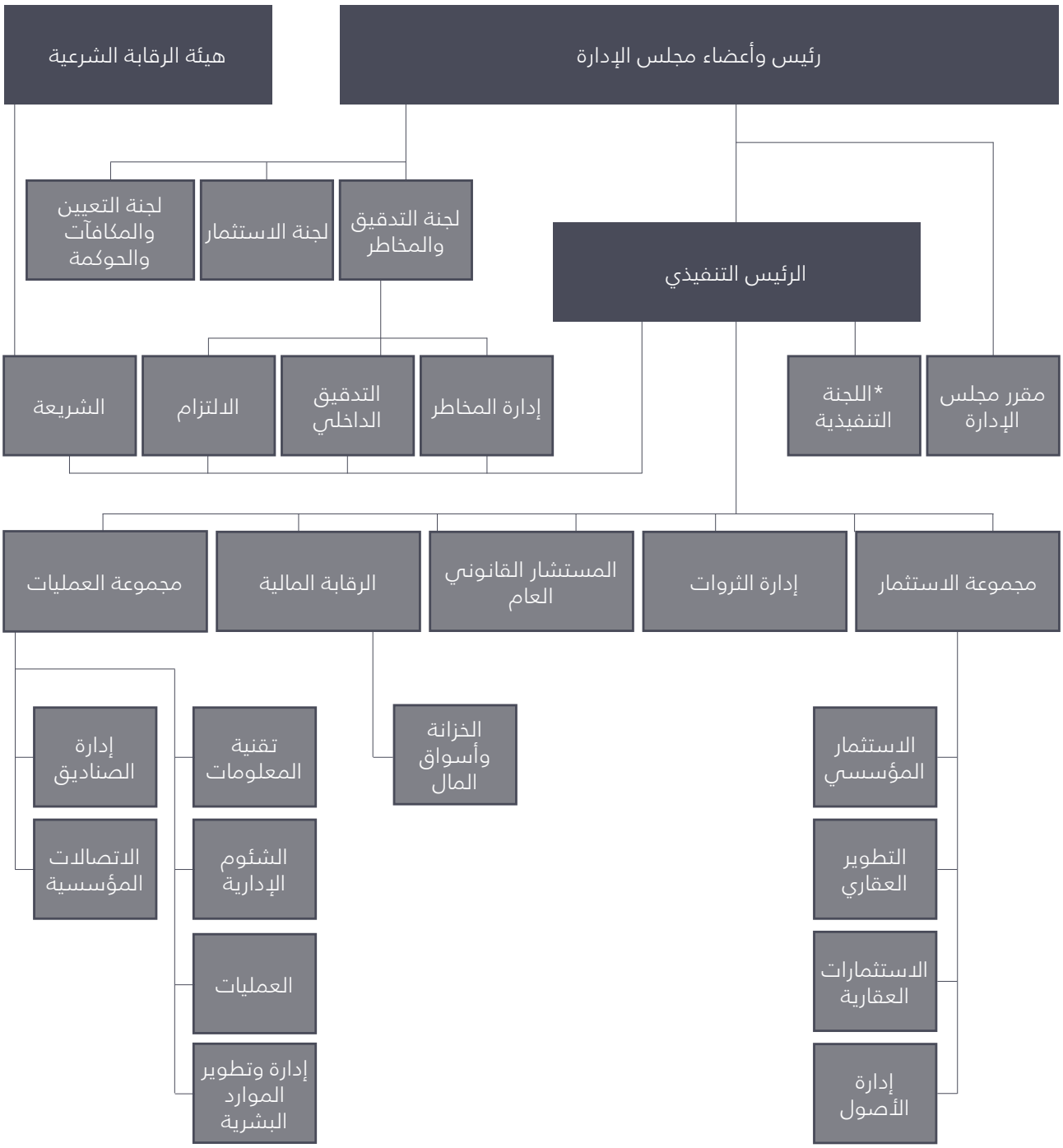

ملاحظات:

*تتكون اللجنة التنفيذية من الأعضاء التالين: الرئيس التنفيذي، رئيس الاستثمار المؤسسي، رئيس الشئون الإدارية، رئيس الشئون المالية ورئيس إدارة المخاطر.

سوف تتم مناقشة الأمور المتعلقة بلجنة الأصول والمطلوبات من قبل اللجنة التنفيذية.

إطار عمل الحوكمة في مجموعة جي إف إتش:

لا يزال نظام الحوكمة المؤسسية في مجموعة جي إف إتش متمشيا مع بند الرقابة العالية HC Module الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن مجلد التعليمات» المجلد ٢»، بالإضافة إلى قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١. كما يتمشى

ميثاق مجلس الإدارة، سياسة تعارض المصالح، مدونة قواعد السلوك الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، مدونة قواعد السلوك الخاصة بالإدارة والموظفين، اتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وآلية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة والأعضاء، هذا إلى جانب كافة سياسات مجموعة جي إف إتش ذات الصلة، تتمشى جميعا مع القواعد والإرشادات الجديدة والمعدلة الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

في إطار متطلبات الإفصاح الواردة في قواعد الحوكمة والفصل الخاص بالرقابة العالية الصادر عن مصرف البحرين المركزي فان مجموعة جي إف إتش تعرض الحقائق التالية:

١- ملكية الأسهم

١-١ توزيع الملكية حسب الجنسية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، يوضح سجل المساهمين أن هناك ١٠,٨٠٨ مساهما يملكون ٢,٢٥٦,٥٨٣,٤٠٣ سهما بقيمة اسمية مقدارها ٠,٢٦٥ دولار أمريكي للسهم وذلك على النحو التالي:

الجنسية	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
بحريني	٥٧٣	٦١,٥٤٧,٢٦٧	٢,٧٣
إماراتي	٢,٨٢٩	١,١٣٣,٥٣٤,٩٠٧	٥٠,٢٣
كويتي	٤,١٧٦	٣٦٤,٤٩٠,٨٠٧	١٦,١٥
عماني	٥٤	١٢,٨٨٣,٣٦٠	٠,٥٧
قطري	٤٤	٧,٩٩٣,٢٠٨	٠,٣٥
سعودي	١٨٧	٣٥,٦٧١,٥٣٤	١,٥٨
أخرى	٢,٩٤٥	٦٤٠,٤٦٢,٣٢٠	٢٨,٣٨
المجموع	**١٠,٨٠٨**	**٢,٢٥٦,٥٨٣,٤٠٣**	**٪١٠٠**

١-٢ توزيع الملكية حسب نسبة المساهمة:

يوضح الجدول التالي توزيع الملكية حسب نسبة المساهمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

نسبة الملكية	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة الملكية
أقل من ١٪	١,٩٧٧,٥٦١,٢٧٢	٨٧,٦٤٪	١٠,٨٠٢
١٪ إلى أقل من ٥٪	١٥٦,٠١٩,٠٣٢	٦,٩١٪	٥
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	١٢٣,٠٠٣,٠٩٩	٥,٤٥٪	١
المجموع	٢,٢٥٦,٥٨٣,٤٠٣	١٠٠٪	١٠,٨٠٨

١-٣ أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة ٥٪ أو أكثر:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تملك شركة المتكاملة كابيتال، وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة أبوظبي المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، حصة بنسبة ٤,٤٥٪ من إجمالي الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش المالية.

ملحوظة: كما في ١٥ فبراير ٢٠١٦، ارتفعت حصة الشركة المذكورة أعلاه إلى ما نسبته ١٠,٠٤٪ من إجمالي عدد الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش المالية.

٢- مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية والإدارة التنفيذية

٢-١ تشكيل مجلس الإدارة

أ- خلال اجتماع الجمعية العامة لمجموعة جي إف إتش المالية المنعقد بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٤ تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة ومن ثم تم انتخاب/إعادة انتخاب الثمانية أعضاء التالين لتولي مهام عضويتهم لمدة ثلاث سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧:

١- الدكتور أحمد خليل المطوع

٢- السيد مصبح المطيري

٣- السيد فيصل عبدالله فؤاد بوبشيت

٤- السيد بشار محمد المطوع

٥- السيد يوسف إبراهيم الغانم

٦- الدكتور خالد محمد الخزرجي

٧- الشيخ محمد بن دعيج آل خليفة

٨- محمد علي طالب

تمشياً مع الأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي، التي تقتضي أن يكون ثلث عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين، يضم المجلس، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، ستة أعضاء مستقلين، من بينهم رئيس لجنة التدقيق والمخاطر ورئيس لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح.

٢-٢ الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

بموجب متطلبات الأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي، يتم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ولا يجوز دمج أية مهام من المهام المناطة في إطار هذين المنصبين.

٢-٣ وظيفة مجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء

يحدد النظام الأساسي لمجموعة جي إف إتش مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء، كما يبين دليل حوكمة الشركات الخاص بها تقسيم مسؤوليات العمل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث يقوم المجلس بالإشراف على كافة أنشطة الأعمال وذلك بالتشاور مع فريق الإدارة التنفيذية. كما يناقش المجلس ويوافق على إستراتيجية عمل المجموعة. وتندرج من ضمن مسئولياته إدارة المخاطر وإعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير AAOIFI وقضايا حوكمة الشركات. أما فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب موافقة المجلس فهي تشمل خطة العمل الإستراتيجية طويلة الأجل والخطة السنوية، والأمور المتعلقة بحوكمة الشركة، استحواذ وبيع الاستثمارات والتخارج من المشاريع. هذا إلى جانب الدور الرئيسي للمجلس والذي يتمثل في الحرص على التمسك بقيم مجموعة جي إف إتش الرئيسية، بما في ذلك القيم المنصوص عليها في أنظمتها الداخلية.

يتم تزويد الأعضاء عند تعيينهم بالمعلومات اللازمة والمفصلة لتمكينهم من أداء دورهم الإشرافي والفعال عن الشؤون الإستراتيجية، والتشغيلية، والمالية، والالتزام وضوابط الحوكمة في مجموعة جي إف إتش. كما أن إطار حوكمة الشركات يتيح لعضو المجلس الحصول على مشورة مستقلة متى دعت الحاجة لذلك.

أما فيما يتعلق بقنوات الاتصال بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فإن أعضاء المجلس يمكنهم الاتصال وطلب المعلومات من الإدارة التنفيذية في جميع الأوقات.

٤-٢ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يشكل عدد الأعضاء المستقلين غالبية عدد أعضاء مجلس الإدارة. ولضمان الاستقلالية يتوجب على جميع الأعضاء إبلاغ مجلس الإدارة عن أية تغيرات أو إضافات تطرأ على مراكزهم ومهامهم التنفيذية بشكل قد يؤثر على تقييم المجلس لاستقلاليتهم، بحيث لا تتعارض عضويتهم في مجلس الإدارة مع أي مصالح أخرى لهم وبالشكل الذي يمكنهم من تكريس الوقت والاهتمام المناسبين للمجلس. كما يؤكد رئيس المجلس على أعضاء المجلس قبل البدء في أي من اجتماعات مجلس الإدارة بعدم المشاركة في التصويت على القرارات التي ينشأ فيها تضارب في المصالح في المواضيع المطروحة. هذا إلى جانب الإفصاح السنوي الذي يقدمه الأعضاء استناداً إلى سياسة تعارض المصالح.

وتعتبر لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح التابعة لمجلس الإدارة مسئولة إلى جانب دورها في تحديد وتقييم واختيار المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، عن التحقق من استقلالية الأعضاء، وذلك بالاسترشاد بالضوابط التي وضعتها الأنظمة في هذا الشأن. حيث تقوم اللجنة بتقديم توصياتها في هذا الشأن لمجلس الإدارة. وتحرص اللجنة عند عملية الاختيار أن يشكل المرشحون من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين ممن تم اختيارهم نطاقاً واسعاً من الخبرات من مختلف مجالات الأعمال والخدمات المساندة. كما يتم اختيار الأعضاء المستقلين من قطاعات مختلفة لإيجاد نوع من التنوع في الآراء والخبرات في المجلس، حيث إن الأعضاء المستقلين الحاليين ينحدرون من قطاعات مالية وتجارية وحكومية.

يبين الجدول التالي تصنيف أعضاء المجلس كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

تصنيف الأعضاء	عدد الأعضاء	نسبة التمثيل
مستقل	٦	٧٥٪
غير تنفيذي	٢	٢٥٪
المجموع	**٨**	**١٠٠٪**

٥-٢ خطاب تعيين أعضاء مجلس الإدارة

عند بداية التعيين، يطلب من أعضاء مجلس الإدارة توقيع اتفاقية كتابية (خطاب تعيين) مع مجموعة جي إف إتش المالية. تشتمل الاتفاقية على جميع التفاصيل الخاصة بصلاحيات عضو مجلس الإدارة بالإضافة إلى معلومات مطلوبة بموجب الأنظمة السارية. عند التعيين، تقدم لأعضاء المجلس مقدمة شاملة رسمية مصممة خصيصاً لهذا الغرض وتشمل، من بين أمور أخرى، استعراض دور المجلس بشكل عام والواجبات والأدوار ذات الصلة بعضو المجلس وواجباته، إضافة إلى الاجتماع مع الإدارة التنفيذية، وعرض إستراتيجية مجموعة جي إف إتش ، وأداءها المالي، والمخاطر والمسائل القانونية وغيرها من المسائل ذات الصلة.

وخلال فترة العضوية يتعين على عضو المجلس الحرص على تثقيف نفسه بأن يكون على دراية تامة بجميع جوانب العمل، بما في ذلك سياسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات.

٦-٢ حق المساهمين في تعيين أعضاء مجلس الإدارة

بموجب المادة ١٧٥ من قانون الشركات والمادة (٢٧- أ) من النظام الأساسي للبنك، يحق لكل مساهم يملك ١٠ ٪ أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لا يمتلك أي مساهم نسبة ١٠٪ أو أكثر من إجمالي عدد الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش.

ملحوظة: كما في ٢٤ فبراير ٢٠١٦، ارتفعت حصة أحد الساهمين وهي شركة المتكاملة كابيتال، إحدى شركات مجموعة أبوظبي المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى ١٠,٤٠٪ من إجمالي عدد الأسهم القائمة لمجموعة جي إف إتش، ومن ثم يحق للشركة تعيين ممثل واحد لها في مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش.

٧-٢ أعضاء مجلس الإدارة وعضوياتهم الأخرى

يبين الجدول أدناه تشكيلة مجلس الإدارة، وعضويات أعضاء المجلس الأخرى، وعضوية اللجان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

اسم ومنصب عضو مجلس الإدارة	تاريخ التعيين بالمجلس	مستقل/ غير تنفيذي/ تنفيذي	التمثيل	تاريخ الاستقالة	عدد العضوية في المجالس الأخرى	عدد العضوية في المجالس الأخرى في البحرين	عدد العضوية في المجالس الأخرى في بنوك في البحرين	عدد العضوية في اللجان التابعة للمجلس
الدكتور أحمد خليل المطوع (رئيس مجلس الإدارة)	مايو ٢٠١١	غير تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	٨	٣	١	١
مصبح سيف المطيري (نائب رئيس مجلس الإدارة)	مارس ٢٠٠٩	غير تنفيذي	لا يوجد	لا يوجد	٩	١	١	١
بشار محمد المطوع (عضو)	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٨	٨	١	٢
الشيخ محمد دعيج آل خليفة (عضو)	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	-	-	-	١
الدكتور خالد محمد الخزرجي (عضو)	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٢	-	-	١
محمد طالب (عضو)	إبريل ٢٠١٣	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	-	-	-	١
يوسف إبراهيم الغانم (عضو)	إبريل ٢٠١٤	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٤	-	-	١
فيصل عبدالله فؤاد بوبشيت (عضو)	إبريل ٢٠١٤	مستقل	لا يوجد	لا يوجد	٢١	-	-	١

ملحوظة: لا توجد لأي من أعضاء المجلس المستقلين أية تعاملات مالية مع مجموعة جي إف إتش المالية، باستثناء العلاقة القائمة لكونهم أعضاء بمجلس الإدارة.

٨-٢ ملكية أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة جي إف إتش المالية

يوضح الجدول التالي التغير في ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم مجموعة جي إف إتش كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مقارنة بملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

اسم العضو	ملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	ملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م	نسبة الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
الدكتور أحمد خليل المطوع	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
مصبح سيف المطيري	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
بشار محمد المطوع	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الشيخ محمد دعيج آل خليفة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الدكتور خالد محمد الخزرجي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
محمد علي طالب	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
يوسف إبراهيم الغانم	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
فيصل عبدالله فؤاد أبوبشيت	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المجموع	**لا يوجد**	**لا يوجد**	**لا يوجد**

٩-٢ تداول وتوزيع ملكية أسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا بصفة فردية خلال السنة:

اسم العضو	إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المعاملات-خلال الفترة من ١ يناير -٣١ ديسمبر ٢٠١٥			إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	نسبة الملكية ٪
		شراء	بيع	تحويل		
الدكتور أحمد خليل المطوع	-	-	-	-	-	-
مصبح سيف المطيري	-	-	-	-	-	-
فيصل عبدالله فؤاد بوبشيت	-	-	-	-	-	-
بشار محمد المطوع	-	-	-	-	-	-
يوسف إبراهيم الغانم	-	-	-	-	-	-
الدكتور خالد محمد الخزرجي	-	-	-	-	-	-
محمد علي طالب	-	-	-	-	-	-
الشيخ محمد دعيج آل خليفة	-	-	-	-	-	-

اسم عضو اللجنة التنفيذية	إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	المعاملات-خلال الفترة من ١ يناير -٣١ ديسمبر ٢٠١٥			إجمالي عدد الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	نسبة الملكية ٪
		شراء	بيع	تسوية خفض رأس المال		
هشام أحمد عبدالقادر الريس	١٠,١٠٢	-	-	٦,٠٦٢	٤,٠٤٠	٠,٠٠٠١٨
آجاي شيفرام سوبرامانيان	٢,١٩٤	-	-	١,٣١٧	٨٧٧	٠,٠٠٠٠٤
تشاندن غوبتا	-	-	-	-	-	-
محمد أمين أحمد علي حسن	-	-	-	-	-	-
سليم باتيل	-	-	-	-	-	-

١٠-٢ اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٥

يجتمع مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس كلما دعت الحاجة، ولكن بموجب الأنظمة، ينبغي على المجلس الاجتماع بما لا يقل عن أربع مرات في كل سنة مالية. عقد مجلس الإدارة خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥ بينما انعقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٥.

بالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، تم أيضا إصدار عدد من القرارات العاجلة بالتمرير خلال عام ٢٠١٥ من خلال البريد الإلكتروني إلى أعضاء المجلس.

بالنسبة لجدول الأعمال الخاص باجتماعات مجلس الإدارة فيتم إرساله إلى الأعضاء في وقت مناسب قبل تاريخ الاجتماع لتزويدهم بالمعلومات اللازمة والتقارير والمستندات للعلم والمراجعة. كما يتم إبلاغ المجلس بجميع الموضوعات والأحداث الهامة التي تنشأ وتكون بحاجة إلى إقرارها من قبل المجلس. تكون الإدارة التنفيذية مسئولة عن إبلاغ مجلس الإدارة فيما يتعلق بأداء مجموعة جي إف إتش المالية في كل اجتماع.

فيما يلي تواريخ الاجتماعات التي عقدها المجلس خلال السنة المالية ٢٠١٥:

- ٢٢ فبراير ٢٠١٥
- ١٣ مايو ٢٠١٥
- ١٤ مايو ٢٠١٤
- ١٢ أغسطس ٢٠١٥
- ١١ نوفمبر ٢٠١٥
- ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥

تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء المشاركين عن طريق الهاتف/الفيديو	أسماء الأعضاء غير الحاضرين
٢٢ فبراير ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصبح المطيري ٣. د. خالد محمد الخزرجي ٤. محمد علي طالب ٥. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٦. بشار محمد المطوع ٧. يوسف إبراهيم الغانم ٨. فيصل عبدالله بوبشيت		
١٣ مايو ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصبح المطيري ٣. د. خالد محمد الخزرجي ٤. محمد علي طالب ٥. الشيخ محمد دعيج آل خليفة		
١٢ أغسطس ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين	١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصبح المطيري ٣. د. خالد محمد الخزرجي ٤. محمد علي طالب ٥. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٦. بشار محمد المطوع ٧. يوسف إبراهيم الغانم		
٢٩ ديسمبر ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي الطابق ٣٧ المنامة- مملكة البحرين		١. د. أحمد خليل المطوع ٢. مصبح المطيري ٣. د. خالد محمد الخزرجي ٤. محمد علي طالب ٥. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٦. يوسف إبراهيم الغانم ٧. فيصل عبدالله بوبشيت	١. بشار محمد المطوع

ملحوظة: لم يحضر السيد فيصل عبدالله بوبشيت والسيد بشار محمد المطوع اجتماعين من اجتماعات المجلس الخمسة المنعقدة خلال عام ٢٠١٥.

٢-١١ النصاب المطلوب لاتخاذ قرارات مجلس الإدارة

يكون النصاب المطلوب لعقد اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجموعة جي إف إتش المالية. يجوز لمجلس الإدارة إصدار قراراته عن طريق البريد، البريد الإلكتروني، الفاكس، المكالمات الهاتفية الجماعية، مكالمات الفيديو أو أية وسائل اتصال أخرى صوتية أو مرئية وفقا للمادة (٣٣ – هـ) من النظام الأساسي للبنك.

٣- لجان المجلس

أسس مجلس الإدارة ثلاث لجان فرعية تابعة للمجلس وفوض كل منها صلاحيات محددة وهي على النحو التالي:

٣-١ لجنة التدقيق والمخاطر

تتولى لجنة للتدقيق والمخاطر مسئولية متابعة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الأمور المتعلقة بالالتزام ومكافحة غسيل الأموال.

يجب أن تجتمع هذه اللجنة ما لا يقل عن أربع مرات في السنة؛ وعليه فقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات خلال السنة المالية ٢٠١٥ بتاريخ ١٩ فبراير، ٣ مارس، ٢٣ إبريل، ١٣ مايو، ١٢ أغسطس، ٣١ أغسطس و ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ على التوالي.

تاريخ ومكان اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر	أعضاء اللجنة الحاضرين	الأعضاء المشاركين عن طريق الهاتف/ الفيديو	الأعضاء غير الحاضرين
١٩ فبراير ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٣. بشار محمد المطوع		بشار محمد المطوع
٣ مارس ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٣. بشار محمد المطوع		
٢٣ إبريل ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٣. بشار محمد المطوع		١. الشيخ محمد دعيج آل خليفة
١٣ مايو ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة		
١٢ أغسطس ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٣. بشار محمد المطوع		
٣١ أغسطس ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. الشيخ محمد دعيج آل خليفة ٣. بشار محمد المطوع		
١٠ نوفمبر ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. محمد علي طالب ٢. بشار محمد المطوع		

٢-٣ لجنة الاستثمار

تتولى لجنة الاستثمار مسئولية الموافقة على الاستثمار وطلبات التمويل، وإعداد الضوابط والسياسات الاستثمارية، ووضع حدود الائتمان للبنك، وإدارة الموجودات والمطلوبات، وتنظيم العلاقات المصرفية، وكذلك الإشراف على البنود الغير مشمولة في الميزانية.

يجب أن تجتمع لجنة الاستثمار ما لا يقل عن مرتين سنوياً، وقد اجتمعت اللجنة خمس مرات خلال السنة المالية ٢٠١٥ وذلك بتاريخ ١٣ يناير، ٥ مارس، ١١ نوفمبر، ٢٩ نوفمبر و٩ ديسمبر ٢٠١٥.

تاريخ ومكان اجتماع لجنة الاستثمار	أعضاء اللجنة الحاضرين	الأعضاء المشاركون عن طريق الهاتف/الفيديو	الأعضاء غير الحاضرين
١٣ يناير ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين		١. الدكتور أحمد خليل المطوع ٢. مصبح سيف المطيري ٣. يوسف إبراهيم الغانم	
٥ مارس ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين		١. الدكتور أحمد خليل المطوع ٢. مصبح سيف المطيري ٣. يوسف إبراهيم الغانم	
١١ نوفمبر ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. الدكتور أحمد خليل المطوع ٢. مصبح سيف المطيري ٣. يوسف إبراهيم الغانم		
٢٩ نوفمبر ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين		١. الدكتور أحمد خليل المطوع ٢. مصبح سيف المطيري ٣. يوسف إبراهيم الغانم	
٩ ديسمبر ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. الدكتور أحمد خليل المطوع ٢. مصبح سيف المطيري	١. يوسف إبراهيم الغانم	

٣-٣ لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح

تتولى لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح مسئولية وضع برامج تعويضات الموظفين والحوافز، وإعداد السياسات الداخلية لإدارة الموارد البشرية والمسائل الإدارية الأخرى، كما تتولى مسئولية الإشراف على إطار عمل ضوابط الحوكمة لمجموعة جي إف إتش المالية.

يجب أن تجتمع اللجنة ما لا يقل عن مرتين في السنة. اجتمعت اللجنة ثلاث مرات خلال السنة المالية ٢٠١٥ بتاريخ ٢٢ فبراير، ٥ مارس و ١٠ نوفمبر ٢٠١٥.

تاريخ ومكان اجتماع لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح	أعضاء اللجنة الحاضرين	الأعضاء المشاركون عن طريق الهاتف/الفيديو	الأعضاء غير الحاضرين
٢٢ فبراير ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. د. خالد محمد الخزرجي ٢. بشار محمد المطوع ٣. فيصل عبدالله بوبشيت		
٥ مارس ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين		١. خالد محمد الخزرجي ٢. بشار محمد المطوع	١. فيصل عبدالله بوبشيت
١٠ نوفمبر ٢٠١٥ مقر مجموعة جي إف إتش المالية مرفأ البحرين المالي البرج الشرقي - الطابق ٣٧ المنامة - مملكة البحرين	١. خالد محمد الخزرجي ٢. بشار محمد المطوع		١. فيصل عبدالله بوبشيت

٤- رسوم خدمات التدقيق والخدمات الأخرى المقدمة من المدقق الخارجي

سوف تتوفر التفاصيل للمساهمين بموجب طلب كتابي رسمي إلى مجموعة جي إف إتش المالية، شريطة ألا يؤثر ذلك على مصالح البنك أو تنافسيته في السوق.

٥- موضوعات أخرى

٥-١ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بموجب توصية ترفع من قبل لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح إلى مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره برفع هذه التوصية إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

عند تحديد هذه المكافآت، يؤخذ في الاعتبار أداء البنك بالإضافة إلى تقييم التزام الأعضاء بعقد الأداء والمسئوليات الخاصة بكل منهم. وقد تم خلال عام ٢٠١٥ دفع مكافآت العضوية حسب المذكور في الإيضاح (٢٧) بالبيانات المالية الموحدة.

هذا ويحق لأعضاء الإدارة التنفيذية الحصول على مكافآت ثابتة وفقا لاتفاقياتهم التعاقدية، بينما يجب إقرار أية حوافز/مكافآت أخرى ذات علاقة من قبل مجلس الإدارة.

يرجى الاطلاع على الإيضاح (٢٧) من البيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

خلال عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى هيئة الرقابة الشرعية ما قيمته ١٤٨,٠٠٠/- دولار أمريكي.

٢-٥ التطوير المستمر لمجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس

اعتمد مجلس الإدارة ميثاق العمل الخاص بمجلس الإدارة الذي تم إعداده ليكون بمثابة مرجع لأنشطة المجلس. يوضح هذا الميثاق مهام ومسئوليات وصلاحيات مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية واللجان التابعة له بالإضافة إلى الأمور المتحفظ عليها لاتخاذ قرار نهائي أو الموافقة المسبقة بشأنها من قبل المجلس بالإضافة إلى سياسات وممارسات المجلس فيما يتعلق بأمور معينة مثل تعارض المصالح والدعوة لاجتماعات المجلس.

كما يشتمل ميثاق مجلس الإدارة على دليل مفصل لتدريب مجلس الإدارة حيث يمثل إطار عمل لإعداد وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد. هذا ويتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بملف تعريفي يشتمل على فكرة عامة حول مجموعة جي إف إتش المالية وأهم إنجازاتها.

عند التعيين بمجلس الإدارة، ينبغي على جميع الأعضاء التوقيع على عقد «عضو غير تنفيذي»، حيث يشتمل هذا العقد على شروط التعيين ومهام ومسئوليات الأعضاء وشروط العضوية وتكريس الوقت اللازم للمجلس وتعارض المصالح والاستقالة وإنهاء العضوية وسرية المعلومات وغيرها من التفاصيل الأخرى التي ينبغي على الأعضاء الالتزام بها خلال فترة عضويتهم بالمجلس.

٣-٥ تقييم أداء مجلس الإدارة

يتوفر لدى مجموعة جي إف إتش برنامج متكامل لتقييم أداء مجلس الإدارة (إطار العمل لعملية التقييم الذاتي السنوي من قبل مجلس الإدارة، لجان المجلس وأعضاء المجلس) وذلك تمشيا مع تعليمات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي (HC Module).

تهدف عملية التقييم إلى تقييم مدى فعالية المجلس والتعرف على الحاجة إلى:

- تعديل مزيج القدرات/الخبرات في المجلس
- تدريب المجلس و/ أو الدعم المهني للمجلس
- استبدال أعضاء المجلس ممن تعتبر مساهمتهم غير كافية

يقوم إطار عمل تقييم أداء المجلس على المبادئ التالية:

- يقوم المجلس، من خلال لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح، بعملية تقييم سنوي رسمي وصارم لأداء المجلس واللجان التابعة له وأعضاء مجلس الإدارة كل على حده.
- بناء على نتائج تقييم الأداء، سوف يحدد رئيس مجلس الإدارة نقاط القوة والضعف في المجلس، وعند الحاجة، اقتراح تعيين أعضاء جدد أو العمل على إقالة أعضاء بالمجلس.
- سوف يكون رئيس لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح مسئولا عن تقييم أداء رئيس مجلس الإدارة، آخذا في الاعتبار آراء أعضاء المجلس الآخرين.
- سوف تتم عملية التقييم بشكل بناء لتكون بمثابة آلية لتحسين فعالية المجلس وتعزيز مواطن القوة ومعالجة نقاط الضعف.
- سوف يتم بحث نتائج تقييم المجلس مع مجلس الإدارة ككل بينما ستبحث نتائج تقييم الأعضاء المنفردين بطابع من السرية بين رئيس المجلس والعضو المعني.
- ينبغي استخدام النتائج الهامة والمؤشرات المستمدة من الخطط الإستراتيجية والأهداف لقياس أداء مجلس الإدارة.

يقوم إطار عمل تقييم أداء المجلس على طريقة التقييم التالية:

١. يطلب من كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تعبئة «استمارة تقييم أداء المجلس» و»استمارة تقييم الأداء الذاتي لعضو المجلس».

٢. سوف يقوم رئيس مجلس الإدارة أيضاً بتقييم كل عضو من أعضاء المجلس بشكل فردي.

٣. سوف تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بتجميع معدلات استمارة تقييم أداء مجلس الإدارة» المعبأة من قبل كل عضو للتوصل إلى النتائج النهائية.

٤. سوف يقوم كل عضو من أعضاء اللجان بتحديد معدل الأداء الخاص باللجنة التابع لها.

٥. وبالمثل، سوف تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بتحديد معدلات كل لجنة (لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح/لجنة الاستثمار/لجنة التدقيق والمخاطر) للتوصل إلى النتائج النهائية للجنة المعنية

٤-٥ معاملات مع أطراف ذات علاقة

ترد تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالتفصيل في الإيضاح رقم (٢٧) في البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٥-٥ إجراءات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

سوف يتم اعتماد جميع تعرضات الأطراف ذات العلاقة (في إطار الحدود المقررة من مصرف البحرين المركزي) من قبل الجهة المختصة وفقا لحدود الصلاحيات المخولة. وحيثما تكون جهة الموافقة وفقا لحدود الصلاحيات المخولة ذات علاقة/مصلحة، تنتقل جهة الموافقة إلى المستوى الأعلى. سوف يتم تقديم جميع التعرضات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس لإقرارها من قبل اللجنة.

ولتحديد ما إذا كان سيتم إقرار معاملة لطرف ذو علاقة، سوف تأخذ جهة الموافقة في الاعتبار، من بين عوامل أخرى، العوامل التالية إلى الحد المتعلق بمعاملة الطرف ذو العلاقة:

- يجوز تبرير التعرضات المتعلقة بالنظراء ذو العلاقة فقط عندما تتم بهدف ميزة تجارية واضحة للبنك، وعندما يتم التفاوض والموافقة عليها باستقلالية تامة وعندما تكون مدرجة في بيان السياسة المتفق عليه مع المصرف المركزي.

- لن يسمح بمنح تسهيلات إسلامية من قبل البنك إلى المدقق الخارجي للبنك (يشمل المدقق الخارجي مؤسسة/شراكة، شركاء، مدراء مسئولين ومدراء مؤسسة التدقيق). بالإضافة إلى ذلك، ما لم ينص عليه في العقد، لن يسمح لحسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية العمومية المشاركة في التمويل المؤسسي بالميزانية العمومية والعكس صحيح ولا يسمح بالحركة في حسابات الاستثمارات المقيدة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

- حيثما تكون شروط معاملة الطرف ذو العلاقة عادلة تجاه البنك وعلى نفس الأساس الذي كان سيسري إذا كانت المعاملة لا تضم طرف ذو علاقة؛

- ما إذا كانت هناك أسباب لدى البنك تتعلق بالأعمال للدخول في معاملة الطرف ذو العلاقة؛

- ما إذا كانت معاملة الطرف ذو العلاقة سوف تمس استقلالية مدير خارجي؛ و

- ما إذا كانت معاملة الطرف ذو العلاقة سوف تمثل تعارض غير صحيح للمصالح لأي مدير أو مسئول تنفيذي بالبنك،

- مع الأخذ في الاعتبار حجم المعاملة، الوضع المالي بشكل عام للمدير، المسئول التنفيذي أو الطرف ذو العلاقة، المدير أو الطبيعة غير المباشرة لمصلحة المدير، المسئول التنفيذي أو الطرف ذو العلاقة في المعاملة والطبيعة المستمرة لأية علاقة مقترحة وأية عوامل أخرى تعتبرها لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بأنها مناسبة.

- لا يسمح للمساهمين ممن يملكون حصة ملكية كبيرة في رأسمال البنك (أي ١٠٪ فأكثر) بالحصول على تسهيلات تمويلية من البنك (أي بحد ٠٪)، مع هذا سوف يخضع صغار المساهمين إلى حدود التعرض العادي الموضحة في القسم CM-٤,٤,٥. المدراء الذين هم أيضا مساهمين (أو ممثليهم المعينين بالمجلس) ممن يملكون حصة ملكية كبيرة (أي أكثر من ١٠٪ أو فوق ذلك) يخضعون للحد البالغ ٠٪ المذكور أعلاه.

- ينبغي الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأية تسهيلات ائتمانية يتم منحها للموظف حيثما تكون قيمة هذه التسهيلات، سواء بمفردها أو عند إضافتها إلى التسهيلات القائمة/التسهيلات القائمة المستحقة إلى ذلك الموظف في ذلك التاريخ، معادلة أو تزيد على ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (مائة ألف دينار بحريني)، أو ما يعادلها بعملة أجنبية. يجب على البنوك إخطار مصرف البحرين المركزي كتابيا فيما يتعلق بأي موظف من كبار الموظفين يتخلف عن أداء التزاماته بالسداد.

بالنسبة لتملك رأس المال المتقابل بين البنك و»الجهات المسيطرة»، والتي تعمل على التضخيم الشكلي لرأسمال الجهة المرخص لها المعنية، فإنه غير مسموح به. وأية حالات تملك متقابلة تحدث نتيجة لعمليات الاستحواذ أو الشراء يجب أن تقتطع من رأسمال البنك المعني. أي عضو من أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة يكون له مصلحة في المعاملة محل البحث سوف يمتنع من التصويت على موافقة معاملة الطرف ذو العلاقة، ولكن يجوز، إذا طلب منه ذلك من قبل رئيس اللجنة، المشاركة في بعض أو جميع مباحثات اللجنة حول معاملة الطرف ذو العلاقة. وبموجب استكمال النظر في المعاملة، يجوز للجنة التدقيق والمخاطر اتخاذ قرار بالسماح إلى أو بحظر معاملة الطرف ذو العلاقة.

٦-٥ ملكية الأسهم من قبل جهات حكومية

لا تملك أية جهة حكومية أية أسهم في مجموعة جي إف إتش المالية.

٧-٥ مراجعة الرقابة الداخلية والإجراءات

تعتبر عملية الرقابة الداخلية من العمليات الممنهجة المتبعة من قبل مجلس الإدارة، الإدارة العليا وكافة مستويات الموظفين. وهي ليست مجرد إجراء أو سياسة تتبع في أوقات معينة ولكنها عملية مستمرة على كافة المستويات داخل البنك. يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا مسئولين عن تأسيس الثقافة الصحيحة لتسهيل عملية الرقابة الداخلية الفعالة ومراقبة استمراريتها في جميع الأوقات، ولهذا فإن كل فرد داخل المؤسسة يجب عليه المشاركة في هذه العملية.

يمكن تصنيف الأهداف الرئيسية لعملية الرقابة الداخلية على النحو التالي:

١. كفاءة وفعالية الأنشطة (أهداف الأداء)؛

٢. الاعتمادية، الاستكمال والإطار الزمني للمعلومات المالية والإدارية (أهداف المعلومات)؛ و

٣. الالتزام بالقوانين والأنظمة السارية (أهداف الالتزام).

كما يتكون نظام الرقابة في البنك من خمسة عناصر متصلة بعضها البعض:

١. الإشراف الإداري وثقافة الرقابة؛

٢. التعرف على المخاطر وتقييمها؛

٣. أنشطة الرقابة وفصل المهام؛

٤. المعلومات والاتصالات؛

٥. أنشطة المراقبة وتصحيح النواقص.

٨-٥ ميثاق العملاء الخاص بمجموعة جي إف إتش المالية

تمشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، قامت مجموعة جي إف إتش بإعداد ميثاق للعملاء يوضح التزامات المجموعة فيما يتعلق بجودة الخدمات والمنتجات المقدمة لعملائها. يتوفر ميثاق العملاء على موقع الإنترنت الخاص بالمجموعة ويمثل ضمانا بأن الخدمات المقدمة من البنك سوف تلتزم بمعايير الجودة. بشكل عام، فإن معايير الجودة هي المعايير التي تلبي احتياجات وتوقعات العملاء والمساهمين.

كما يشتمل ميثاق العملاء على الإجراءات الخاصة بالنظر في الشكاوى من قبل مجموعة جي إف إتش وتشجيع عملاء ومساهمي المجموعة على الإبلاغ عن أي تصرف خاطئ أو تلاعب أو سلوك غير صحيح/غير أخلاقي يرتكب من قبل أحد موظفي البنك.

٥-٨-١ إجراءات النظر في الشكاوى لدى مجموعة جي إف إتش المالية

تلتزم مجموعة جي إف إتش المالية بتقديم أعلى مستويات الخدمة لعملائها. ولهذا فإن صادف ووجد أحد العملاء أن مجموعة جي إف إتش لم تفي بوعدها، سوف تقوم المجموعة بكل ما في وسعها لضمان التعامل مع الشكوى بشكل عادل وفوري وفعال. سوف توضح لك المعلومات التالية كيفية:

- رفع شكوى
- تصعيد الأمر إذا كنت غير راض عن الرد على الشكوى المقدمة
- اتخاذ إجراء آخر إذا كنت غير راض عن النتيجة النهائية

آلية تقديم الشكوى:

يجب أن تكون الشكوى كتابية وأن توجه إلى قسم علاقات المستثمرين، لعناية مسئول النظر في الشكاوى لدى مجموعة جي إف إتش المالية.

تمشيا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، قامت مجموعة جي إف إتش بتعيين مسئولا للنظر في الشكاوى حيث يكون مسئولا عن التحقيق في الشكوى بالشكل الصحيح والتأكد من إيصال الرد إلى العميل مقدم الشكوى.

خيارات تقديم الشكوى:

أ. تسليم الشكوى شخصيا إلى مكتب الاستقبال الخاص بمجموعة جي إف إتش الكائن بالطابق ٢٨، البرج الشرقي، مرفأ البحرين المالي، المنامة.

ب. عن طريق الفاكس إلى الرقم التالي: ٥٤٠٠٠٦ ١٧ ٩٧٣+

ج. عن طريق خدمة التوصيل السريع أو بالبريد على العنوان التالي:

مسئول النظر في الشكاوى
مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.
الطابق ٢٨، البرج الشرقي
مرفأ البحرين المالي
ص. ب ١٠٠٠٠٦
المنامة، مملكة البحرين

د. أو إرسال الشكوى بالبريد الإلكتروني إلى: iservice@gfh.com

ماذا يحدث عندما يتم تقديم شكوتك؟

أ. بمجرد تقديم الشكوى، سوف نؤكد للعميل استلامها خلال ٣ (ثلاثة) أيام عمل.

ب. ستتم إحالة شكوى العميل إلى الشخص/القسم المختص الذي سيحقق فيها بدقة، وسيتم إرسال خطاب بالرد على الشكوى والقرار المتخذ تجاهها وذلك خلال ٤ أسابيع من تاريخ استلام الشكوى.

ج. في الحالات النادرة التي لا يتم فيها الرد على الشكوى خلال الإطار الزمني المحدد الموضح في النقطة (ب)، سوف نذكر الأسباب وراء ذلك والإجراء الذي سنتخذه بما في ذلك الوقت الذي نتوقع فيه استكمال تحقيقاتنا.

د. في حالة عدم حل الشكوى أو عندما يكون العميل غير راض عن الحل المقدم منا، يحق للعميل تصعيد الشكوى إلى «مدير الالتزام» بمجموعة جي إف إتش المالية. وسوف يتم تأكيد استلام هذا التصعيد وفقا للبند (أ) أعلاه وسيتم إرسال رد كتابي للعميل خلال ٤ أسابيع من تاريخ استلام التصعيد.

هـ. بعد استلام الرد النهائي على الشكوى التي تم تصعيدها، وإذا كان العميل ما زال غير راض، عندئذ يمكنه الكتابة مباشرة إلى دائرة الالتزام بمصرف البحرين المركزي أو تقديم الشكوى من خلال «استمارة الشكوى» على الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي bh.gov.cbb.www خلال ٣٠ يوما من تاريخ استلام ردنا النهائي.

٥-٨-٢ سياسة التبليغ

التبليغ عن حدث

إذا لاحظ أحد العملاء أي تصرف خاطئ أو معيب أو سلوك غير صحيح أو غير أخلاقي لأحد موظفي البنك، فإنه يمكنه إبلاغ البنك بهذا الحدث من خلال إحدى الوسائل التالية:

إبلاغ «مدير الالتزام» أو «رئيس التدقيق الداخلي» عن طريق إرسال بريد إلكتروني على العنوان التالي:

whistleblow@gfh.com أو إرسال خطاب بالبريد على العنوان التالي:
مدير الالتزام/رئيس التدقيق الداخلي
مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب.، الطابق ٢٩، البرج الشرقي،
مرفأ البحرين المالي، ص. ب ١٠٠٠٦،
المنامة، مملكة البحرين.

حقوق حماية المبلغين

أ. تلتزم جي إف إتش بحماية المبلغين تجاه أية إجراءات محتملة قد تتخذ ضدهم نتيجة بلاغهم.

ب. يتم التعامل مع هوية المبلغ وطبيعة البلاغ وهوية الشخص المبلغ ضده بسرية تامة.

ج. يحظر الانتقام من أي فرد يكون قد قام بنية حسنة بتقديم شكوى أو أفشى معلومات تتعلق بشكوى أو بغير ذلك شارك في التحقيق المتعلق بشكوى، وذلك بصرف النظر عن نتيجة هذا التحقيق.

د. سوف تكون لجنة التدقيق والمخاطر مسئولة عن تقييم الحدث واتخاذ قرار بالإجراء المتخذ.

٥-٩ تفاصيل الغرامات المدفوعة

خلال عام ٢٠١٥، تم فرض غرامة مالية بقيمة ٣,٢٠٠ دينار بحريني من قبل مصرف البحرين المركزي بسبب التأخر في تقديم نسخة من الخبر الصحفي الخاص بالبيانات المالية الربع سنوية المراجعة لمجموعة جي إف إتش للفترة المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠١٥.

٥-١٠ الأنظمة والضوابط الخاصة بالالتزام بالشريعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

تمشياً مع أحكام النظام الأساسي لمجموعة جي إف إتش المالية، تحرص المجموعة على الالتزام بأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية في مزاولة أنشطتها، والتي تشكل جزء لا يتجزأ من سياسات المجموعة ككل. تتمثل مهام قسم التدقيق الشرعي فيما يلي:

أ. التأكد من الحصول على جميع الموافقات من هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بكل مشروع.

ب. التأكد من التزام المشاريع بأحكام الشريعة المبينة في نشرة الاكتتاب والهيكل المعتمد للمشروع.

ج. مراجعة البيانات المالية وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بالمشاريع والتأكد من أنها مطابقة لمبادئ الشريعة.

د. التأكد من أن المشاريع تتفق مع الفتاوى والتوصيات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة جي إف إتش المالية وهيئات الرقابة الشرعية الأخرى، إن وجدت.

هـ. التأكد من الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية لكل أداة مالية (مثل معاملات البيع، التمويل، تحويل العملة، الصكوك، الودائع إلخ، بما في ذلك العقود والاتفاقيات المعتمدة والمبرمة.

و. مراجعة البيانات المالية للتأكد من التزامها بالكامل بأسس ومبادئ الشريعة ومتطلبات وأحكام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ز. التأكد من أن جميع المنتجات والهياكل الخاصة بالمشاريع تتمشى مع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

برجاء الإطلاع على الإيضاح (٢) والإيضاح رقم (٣١) في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ فيما يتعلق بالإيرادات المحظورة بموجب مبادئ الشريعة.

٥-١١ الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت

تنص سياسة التعويض المتبعة من قبل البنك على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأهم العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

قام البنك خلال العام الماضي بتطبيق الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت الفعالة الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي كما أجرى تعديلات على إطار العمل الخاص بالمكافآت. تم اعتماد إطار السياسة المعدل ونظام الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة لعام ٢٠١٤ الذي عقد بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٥.

فيما يلي ملخصا لأهم الخصائص التي اشتمل عليها نظام المكافآت المقترح:

إستراتيجية المكافآت

تعتمد فلسفة البنك تجاه المكافآت على توفير معدل تنافسي من إجمالي المكافآت بهدف جذب والحفاظ على الموظفين المتميزين الأكفاء. وتعتمد هذه السياسة بشكل أساسي على ثقافة الأداء التي توازن بين مصالح الموظفين والمساهمين، وإنجاز أهداف المجموعة من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت والأداء على المدى القصير والطويل. صممت استراتيجيتنا لتقاسم ما نحققه من نجاح والموازنة بين حوافز الموظفين وإطار المخاطر وما يترتب عليها من نتائج.

هذا وتعتبر كفاءة وولاء موظفي المجموعة عنصرا أساسيا لنجاحنا، ومن ثم فإننا نعمل على اجتذاب واستبقاء وتحفيز موظفينا ممن يسعون لبناء مستقبلهم الوظيفي في البنك وممن يقومون بدور فعال للحفاظ على مصالح مساهمينا. يتكون برنامج المكافآت المتبع في البنك من العناصر الرئيسية التالية:

١. راتب ثابت؛

٢. مزايا؛

٣. مكافأة الأداء السنوية؛ و

٤. برنامج مكافآت الخدمة الطويلة.

يضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المتبع أن المجموعة ستطبق معايير واضحة فيما يتعلق باستراتيجية وسياسة التعويض. تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بمراقبة الأمور المتعلقة بالتعويض والالتزام الكامل بالمتطلبات الرقابية.

إن سياسة مكافآت الموظفين المتبعة تأخذ في الاعتبار وبشكل خاص الدور الذي يقوم به كل موظف، كما وضعت دليلا إرشاديا لتحديد ما إذا كان الموظف يتعامل مع المخاطر الكبيرة و/أو شخص معتمد لأحد النشاطات أو يعمل في إدارة مراقبة أو دعم. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظرا للدور الهام الذي يقوم به في البنك ويعتبر الموظف متعاملا مع المخاطر الكبيرة إذا كان يشغل منصب رئيس نشاط رئيسي أو أي أفراد يعملون تحت إشرافه ويكون لهم تأثير كبير على ملف المخاطر الخاص بالبنك.

لضمان تحقيق التوازن بين مع ندفعه لموظفينا وبين استراتيجيتنا للأعمال فإننا نقوم بتقييم أداء الفرد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية والطويلة الأجل والتي يتم تلخيصها في نظام إدارة الأداء بالبنك. كما يأخذ هذا التقييم في الاعتبار التمسك بقيم البنك ومعايير المخاطر والالتزام وفوق كل ذلك النزاهة. لهذا فإن الأداء لا يقاس فقط بما تحقق على المدى القصير والطويل ولكن الأهم من ذلك على أساس كيفية تحقيق الأداء حيث تعتقد لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح أن كيفية تحقيق الأداء تساهم في استمرارية نشاط المؤسسة.

دور لجنة التعيين والمكافآت وأهم الجوانب التي تركز عليها

تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بالإشراف على جميع السياسات الخاصة بالمكافآت لموظفي البنك. تعتبر هذه اللجنة بمثابة الجهة الإشرافية والتنظيمية لسياسة وممارسات وبرامج التعويض. تتولى اللجنة مسئولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة التعويض لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وهي أيضا مسئولة عن وضع الأسس ونظام الحوكمة لجميع قرارات التعويض. تضمن اللجنة أن جميع الأشخاص يجب مكافأتهم بشكل عادل ومسئول. تتم مراجعة سياسة المكافآت بصفة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وبرنامج العمل وملف المخاطر الخاص بالبنك.

تشمل مسئوليات لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح سياسة المكافآت التالية، ولا تقتصر على ما يلي:

- اعتماد، مراقبة مراجعة نظام المكافآت لضمان فعاليته بالشكل المطلوب.
- اعتماد سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة لكل شخص معتمد وشخص يتعامل مع المخاطر بالإضافة إلى مجموع المكافآت التي ستوزع، مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصروفات والعلاوات وغيرها من مزايا الموظفين.
- ضمان تعديل سياسة المكافآت لتواكب جميع أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ في الاعتبار الموظفين الذين يكسبون ربحا على المدى القصير ولكن يتعاملون مع كماً مختلفا من المخاطر نيابة عن البنك.
- ضمان أنه بالنسبة للأشخاص المتعاملين مع المخاطر فإن المكافآت المتباينة تمثل لهم جزءا هاما من إجمالي مكافأتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الضغوط قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتباينة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصروفات والعلاوات وغيرها من مزايا الموظفين الأخرى.
- التقييم الحذر للممارسات التي على أساسها يتم دفع المكافأة تحسبا لإيرادات مستقبلية مازال توقيتها واحتماليتها غير معلوم. سوف تنظر اللجنة في المدفوعات من الدخل الذي لا يمكن تحقيقه أو احتمالية تحقيقه مازالت غير مؤكدة عند القيام بدفع المكافآت.
- ضمان أنه بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، الشئون المالية والالتزام، يتم موازنة المكافآت الثابتة والمتغيرة لصالح المكافآت الثابتة.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة حسب نسبة حضورهم الاجتماعات وأدائهم والالتزام بنصوص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- ضمان توفر آليات الالتزام المناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجياتهم التحوطية الشخصية أو المكافآت والتأمين المتعلق بالمسئولية على حساب تأثيرات المخاطر المتضمنة في ترتيبات المكافآت الخاصة بهم.

حسب الموضح في القسم الخاص بالحوكمة المؤسسية بالتقرير السنوي، يوافق المجلس على أن جميع الأعضاء غير التنفيذيين مستقلون، بما في ذلك أعضاء لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح. تضم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح الأعضاء التالين:

من يناير ٢٠١٥ إلى ديسمبر ٢٠١٥

اسم العضو	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها
خالد محمد الخزرجي	٢٢ إبريل ٢٠١٤	٣ من ٣
بشار محمد المطوع	٢٢ إبريل ٢٠١٤	٣ من ٣
فيصل عبدالله بوبشيت	٢٢ إبريل ٢٠١٤	١ من ٣

يبلغ مجموع المكافآت المدفوعة إلى أعضاء لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح خلال العام مقابل حضور الاجتماعات ما مقداره ٨ آلاف دولار أمريكي.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تسري سياسة المكافآت هذه على أساس المجموعة بأكملها. لذلك فإن تنفيذ متطلبات مؤجلة وإصدار أدوات غير نقدية لكل شركة تابعة للبنك سوف تحدد وفقا للأنظمة المحلية وأوضاع السوق السارية.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بما يتمشى مع أحكام المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني ٢٠٠١. يتم وضع حد أقصى لمكافآت المجلس بحيث لا يتجاوز قيمة المكافآت (باستثناء بدل حضور الاجتماعات) ما نسبته ٥٪ من صافي أرباح البنك بعد إجراء جميع الاقتطاعات حسب الموضح في المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني، في أية سنة مالية. هذا وتخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. لا تشمل مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين العناصر المتعلقة بالأداء مثل منح الأسهم، خيارات الأسهم أو غير ذلك من برامج الحوافز المتعلقة بالأسهم الآجلة، العلاوات أو مزايا التقاعد.

مكافآت الموظفين المتفاوتة القيمة

تتفاوت مكافآت الموظفين وفقا للأداء وتتكون أساسا من مكافأة الأداء السنوية. تحدد المكافآت المتفاوتة لموظفينا مقابل تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية التي تحدد سنويا وبالاستناد إلى الأداء الفردي لكل موظف من حيث تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

يتبع البنك إطارا معتمدا من المجلس لتحقيق عملية ربط شفافة بين المكافأة والأداء. صمم الإطار على أساس تلبية الأداء المالي المرضي وإنجاز العوامل الأخرى غير المالية، التي تشكل جميعا مجموع مكافآت الموظفين، وذلك قبل إجراء أي تخصيص لأقسام معينة أو أفراد من الموظفين. في إطار تحديد مجموع المكافآت، تهدف لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح لتحقيق نوعا من التوازن في توزيع أرباح البنك ما بين المساهمين والموظفين.

تشمل معايير الأداء الرئيسية في البنك مجموعة مشتركة من المعايير القصيرة والطويلة الأجل من بينها الربحية، السيولة، تنوع المخاطر، تطبيق الاستراتيجية ومؤشرات النمو. تضمن عملية إدارة الأداء أن جميع الأهداف قد خصصت بشكل صحيح بين مختلف وحدات العمل والموظفين.

لتحديد قيمة المكافأة المتفاوتة، قام البنك بتنفيذ نظام خاصا يعتمد على تحديد المكافأة (حسب الربح) من الأعلى للأدنى وذلك بالنسبة لموظفي الرقابة والدعم ومن الأدنى للأعلى (حسب أقصى قدر للإيرادات)، بالنسبة للموظفين من المتعاملين مع المخاطر. يتم تحديد سقف المكافآت الإجمالية بنسبة من الربح قبل تقييمها مقابل المخاطر. يعتبر هذا الأسلوب نقطة البداية لتحديد المكافآت وقد تختار لجنة التعيين والمكافآت تطبيق نظام تقديري للمكافآت لسنة معينة حسب إمكانيات البنك وتقييم متطلبات موارده الحالية والمستقبلية. ويتم تحديد مجموع المكافأة مع الأخذ في الاعتبار عوامل المخاطر بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية.

تقوم لجنة التعيين والمكافآت والحكم الصالح بإجراء تقييم حذر بحيث يتم دفع المكافأة وفقا للإيرادات المستقبلية المحتملة التي مازال توقيتها واحتمالية حدوثها أمرا غير مؤكد. كما تحرص اللجنة على أن تكون قراراتها متمشية مع تقييم الوضع المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك أسلوبا منظما وشفافا يهدف لصرف المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. وإذا كان معدل الإيرادات غير جيد بالشكل المطلوب، يمكن تعديل قاعدة الأرباح بمحض تقدير لجنة التعيين والمكافآت.

لكي يتسنى للبنك إجراء أي تمويل للمكافآت، يجب أولا تحقيق الأهداف المالية المنشودة. كما أن المكافأة المستهدفة التي تحدد وفقا للأسلوب المذكور أعلاه تخضع لإجراءات ضبط المخاطر بما يتمشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط بينها.

مكافأة أقسام الرقابة

إن مستوى المكافأة للموظفين العاملين بأقسام الرقابة والدعم يتيح للبنك تعيين الموظفين المؤهلين من ذوي الخبرة في هذه المهام. كما يحرص البنك على موازنة مزيج من المكافأة الثابتة والمتفاوتة لموظفي مهام الرقابة والدعم بحيث تكون في صالح المكافأة الثابتة. تعتمد المكافأة الثابتة لهؤلاء الموظفين على أهداف محددة لهذه المهام ولا تحدد بالأداء المالي لمجال النشاط الذي يراقبونه.

يلعب نظام إدارة المكافأة الذي يطبقه البنك دورا هاما في تحديد أداء وحدات الرقابة والدعم على أساس الأهداف المحددة لهم، والتي تركز بشكل أكبر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر، الرقابة، الالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى أوضاع السوق والبيئة الرقابية بعيدا عن المهام المضيفة للقيمة التي تحدد لكل وحدة.

التعويض المتفاوت لوحدات الأعمال

تحدد المكافأة المتفاوتة لوحدات الأعمال من خلال أهداف الأداء الرئيسية التي يتم تحديدها بواسطة نظام إدارة الأداء للبنك. وتشمل هذه الأغراض الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك مراقبة المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى أوضاع السوق والمتطلبات الرقابية. إن عمليات تقييم المخاطر عند تقييم أداء الأفراد تضمن أن أي موظفين اثنين ممن يحققون نفس الأرباح القصيرة الأجل ولكن يتحملون معدلات مختلفة من المخاطر نيابة عن البنك يعاملا بطريقة مختلفة من خلال نظام المكافأة.

إطار تقييم المخاطر

من خلال هذا الإطار يتم ربط ملف مخاطر البنك بالمكافأة المتفاوتة وللقيام بذلك يأخذ البنك في الاعتبار المعايير الكمية والمعايير المتعلقة بالجودة في إطار تقييم المخاطر، وهذه المعايير بالإضافة إلى التقدير الشخصي يلعبوا دورا في تحديد أية تعديلات للمخاطر. تشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان أن سياسة المكافأة حسبما صممت تقلل من دوافع الموظفين لاتخاذ مزيد من المخاطر التي لا داعي لها، وأنها تحقق النتائج المرجوة وينتج عنها مزيجا مناسبا من المكافأة المرتبطة بالمخاطر.

تنظر لجنة التعيين والمكافآت فيما إذا كانت سياسة المكافأة المتفاوتة متمشية مع ملف المخاطر بالبنك وتضمن أنه من خلال إطار تقييم المخاطر المنفذ في البنك، يتم تقييم الإيرادات المحتملة والمستقبلية غير المؤكدة بشكل حذر.

كما تأخذ تعديلات المخاطر في الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة وغيرها من المخاطر مثل مخاطر السمعة والتدابير الاستراتيجية. يقوم البنك بعمليات تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية العمل وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما يضمن البنك أن مجموع المكافأة المتفاوتة لا يحد من قدرته على تدعيم قاعدة رأسماله مع الأخذ في الاعتبار وضع رأس المال الحالي للبنك.

كما يتحدد مجموع المكافأة مع الأخذ في الاعتبار أداء البنك في سياق إطار إدارة المخاطر المطبق بالبنك، بما يضمن تهيئة مجموع المكافآت وفقا لاعتبارات المخاطر والأوضاع الهامة الملحوظة في البنك.

إن إجمالي حجم المكافأة المتفاوتة وتخصيصها لمختلف موظفي البنك يأخذ في الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

أ. تكلفة وجودة رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المحتملة؛

ب. تكلفة ونوعية مخاطر السيولة التي يتم تحملها في إطار تنفيذ أنشطة الأعمال؛

ج. التوافق مع توقيت واحتمالية الإيرادات المستقبلية المحتملة المشمولة في الإيرادات الحالية.

كما تطلع لجنة التعيين والمكافآت أولا بأول على أداء البنك مقابل إطار إدارة المخاطر حيث ستستخدم تلك المعلومات عند تحديد المكافأة لضمان التوافق بين العائدات والمخاطر والمكافأة.

ضبط المخاطر

يتوفر لدى البنك نظاما خاصا لتقييم المخاطر يعتمد على اختبار الأداء الفعلي مقابل الافتراضات المسبقة للمخاطر.

في السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر جمة في أدائه المالي، سوف يأخذ نظام ضبط المخاطر في الاعتبار النقاط التالية:

- الحاجة إلى تخفيض إجمالي قيمة المكافأة المتفاوتة.
- على المستوى الفردي، سوف يعني الأداء الضعيف للبنك أن مؤشرات الأداء الرئيسية للفرد لم يتم تلبيتها ومن ثم قد تكون معدلات الموظفين أقل.
- انخفاض قيمة الأسهم الآجلة أو المكافآت.
- تغيرات محتملة في فترات المنح وتطبيق مواعيد أخرى آجلة على المكافآت غير الممنوحة.
- أخيرا، إذا أخذ في الاعتبار التأثير الكيفي والكمي للخسارة قد يتم النظر في المكافآت المتفاوتة السابقة.

يمكن للجنة التعيين والمكافآت، بموافقة مجلس الإدارة، اتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- عدم اتخاذ إجراء
- زيادة/خفض إجراءات التعديل اللاحقة
- النظر في تأجيلات أخرى أو زيادة كمية المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات لإعادة النظر في المكافأة المتفاوتة.

إطار مراجعة وتغيير المكافأة المتفاوتة

تتيح أنظمة البنك الخاصة بتغيير المكافأة المتفاوتة لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من المناسب إلغاء العناصر غير الممنوحة بموجب برنامج المكافآت الآجلة أو تعديلها أو استرجاع المكافأة المتفاوتة التي تم توزيعها في ظروف معينة. الهدف من ذلك هو السماح للبنك بالاستجابة بشكل صحيح إذا ما وجد أن عوامل الأداء التي بناء عليها اتخذت قرارات تحديد المكافأة أنها لا تعكس ما يناسبها من أداء على المدى الطويل. إن جميع مكافآت التعويض الآجلة تشتمل على مخصصات لتمكين البنك من تخفيض أو إلغاء مكافآت الموظفين ممن يكون سلوكهم الفردي قد أحدث تأثيرا جوهريا على البنك خلال سنة الأداء ذات العلاقة.

إن أي قرار يتخذ لسحب المكافآت يتخذ فقط من قبل لجنة التعيين والمكافآت بالبنك. كما تأخذ اللجنة في اعتبارها مشورة الرئيس التنفيذ ورئيس المخاطر والتمويل والموارد البشرية، حسبما يكون ملائماً.

كما تتيح الأحكام الخاصة بسحب أو تغيير المكافأة لمجلس إدارة البنك اتخاذ قرار فيما إذا كان من المناسب تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب برنامج المكافآت الآجلة وذلك في ظروف معينة. تشمل هذه الظروف ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء التصرف أو الخطأ الجسيم من جانب أحد الموظفين أدى إلى الإضرار بسمعة البنك أو حيثما تكون الإجراءات المتخذة من قبل الموظف قد وصلت إلى مرحلة سوء التصرف أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- عندما تعاني وحدة العمل التي يعمل بها الموظف من تراجع كبير في أدائها المالي أو إعادة تقويم للبيانات المالية للبنك.
- عندما تعاني وحدة العمل الخاصة بالموظف من الفشل الذريع في إدارة المخاطر.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- تراجع كبير في الوضع المالي للبنك.
- يمكن استخدام نظام إلغاء أو تغيير المكافأة إذا كانت عملية تعديل المكافآت غير الممنوحة غير كافية بما يتناسب مع طبيعة وضخامة الأمر.

مكونات المكافأة المتفاوتة

تتكون المكافأة المتفاوتة من العناصر التالية:

نقد مقدم	جزء من التعويض المتفاوت الذي يمنح ويدفع نقدا عند انتهاء عملية تقييم الأداء لكل سنة.
نقد آجل	هو جزء من التعويض المتفاوت الذي يمنح ويدفع نقدا بالنسبة والتناسب على مدى ثلاث سنوات.
مكافأة سنوية ومكافأة أسهم آجلة	هي ذلك الجزء من المكافأة الذي يمنح ويدفع على شكل أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ثلاث سنوات.
مكافآت أداء مستقبلية	هي ذلك الجزء من التعويض المتفاوت الذي يمنح لموظفين مختارين ويتم منحها عند تحقيق أهداف الأداء المستقبلية للبنك بالإضافة إلى شروط الخدمة على قسم من الموظفين. وقد تشمل هذه عنصرا أو أكثر من العناصر التالية: • أسهم برنامج الحوافز الطويل الأجل، حيث يتم تعويض الموظفين على شكل أسهم كنسبة مئوية من الراتب الثابت عند تحقيق بعض شروط الأداء المستقبلية. • حصة من الربح حيث يتم تعويض الموظفين وفقا لنسب محددة من الربح المستهدف لمعاملة ما. • فائدة مرحلة، حيث يتم تعويض الموظفين بنسبة محددة من مكاسب القيمة العادلة على الاستثمارات بمجرد تحقق أقصى معدل من العائدات عند تسييل الاستثمار. • الاستثمار المشترك، حيث يتم منح جزء من المكافأة المتفاوتة في صورة استثمار بتم عن طريق البنك ويكون غير قابل للصرف نقدا من قبل الموظف عند تخارج البنك من الاستثمار. • عمولة المبيعات، حيث يتم تعويض الموظف على أساس نسبة محددة من قيمة المبيعات لاستثمار ما عند التخارج الناجح من الاستثمار.

تخضع جميع المكافآت الآجلة لأحكام الإلغاء أو التغيير. جميع مكافآت الأسهم تصرف لصالح الموظف بعد فترة استبقاء مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. هذا ويرتبط عدد الأسهم الممنوحة ضمن المكافأة على سعر سهم البنك وفقا لقواعد برنامج حوافز الأسهم. أي حصة أرباح على هذه الأسهم يتم صرفها للموظف بجانب الأسهم (أي بعد فترة الاستبقاء).

التعويض الآجل

جميع الموظفين ممن يحصلون على أكثر من ١٠٠٠٠٠ إجمالي مكافآت يخضعون لتأجيل المكافأة المتفاوتة حسب ما يلي:

عنصر المكافأة المتفاوتة	الرئيس التنفيذي، نوابه، وأعلى ٥ موظفين راتبا	موظفين آخرين مشمولين	مدة التأجيل	الاستبقاء	الإلغاء أو التغيير	الاسترجاع
نقد مقدم	٤٠٪	٥٠٪	فورا	-	-	نعم
أسهم ممنوحة مقدما	-	١٠٪	فورا	٦ أشهر	نعم	نعم
نقد آجل	١٠٪	-	على مدار ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم آجلة	١٠٪-٥٠٪	١٠٪-٤٠٪	على مدار ٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم
مكافآت أخرى غير نقدية	٠٪-٤٠٪	٠٪-٣٠٪	ترتبط بالأداء	٦ أشهر	نعم	نعم

يمكن للجنة التعيين والمكافآت، وفقا لتقييمها لملف المخاطر المتخذة من قبل الموظف، زيادة تغطية الموظف والتي ستخضع لترتيبات آجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة:

(أ) مجلس الإدارة

	٢٠١٥ (ألف دولار أمريكي)	٢٠١٤ (ألف دولار أمريكي)
بدل حضور اجتماعات	٢٦١	٤٥٧
مكافأة	٦٣٧	٦٦٣
المجموع	**٨٩٨**	**١،١٢٠**

(ب) مكافأة الموظفين

سوف يتوفر الإفصاح بشكل تفصيلي وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي من حيث المقارنة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٤ على الموقع الإلكتروني في الوقت المناسب.

7

إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م

8

الموافقة على تعيين / إعادة تعيين
مراقبي الحسابات الخارجيين لمراقبة حسابات البنك
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م
وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم
(شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي)

9

الموافقة على تعيين / اعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

10

الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة إلى تسعة أعضاء

11

انتخاب العضو التاسع للفترة التكميلية للدورة الحالية للمجلس
(شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي)

12

ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية

مجموعة جي اف اتش المالية ش.م.ب.
ص.ب. ٦٠٠٠١، المنامة، مملكة البحرين
تلفون: ٥٣٨٥٣٨ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٥٤٠٠٠٦ ١٧ ٩٧٣+
بريد إلكتروني: info@gfh.com
موقع الإنترنت: www.gfh.com